E/INCB/1984/1

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٨٤

الأمم المتحدة

جدول المختصرات

تستخدم المختصرات التالية، ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك :

الاسم المختصر	الاسم بالكامل
الهيئة	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
لجنة المخدرات (أو اللجنة)	لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
المجلس	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
اتفاقية سنة ١٩٦١*	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٦١
اتفاقية سنة ١٩٧١*	اتفاقية المؤثرات العقلية الموقعة في فيينا بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١
شعبة المخدرات (أو الشعبة)	شعبة المخدرات التابعة لأمانة الأمم المتحدة
الصندوق	صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير
الجمعية العامة	الجمعية العامة للأمم المتحدة
الانتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
المخدر	كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني في اتفاقية سنة ١٩٦١
بروتوكول سنة ١٩٧٢*	البروتوكول المعدّل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، الموقع في جنيف في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢
المؤثرات العقلية	أي مؤثر طبيعي أو تركيبي، أو أي مادة طبيعية مدرجة في الجداول الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١
الأمين العام	الأمين العام للأمم المتحدة
البرنامج الانمائي	برنامج الأمم المتحدة الانمائي
منظمة الصحة	منظمة الصحة العالمية

* للحصول على اللائحة الكاملة للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، نرجو الرجوع الى المرفق الثالث.

التقارير المنشورة للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام ١٩٨٤

تعد التقارير التقنية التفصيلية الأربعة التالية لهذا التقرير السنوي :

تقديرات الاحتياجات العالمية من المخدرات في سنة ١٩٨٥	(E/INCB/1984/2)
احصائيات عن المخدرات لسنة ١٩٨٣	(E/INCB/1984/3)
احصائيات عن المؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٣	(E/INCB/1984/4)
بيان مقارن للتقديرات والاحصائيات الخاصة بالمخدرات لسنة ١٩٨٣	(E/INCB/1984/5)

عنوان أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

Vienna International Centre
P.O. Box 500
Room F-0855
A-1400 Vienna, Austria

Telephone: 26310
Telex: 135612
Cables: UNATIONS VIENNA

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٨٤

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨٤

E/INCB/1984/1

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع : A.84.XI.4

00500P

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير	١ - ٥	١
الوضع العالمي الراهن - نظرة عامة	٦ - ١٩	٢
سير نظام المراقبة الدولية للمخدرات	٢٠ - ٤٣	٦
المخدرات	٢٠ - ٢٨	٦
المؤثرات العقلية	٢٩ - ٣٩	٨
المواد الأصلية والمستحضرات الكيميائية الأساسية	٤٠ - ٤٣	١٢
طلب وعرض المواد الأفيونية للاحتياجات الطبية والعلمية	٤٤ - ٦٧	١٤
تحليل الوضع العالمي	٦٨	٢١
الشرقان الأدنى والأوسط	٦٩ - ١٠٢	٢٢
أفغانستان	٧٤ - ٧٦	٢٣
مصر	٧٧ - ٧٨	٢٣
جمهورية ايران الاسلامية	٧٩ - ٨٢	٢٤
لبنان	٨٣	٢٥
باكستان	٨٤ - ٩٧	٢٥
تركيا	٩٨ - ١٠٢	٢٨
جنوب آسيا	١٠٣ - ١١٠	٢٩
الهند	١٠٣ - ١٠٧	٢٩
سري لانكا	١٠٨ - ١٠٩	٣٠
نيبال	١١٠	٣٠
شرق وجنوب شرقي آسيا	١١١ - ١٣٧	٣١
بورما	١١٥ - ١١٩	٣١
تايلند	١٢٠ - ١٢٨	٣٣
ماليزيا	١٢٩ - ١٣٢	٣٤
اقليم هونغ كونغ	١٣٣ - ١٣٦	٣٥
الفلبين	١٣٧	٣٦
الشرق الأقصى	١٣٨	٣٦
جمهورية الصين الشعبية	١٣٨	٣٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
أوقيانيا	١٣٩ - ١٤٢	٣٦
استراليا	١٣٩ - ١٤١	٣٦
نيوزيلندا	١٤٢	٣٧
أوروبا	١٤٣ - ١٥٤	٣٧
أوروبا الشرقية	١٤٣ - ١٤٥	٣٧
أوروبا الغربية	١٤٦ - ١٥٤	٣٨
أمريكا الشمالية	١٥٥ - ١٧١	٤٠
كندا	١٥٥ - ١٥٦	٤٠
المكسيك	١٥٧ - ١٦٢	٤١
الولايات المتحدة الأمريكية	١٦٣ - ١٧١	٤٢
منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية	١٧٢ - ١٩٩	٤٤
أفريقيا	٢٠٠ - ٢٠٩	٥٠
الاستنتاجات	٢١٠ - ٢٢١	٥٢

المرفقات

الأول - العضوية الحالية للهيئة	١-٤
الثاني - دورات الهيئة في عام ١٩٨٤	
التمثيل في المؤتمرات الاقليمية في عام ١٩٨٤	١-٣
الثالث - الاتفاقات الدولية لمراقبة العقاقير	١-٢٠

* * * *

تسميات البلدان والأقاليم

عند الاشارة الى الكيانات السياسية ، تهتدي الهيئة بالقواعد المعمول بها في ممارسة الأمم المتحدة . والتسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المادة التي يتضمنها لا تنطوي على تعبير الهيئة عن أي رأي كان بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن رسم حدودها أو تخومها .

تخليد ذكرى
البروفسور سوكرو كايماكسالان

مع بالغ الأسى ، علم أعضاء الهيئة وأمانتها بوفاة البروفسور سوكرو كايماكسالان في تركيا في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ . وقد أصبح البروفسور كايماكسالان عضوا في الهيئة في عام ١٩٦٨ وامتدت خدمته ستة عشرة سنة . وتولى منصب نائب رئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة للتقديرات من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠ ومن عام ١٩٨٢ الى وفاته. وقد كانت اسهاماته في المراقبة الدولية للعقاقير فريدة ومعترف بها عالميا بهذه الصفة. وقد استفادت الهيئة والمجتمع الدولي استفادة كبيرة من قدرته النادرة على ترجمة معرفته العلمية والتقنية الواسعة الى اجراءات عملية محددة لتحسين مراقبة العقاقير .

وقد عمل البروفسور كايماكسالان لعدة سنوات رئيسا لقسم العلوم الصيدلانية بجامعة أنقرة. وأجرى أبحاثا واسعة عن القنّب ، واعترف به حجّة عالمية في هذا الميدان . وقد أدت أعماله الى تحسين فهم المخاطر الصحية التي تسببها اساءة استعمال القنّب، ووفرت أساسا علميا للقرارات بشأن السياسات المتعلقة بمراقبته.

وقد قدّم البروفسور كايماكسالان خدمة عظيمة الى منظمة الصحة العالمية ، وخاصة بصفته عضوا في فريق الخبراء الاستشاري المعني بالارتهان بالعقاقير . كما قدّم أيضا مساهمات عظيمة القيمة بصفته عضوا في اللجنة التقنية لمؤتمر الأمم المتحدة لاقرار الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ . وقد كان اشتراكه في الاجتماعات العلمية المعقودة في جميع أرجاء العالم منشودا على الدوام .

لقد فقدت الهيئة زميلا غاليا ليس هذا فحسب بل أيضا صديقا عزيزا . وهي ترغب في أن تكرّس هذا التقرير تخليدا لذكرى البروفسور كايماكسالان .

تصديـــر

١ ـ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الخلف لهيئتين لمراقبة العقاقير، أنشئت أولاهما بموجب معاهدة دولية منذ أكثر من نصف قرن . وهناك سلسلة من المعاهدات تنيط بالهيئة مسؤوليات محددة . فعليها ، من ناحية ، أن "تسعى الى قصر زراعة وانتاج وتصنيع واستعمال المخدرات على الكميات الملائمة المطلوبة للأغراض الطبية والعلمية" ، والى "ضمان توافرها لهذه الأغراض" . وعليها من ناحية أخرى أن تسعى جاهدة "لتحول دون غير المشروع من زراعة المخدرات وانتاجها وتصنيعها والاتجار بها واستعمالها". والهيئة مكلفة ، في مباشرتها لمسؤولياتها ، بالعمل بالتعاون مع الحكومات ، ومواصلة اجراء الحوار الدائب معها ، من أجل تعزيز أهداف المعاهدات، وتتم ممارسة مثل هذا الحوار من خلال المشاورات المنتظمة ، وأحيانا من خلال بعثات خاصة يتم ترتيبها بالاتفاق مع الحكومات المعنية .

٢ ـ وتتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا يعملون بصفتهم الشخصية ، لا كممثلين لحكوماتهم . وترد في المرفق الأول ، الصفحات أولا/١ ـ ٣ ، بيانات عن التكوين الحالي للهيئة ، ونبذ السير الشخصية لأعضائها . وقد عقدت الهيئة دورتين عاديتين خلال عام ١٩٨٤ . وفيما بين الدورات تنفذ الأمانة السياسات التي تقررها الهيئة، عملا بالولاية المسندة اليها بموجب المعاهدات المتعلقة بمراقبة العقاقير ، وذلك بالتشاور مع رئيس الهيئة وأعضائها الآخرين حسب الاقتضاء .

٣ ـ وتتعاون الهيئة مع الهيئات الدولية الأخرى المعنية بمراقبة العقاقير . وهذه الهيئات لا تشمل فقط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات التابعة له ، وانما تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة ، وبخاصة منظمة الصحة العالمية . وعلى مستوى الأمانة ، يقوم تعاون وثيق ومستمر على أساس يومي بين موظفي الهيئة من ناحية وموظفي شعبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير من ناحية أخرى ، لدى اضطلاعهم بمهامهم المنفصلة ، وان تكن مكمّلة لبعضها بعضا. وقد تم تعيين الأمين العام السيد ويليام ب . بوفوم، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة ، منسقا عاما لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بمراقبة العقاقير . والهيئة ترحب ترحيبا حارا بالاهتمام الشخصي الذي يبديه الأمين العام، وتتعاون الهيئة وأمانتها تعاونا تاما مع وكيل الأمين العام .

٤ ـ والهيئة مطالبة باعداد تقرير سنوي عن أعمالها . ويحلل هذا التقرير حالة مراقبة العقاقير على نطاق العالم ، حتى تظل الحكومات ملمّة أولا بأول بالأوضاع القائمة والمحتملة ، التي قد تعرّض أهداف الاتفاقيات للخطر . وفي ضوء الموقف المتطور تقوم الهيئة بلفت أنظار الحكومات الى نقاط الضعف الملموسة في مجال المراقبة الوطنية وفي مجال الامتثال للمعاهدات . ويجوز لها أيضا أن تتقدم باقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع ، على كل من المستويين الوطني والدولي .

٥ - ويستكمل هذا التقرير بأربعة تقارير تقنية مفصلة تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات ، وكذلك تحليلات الهيئة لهذه المعلومات ، وترد عناوين هذه التقارير على ظهر صفحة الغلاف الأمامي .

الوضع العالمي الراهن - نظرة عامة

٦ - ماتزال اساءة استعمال العقاقير تهدد عددا كبيرا من الأشخاص وتقوض النظام الاقتصادي والاجتماعي في معظم أرجاء العالم . والعقاقير التي تسيء استعمالها قطاعات المجتمع المختلفة ، بما فيها الشباب في سنوات النمو ، تشمل المواد الأفيونية والكوكايين والقنّب ومجموعة متنوعة من المؤثرات العقلية وغيرها من المواد المحدثة للارتهان . ويؤدي استعمال عدد من هذه العقاقير في آن واحد - وكثيرا ما يكون ذلك مقرونا بتناول الكحول - والطرق المتزايدة الخطورة لتعاطي هذه العقاقير ، الى تفاقم الأخطار الصحية . وتشمل الآن الزراعة والانتاج غير المشروعين للعقاقير والاتجار غير المشروع فيها عددا متزايدا من البلدان . وهذه الأنشطة غير القانونية يجيد تنظيمها وتنفيذها مجرمون دوليون . وهي من الاتساع ، ومقادير رأس المال الذي تدره من الضخامة ، بحيث تؤدي الى الاخلال باقتصادات البلدان ، وتضر بالمؤسسات القانونية ، وتهدد حتى أمن بعض الدول . وكلما حدثت زراعة وانتاج غير مشروعين للعقاقير واتجار غير مشروع فيها ، نجمت عنها ، في كل الحالات تقريبا ، اساءة استعمال بين السكان المحليين . وهذا يفسر الانتشار الجغرافي لاساءة استعمال العقاقير فيما وراء البلدان القليلة التي كانت يوما ما المراكز الرئيسية لاساءة الاستعمال هذه . والحق ان القليل جدا من البلدان لازالت غير متأثرة .

٧ - واذا كانت أبعاد الخطر على المجتمعات لم يسبق لها مثيل ، فان درجة التدهور نفسها قد جعلت الحكومات المعنية تشن حملات مضادة لا نظير لها كذلك في مواجهة المتجرين اتجارا غير مشروع . وأثناء عام ١٩٨٤ وجّه رؤساء الدول ، وخاصة في الأمريكتين ، اهتمامهم الشخصي الى هذه الاجراءات المضادة . وتضطلع الأطراف ، في قيامها بهذه الحملات المضادة ، بالتزامات أنيطت بها بموجب المعاهدات القائمة . ويجري شن هذه الحملات المضادة على جبهات عديدة . فالقنّب ، ونباتات الكوكا ، وخشخاش الأفيون تباد على نطاق واسع ، وتجري الاستفادة من أساليب جديدة وأكثر فعالية لابادة المحاصيل غير المشروعة . واضافة الى ذلك تجري مصادرة كميات من العقاقير لم يسبق لها مثيل ، وكشف وتفكيك العديد من المختبرات السرية . ويتم ، علاوة على ذلك ، تركيز جديد على منع المواد الكيميائية الجوهرية لتصنيع العقاقير غير المشروع من تسريبها الى هذا التصنيع . وقد انبثقت هذه الخطوات الايجابية بعد اقامة تعاون جديد أكثر شمولا ، على الأصعدة الثنائي والاقليمي والأقاليمي وعلى كل المستويات . وقد مكّن هذا التعاون من القيام بتحريات أسرع وأشمل ، أدت الى زيادة عدد حالات الاعتقال والى كشف ومصادرة كميات ضخمة من الأصول المالية وغيرها لدى

المتجرين اتجارا غير مشروع . وقد وضعت خلال عام ١٩٨٤ ترتيبات جديدة للسماح بتسليم المجرمين في جرائم العقاقير .

٨ - وفيما يتعلق بالطلب غير المشروع على العقاقير ، تركز السلطات في كثير من البلدان المتأثرة تركيزا جديدا على تدابير لمكافحة اساءة الاستعمال وكذلك لمعالجة وتأهيل مسيئي الاستعمال . وتتلقى حملات المكافحة تغطية اعلامية أكبر على المستوى المحلي . كما أن مساهمة المجتمع والآباء تبرهن بدرجة متزايدة على أنها قوة فعّالة في مكافحة اساءة استعمال العقاقير ومعالجتها في عدد من البلدان . وتتخذ بلدان أكثر خطوات للنهوض بأبحاث علم الأوبئة بهدف تحديد أسباب اساءة الاستعمال وأنماطها ومدى انتشارها .

٩ - ومع ذلك ، يتطلب الوضع الخطير ، لكي يكون لهذه الحملات المضادة أثر ذو شأن أن يستمر القيام بها بهدف الحد من الكميات المعروضة والاتجار غير المشروع والطلب

١٠ - وقد عبّرت الهيئة في تقريرها عن عام ١٩٨٣ عن شعور بالقلق من انه ،في مواجهة ضخامة المشكلة الخاصة باساءة استعمال العقاقير ، قد يكون التصميم أحيانا آخذا في التداعي مفسحا المجال للتساهل . ولا زالت بعض الأوساط في بلدان معينة تظن أن اباحة الاستعمال غير المقيد للعقاقير المسماة "خفيفة" ، التي يرونها أقل ضررا ، من شأنها السماح بمراقبة أفضل للعقاقير الأخرى التي يعتبرونها أشد خطورة على الصحة . وتكرر الهيئة القول بان الأطراف في الاتفاقيات ليسوا أحرارا في أن يختاروا من بين العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية أيا منها سيقصرون استعمالها على الأغراض الطبية والعلمية وحدها . فالأطراف ملزمة باتخاذ تدابير فعّالة لمراقبة كل هذه العقاقير، بالتعاون مع الدول الأخرى ، بالرغم من أن لكل حكومة الحرية في أن تبت في أنسب التدابير في ضوء الظروف المعينة السائدة في بلدها . وقد شددت الهيئة في تقارير سابقة ، وتؤكد مجددا تشديدها ، على أن الاستهلاك غير الطبي للقنّب غير قانوني بموجب اتفاقية عام ١٩٦١ وانه لا يحق لأي طرف في الاتفاقية أن يصرح بهذا الاستعمال دون أن يكون مخالفا للمعاهدة .

١١ - وعلى أية حال ، لا يبدو أن النهج المتبع في بعض البلدان الذي يميز بين العقاقير "القوية" و"الخفيفة" قد نتج عنه احتواء أو حد من اساءة الاستعمال أو الاتجار غير المشروع . والحق انه يبدو ان العكس قد حصل . اذ يبدو ان تخفيف القيود القانونية وغيرها في حالة العقاقير "الخفيفة" قد اعتبره الجمهور والمتجرون اتجارا غير مشروع ، بمثابة اشارة الى التسامح من جانب السلطات ازاء اساءة استعمال العقاقير بصفة عامة . والنتيجة هي تصاعد اساءة استعمال كل من العقاقير "الخفيفة" و"القوية" سويا في بعض الأحيان ، وتزايد الاتجار غير المشروع لتلبية الطلب المتزايد .

١٢ - ولاشك أن من المتناقضات أن مناطق تحدث فيها اساءة استعمال الهيروين وألكوكايين بصورة كبيرة ومتزايدة ، هي نفسها مصادر للمواد الكيميائية الجوهرية للتصنيع السري لهذه العقاقير في مناطق أخرى يزرع فيها الخشخاش وورقة الكوكا. وتدعو الحاجة الى توجيه عناية مكثفة الى وضع ترتيبات وطنية واقليمية وأقاليمية

للتمكين من رصد حركة هذه المواد الكيميائية رصدا فعّالا يهدف منع تزويغها ليستعملها المتجرون اتجارا غير مشروع . ويلزم أيضا تركيز اهتمام مماثل على التجارة الدولية في المواد الأصلية للعقاقير التي يساء استعمالها . ونتناول هذه المسألة بتوسع أكثر في مكان آخر من هذا التقرير[١] .

١٣ - تنص كل من اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة[٢] واتفاقية سنة ١٩٧١[٣] على أحكام عقابية ، وتحدد الجرائم التي يعاقب عليها . وتخضع الجرائم الخطيرة لعقوبات كافية ، ولاسيما بالسجن وغيره من عقوبات الحرمان من الحرية . وتشمل هذه الجرائم الاشتراك في هذه الجرائم ، والتواطؤ على ارتكابها أو محاولة ارتكابها ، وكذلك الاعمال التحضيرية والعمليات المالية المتصلة بها ، على مستوى دولي . والأطراف ملزمة بمحاكمة المجرمين . وعلاوة على ذلك ، تعتبر الجرائم المبينة في اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة مدرجة في معاهدات تسليم المجرمين القائمة بين الأطراف والأطراف ملزمة بادراج هذه الجرائم في كل معاهدة تسليم مجرمين تعقدها بينها ، وتنص الاتفاقية ، علاوة على ذلك ، على ظروف[٤] يجوز فيها للأطراف استخدام الاتفاقية نفسها بصفتها الأساس القانوني لتسليم المجرمين بالنسبة لجرائم العقاقير .

١٤ - وترحب الهيئة بعقد اتفاقات جديدة خلال عام ١٩٨٤ لتسليم المجرمين . وتحث أطراف الاتفاقية ، عملا بالالتزامات التي تعهدت بها كما هي مبينة أعلاه ، على استعراض اتفاقات تسليم المجرمين القائمة وامكانيات عقد اتفاقات جديدة . والحاجة الى أن تضطلع الأطراف دون ابطاء بتعهداتها بموجب هذه الاتفاقات واضحة .

١٥ - وقد سنّ كثير من الحكومات ، أثناء السنوات العديدة الأخيرة ، قوانين تزيد العقوبات على المتجرين اتجارا غير مشروع في العقاقير وترحب الهيئة بهذه الأعمال، ومع ذلك ، فهناك حالات متعددة توقع فيها على المجرمين ، وحتى كبار المتجرين اتجارا غير مشروع ، أحكام سجن خفيفة نسبيا ، وحتى هذه الأحكام يتم تقصيرها في الواقع لأن المجرمين يخلى سبيلهم مبكرا ولا يقضون مدة السجن الكاملة . والنتيجة هي أن المتجرين اتجارا غير مشروع في العقاقير ، الذين يقبض عليهم بعد اجراءات طويلة وفعّالة لانفاذ القوانين ، يصبحون أحرارا في معاودة سيرتهم الاجرامية . وينبغي للحكومة المعنية اعادة النظر بصفة عاجلة في الحالة السائدة في كل بلد ، ليتسنى تشديد القوانين واللوائح الادارية حسب الاقتضاء . وما لم يتم ذلك فلن يحدث التأثير الأقصى لجهود سلطات انفاذ القوانين ، مهما كانت متفانية وناشطة .

---

(١) الفقرات ٤٠ الى ٤٣ .

(٢) المادة ٣٦ .

(٣) المادة ٢٢ .

(٤) المادة ٣٦ ، الفقرة ٢ (ب) '٢' .

١٦ - وقد بدأت الضوابط الدولية على المؤثرات العقلية تؤدي وظيفتها بصورة أكثر فعالية . وعدد متزايد من البلدان الأطراف وغير الأطراف على حد سواء ، يقدم الى الهيئة البيانات المحددة في اتفاقية سنة ١٩٧١ ليس هذا فحسب ، بل أيضا المعلومات الاضافية التي طلبتها الهيئة لتسهيل قدرتها على كشف أو منع حالات التسريب ، وتنبيه السلطات الوطنية . وخلال عام ١٩٨٤ ، نجحت الحكومات متعاونة فيما بينها ومع الهيئة في مناسبات متعددة في اتخاذ اجراءات ناجزة لافشال جهود المتجرين اتجارا غير مشروع الرامية الى تسريب كميات كبيرة الى السوق الخفية . وكثيرا ما استخدمت في مثل هذه الحالات طلبات شراء وشهادات استيراد مزيفة . وفيما يتعلق بالميثاكوالون، اتخذ مزيد من البلدان اجراءات لايقاف التصنيع أو الحد منه . وقد قلل هذا بدرجة كبيرة من حالات تزويغ هذه المادة . ومع ذلك ، فنظرا لما يوجد الآن من كميات كبيرة مخزونة نتيجة لما سبق من تصنيع ، تلزم مثابرة متواصلة لمنع المتجرين اتجارا غير مشروع من استغلال هذه المخزونات . وعلاوة على ذلك ، يقوم المتجرون اتجارا غير مشروع بما هو متوقع من توفير البدائل ، ولاسيما الديازيبام وغيره من البنزوديازيبينات .

١٧ - وعليه فالهيئة تنوّه مع الارتياح بالاجراء الذي اتخذته اللجنة لوضع ٣٣ من هذه المواد تحت المراقبة الدولية . وتنوي الهيئة أن تطلب من الحكومات أن تزودها طوعيا بمعلومات علاوة على البيانات الواردة في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، لتمكينها من متابعة حركة المؤثرات العقلية في التجارة الدولية مراقبة فعّالة . وما فتئت مراقبة المؤثرات العقلية معقدة بسبب العدد المتزايد دائما من هذه المواد واتساع نطاق استعمالها في العلاج الطبي ، وتزايد استعمالها غير المشروع .

١٨ - وقد اتخذت الحكومات ، ابتداء من أواخر الستينات ، عندما بدأت مشكلة اساءة استعمال العقاقير تتفاقم فجأة ، اجراءات لزيادة تعزيز الضوابط الدولية القائمة على المخدرات ، ووضع ضوابط للمؤثرات العقلية ، عن طريق توقيع معاهدات جديدة . وللأسف ، لم تقم بعض البلدان حتى الآن بسن التشريعات والاليات واللوائح الادارية اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المعاهدات . ولم تصبح بلدان أخرى أطرافا . وبدون اشتراك كل البلدان في المعاهدات ، والعمل الوطني الحازم لتنفيذها ، لا يمكن أن تكون للمعاهدات الموجودة ولا الاضافية الفعالية الكاملة ضد الاتجار غير المشروع ، ولا ضد أي جانب آخر من جوانب مشكلة اساءة استعمال العقاقير .

١٩ - ومن المفهوم أن الحكومات تشعر بالقلق ازاء أبعاد مشكلة العقاقير بوضعها الراهن . وينعكس هذا القلق على المبادرات التي اتخذتها عدة حكومات في الآونة الأخيرة . ولا تكتفي الهيئة بمشاركة الحكومات في قلقها ، ومن ثم فانها ترحب بالمضي قدما في هذه المبادرات ، ولكنها متفقة كذلك وبصورة كاملة على أن الاتجار غير المشروع في العقاقير يمكن أن يشكل بحق جريمة ضد البشرية . والخطوة الأولى التي بوسعها أن تسارع في تحقيق روح المبادرات الجديدة ومقاصدها الأساسية ، قد تتمثل في اصدار اعلان عالمي

من جانب الحكومات من أجل الاقدام على عمل مكثف ومنسق ضد الأنشطة غير المشروعة في مجال العقاقير ، انطلاقا من الالتزامات العامة الواردة في المعاهدتين الرئيسيتين لمراقبة العقاقير ، وهما : الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، بصيغتها المعدلة في بروتوكول ١٩٧٢ ، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ . ويمكن لهذا الاعلان أن يستحدث معايير للانجاز تتوخاها جميع البلدان وتجاهد من أجل ضمان مراعاتها . ويكمل هذا الاعلان المعاهدات القائمة ويدعو رسميا الى التعجيل بالقيام بمزيد من العمل الشامل والمنسق ضد الاتجار غير المشروع وجميع الأنشطة الأخرى غير المشروعة . وتنوه الهيئة ، فيما يتعلق بتوفير المساعدة اللازمة لمعاونة البلدان النامية في مكافحة الاتجار غير المشروع في العقاقير ، بأن صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير يعمل حثيثا على توسيع نطاق موارده وزيادة دعمه لبرامج مراقبة العقاقير ، بما في ذلك تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع ، في كثير من البلدان النامية . وقد كان الصندوق بمثابة محفّز ينشط الحكومات المعنية على تعزيز التزاماتها تجاه مراقبة العقاقير . وفي الوقت نفسه ، دعمت الحكومات هذا الجهد ، لا بتقديم مساهمات مالية الى صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير ، فحسب ، بل أيضا بالاضطلاع ببرامج ثنائية تدعم أعمال الصندوق . وتحث الهيئة الحكومات على تقديم مساهمات سخية ومستمرة لتمكين الصندوق من اجراء المزيد من التوسع في دعمه للبرامج التي في البلدان النامية .

سير نظام المراقبة الدولية للمخدرات

المخدرات

٢٠ - يبلغ عدد الدول التي أصبحت حتى الآن اطرافا في اتفاقية عام ١٩٦١ بصفتها الأصلية أو المعدلة ، أو كليهما ١١٥ دولة . ومع ذلك ، فمن الناحية العملية ، تتعاون مع الهيئة غالبية الدول التي لم تنضم رسميا حتى الآن الى هذه المعاهدات . ويجري حث هذه الدول على أن تصبح أطرافا في أقرب وقت مستطاع . على أن الدول القليلة نفسها التي لم تشترك بعد في نظام المراقبة الدولية للمخدرات ، في امكانها تعزيز خطوط الدفاع المشتركة ضد اساءة استعمال العقاقير ، وذلك بأن تستحدث على الأقل تعاونا على أساس الواقع .

٢١ - وهناك ثلاثة تقارير تقنية عن المخدرات تنشرها الهيئة سنويا ، وتقدم المعلومات التي توفرها الحكومات ، وفقا للمعاهدات الدولية ، بالاضافة الى التحليل الذي تجريه الهيئة لما تتلقاه من بيانات . وتعرض هذه الوثائق تقديرات لانتاج الأفيون والاحتياجات المشروعة من المخدرات[٥] ؛ واحصائيات عن المخدرات ، مشفوعة بتحليل للاتجاهات

---

(٥) E/INCB/1984/2 والملاحق الشهرية التالية .

الرئيسية في الحركة المشروعة لهذه المخدرات[٦] ؛ وبيان مقارن للتقديرات والاحصائيات[٧] . وتمكن هذه المعلومات الهيئة والمجتمع الدولي من التحقق مما اذا كانت الحكومات تطبق أحكام المعاهدات على نحو ملائم .

٢٢ - وكما أشرنا من قبل ، فان الهدف الرئيسي لاتفاقية عام ١٩٦١ هو الحد من توافر العقاقير المخدرة لأغراض الاستعمال الطبي والعلمي على سبيل الحصر ، ومن ثم تمنع التزويغ ، في حين تكفل في الوقت ذاته توريد قدر مناسب منها للاحتياجات المشروعة .

٢٣ - ويعمل نظام المراقبة الدولية ، فيما يتعلق بحركة المخدرات ، على نحو مرض اجمالا ، كما يظهر كفايته لمنع تزويغ كميات كبيرة من هذه العقاقير من مجال التجارة المشروعة الى الاتجار غير المشروع . بيد أنه لا بد لجميع البلدان من تقديم البيانات المطلوبة الى الهيئة في الوقت المناسب . وبدون هذا التعاون بين الحكومات والهيئة ، لن تتمكن الهيئة من القيام بوظائفها الاشرافية والتحليلية التي عهد بها اليها المجتمع الدولي .

٢٤ - والفضل في حسن سير النظام بصفة عامة انما يرجع في المقام الأول الى نظام التقديرات الذي يشمل جميع المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية كما يشمل جميع البلدان . وتلتزم البلدان المصدرة بألا تأذن بصادرات تتجاوز التقديرات التي تؤكدها أو تضعها الهيئة ، والتي تنشر سنويا ويجري شهريا اضافة أحدث المعلومات اليها . ويطبّق هذا الحظر حتى اذا كانت الصادرات تستند الى أذون استيراد صالحة . وتجد البلدان المصدرة تحت تصرفها قائمة التقديرات التي تنشرها الهيئة لكل بلد . غير أنه اذا ثار الشك حول واردات مطلوبة بعينها ، فينبغي على البلدان المصدرة أن تتشاور دائما مع أمانة الهيئة . ويقوم عدد من البلدان بهذا التشاور بصفة منتظمة . وخلال السنوات الثماني الماضية ، اكتشفت الهيئة ١٦ حالة فقط[٨] من حالات التزويغ الفعلي من التجارة المشروعة الى الاتجار غير المشروع ، وذلك نتيجة قيامها بتحليل البيانات التي تتلقاها من الحكومات . ومع هذا ، فان اجمالي الكميات المزوّغة ضئيلة جدا اذا قورنت بالكميات التي تجري المتاجرة فيها على الصعيد الدولي . وفي خلال السنتين الماضيتين ، أصبح واضحا أن عمليات التزويغ كانت تتم لأن المتاجرين نجحوا في الحصول على العقاقير عن طريق شهادات استيراد مزورة . وهذا يمثل تطورا جديدا في حالة المخدرات ، على الرغم من أن المتاجرين خلال السنوات العديدة الماضية كانوا يستعملون

---

(٦) E/INCB/1984/3 .

(٧) E/INCB/1984/5 .

(٨) وهذه الحالات لا تتضمن حالات التسريب المدبر التي تم منعها .

شهادات استيراد مزورة لتزويغ كميات كبيرة من المؤثرات العقلية . وهذا يستلزم اليقظة المكثفة والمستمرة .

٢٥ - ولا يمكن مواجهة التهديد الذي يتعرض له نظام المراقبة الا بالفحص المنظّم لشهادات الاستيراد . وحتى تكون الهيئة في وضع يتيح لها مساعدة الحكومات في التحقق من صحة طلبات الاستيراد ، أقدمت ، في رسالة دورية أرسلت في آذار/مارس ١٩٨٤، بدعوة السلطات الي تزويدها بنسخ من النماذج الرسمية المستعملة لتصدير واستيراد العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية . وقد استجاب عدد كبير من الحكومات لطلب الهيئة (٩). وتعرب الهيئة عن تقديرها البالغ لتلك الحكومات .

٢٦ - واذا كانت سلطات احدى البلدان المصدرة لاتزال في شك من أصالة شهادات الاستيراد المقدمة اليها ، فلا ينبغي أن يتم التصدير الا بعد ارسال اذن التصدير ، وبعد أن تتسلمه سلطات البلدان المستوردة . وستكون هذه البلدان عندئذ قادرة على التدخل لدى البلدان المصدرة ، ووقف الشحنة اذا ما ثبت أن الصفقة غير مشروعة .

٢٧ - وفي تقرير السنة الماضية ، ناشدت الهيئة البلدان المصدرة ، بصفة خاصة ، أن تمارس اليقظة (١٠) ، وساعد تعاونها الذي أظهرته استجابة لذلك النداء ، على احباط عمليات التزويغ المدبرة . بيد أنه يجب على البلدان المستوردة المعنية أن تستجيب بالضرورة ، وعلى وجه السرعة ، اذا طلبت الهيئة منها التحقق من شهادات الاستيراد. وما لم تفعل ذلك ، فلن يتسنى اتخاذ اجراء سريع في الوقت المناسب للتحقيق في الحالات المعنية ، ومنع عمليات التزويغ وتعزيز نظام المراقبة .

٢٨ - وفي هذا الصدد ، تود الهيئة أن تذكر البلدان المصدرة بالالتزام الذي تفرضه عليها المعاهدة بأن تعيد الى السلطات المختصة في البلد المصدر نسخا من أذون التصدير مصدقا عليها حسب الأصول بما يفيد استلامها للشحنات .

المؤثرات العقلية

٢٩ - خلال السنتين الماضيتين ، انضم بلد واحد فقط هوساحل العاج ، الى اتفاقية عام ١٩٧١ ، ليصبح العضو ٧٧ . وتلاحظ الهيئة أن بعض الحكومات الأخرى تقوم بالخطوات اللازمة للتصديق على الاتفاقية في المستقبل القريب . وترحب الهيئة باعلان المملكة المتحدة اعتزامها التصديق على الاتفاقية . وتذكر الهيئة جميع الحكومات غير الأطراف بعد، بأهمية الانضمام الى الاتفاقية من أجل دعم المراقبة الدولية الفعالة بغية قصر انتاج واستهلاك المؤثرات العقلية على الأغراض المشروعة .

---

(٩) E/INCB/C.L./72 المؤرخة في آذار/مارس ١٩٨٤ .

(١٠) E/INCB/1983/1 ، الفقرة ٣٠ .

٣٠ - وتقدم غالبية البلدان ، الأطراف وغير الأطراف ، الى الهيئة ، البيانات المنصوص عليها في أحكام الاتفاقية . ففي عام ١٩٨٣ ، قدم ١٤٠ بلدا ومنطقة ، تلك البيانات الى الهيئة . ومن المتوقع أن تصل الاستجابة الى نفس هذا المستوى في عام ١٩٨٤ .

٣١ - وعلاوة على ذلك ، واستجابة لطلب الهيئة كذلك ، فان حوالي ١٣٠ بلدا ومنطقة تقوم الآن ، استجابة لطلب الهيئة ، وعلى أساس طوعي بتقديم تقديرات باحتياجاتها المشروعة ، وبيانات تجارتها الربع سنوية للمؤثرات العقلية التي تخضع للمراقبة بموجب الجدول الثاني . كما أن تقديم الاحصائيات الربع سنوية بصفة منتظمة أمر حيوي لانه يتيح للهيئة اكتشاف عمليات التزويغ ، وتنبيه السلطات الوطنية . وعلى اثر ما تنشره الهيئة من التقديرات والاحتياجات ابتداء من عام ١٩٨٢ ، قام عدد متزايد باطراد من البلدان المصدرة ، بحصر شحناتها في حدود تلك التقديرات ، كما تقوم تلك البلدان ، وعلى أساس منتظم ، بالتشاور مع الهيئة كلما جاوزت أوامر الاستيراد تلك التقديرات . وأدى هذا الى اكتشاف مزيد من حالات التزويغ المدبرة استنادا الى اذون استيراد مزورة .

٣٢ - ومن أمثلة الحالات النموذجية ، محاولة تزويغ مدبرة للميثاكوالون . ذلك ان ادارة مراقبة العقاقير بأحد البلدان الكبرى بغربي أوروبا المصنعة والمصدرة ، قد أبلغت الهيئة باستلامها طلبا من احدى المؤسسات للحصول على اذن بالسماح بتصدير كمية كبيرة من أقراص الميثاكوالون الى أحد البلدان الافريقية . وقد فهم ضمنا أن المستندات المقدمة دعما للطلب قد أصدرتها الادارة الوطنية لذلك البلد الافريقي. ولاحظت الهيئة أن البلد الافريقي المعني لم يعلن خلال السنوات العديدة الماضية عن أي نشاط للميثاكوالون . ومن ثم أشارت الهيئة على البلد الأوروبي بألا يأذن بعملية التصدير هذه الى أن تتمكن الهيئة من التحقق من صحة المستندات المقدمة . وفي تلك الأثناء قام بلد آخر من غربي أوروبا بابلاغ الهيئة بأنه قد صدر الى بلد ثالث من غربي أوروبا شحنة كبيرة من الميثاكوالون وجهتها النهائية البلد الافريقي ذاته . وعلى الفور أشارت الهيئة مرة أخرى على البلد الأوروبي الثالث بألا يأذن باتمام الصفقة لحين التحقق . وبلغ اجمالي الوزن في طلبي الشراء طنا واحدا من الميثاكوالون . وفي نهاية الأمر أكد البلد الافريقي للهيئة أن المستندات المقدمة للبلدان الأوروبية مزورة . والجدير بالذكر أن اثنين من البلدان الأربعة المتعاونة مع بعضها البعض ، ومع الهيئة في تلك الحالة ، لم تكن أطرافا في اتفاقية عام ١٩٧١. وهذا مثل واحد من الأمثلة الكثيرة للشروع في التزويغ التي تتضمن هذه الحالة وغيرها من المؤثرات العقلية ، والتي تم احباطها خلال عام ١٩٨٤ .

٣٣ - ويظهر المثل الآنف الذكر أهمية اليقظة المستمرة من قبل سلطات البلدان المصدرة . وهو يوضح أنه عندما تفشل محاولات المتاجرين في أحد البلدان المصدرة ،

فانهم يقومون بمحاولات جديدة في غيره من البلدان المصدرة . وفضلا عن هذا، فهو يبين أن اجراء مشاورات سريعة مع الهيئة من جانب البلدان المصدرة عندما تتلقى طلبات شراء مريبه ، يساعد الهيئة على التدخل والمعاونة في منع عمليات التزويغ . ومن ثم فمنذ صدور آخر تقرير للهيئة ، منع تسرب كمية تزيد على ٤ر٥ طن من المواد المدرجة في الجدول الثاني ، للاتجار غير المشروع . وبفضل تعاون البلدان المصدرة ، تستطيع الهيئة الآن اتخاذ اجراءات وقائية وليس مجرد اكتشاف عمليات التزويغ بعد وقوعها .

٣٤ - ويعتبر التعاون الوثيق والنقل السريع للمعلومات فيما بين السلطات المختصة للبلدان المصدرة والمستوردة ، في درجة متساوية من الأهمية بالنسبة للمراقبة الفعالة للمؤثرات العقلية . ومن المهم جدا أن تلتزم جميع الحكومات بحزم بأحكام المادة ١٢ التي تفرض ضوابط خاصة على الاستيراد والتصدير . وفي حالة المواد المدرجة في الجدول الثاني ، يجب على البلد المصدر ، قبل اصدار اذن التصدير ، أن يشترط صدور اذن بالاستيراد من جانب السلطة المختصة في البلد المستورد . ذلك أن البلد المصدر لا يكون دائما في مركز يتيح له معرفة ما اذا كانت شهادة الاستيراد المقدمة اليه لتعزيز طلب استخراج اذن بالتصدير ، صحيحة أم مزورة . وحتى يتاح لنظام المراقبة أن يعمل بكفاءة ، ينبغي على البلدان المصدرة أن تقدم على وجه السرعة الاذن بالتصدير الى البلد المستورد لاتاحة الوقت الكافي أمام ذلك البلد للتحقق من صحة المستندات . وبهذه الطريقة يمكن تجنب دخول الواردات غير المأذون بها (١١) .

٣٥ - وقد وردت في تقرير الهيئة الأخير اشارة خاصة الى المشكلة المتعلقة بتسرب الميثاكوالون ، المدرج في الجدول الثاني . وتنوه الهيئة بأن تخفيض الانتاج مقترنا بتشديد المراقبة الوطنية في بعض البلدان الرئيسية في مجال التصنيع والتجارة ، قد أدى الى قلة تزوغ تلك المادة بصورة كبيرة . وعلى الرغم من هذا ، ونتيجة لظروف الانتاج الصناعي الكبير منه في السنوات السابقة ، لا تزال بعض البلدان تحتفظ بمخزون كبير من الميثاكوالون . ومن أجل هذا ، تود الحكومات أن تأخذ هذا في اعتبارها بغية منع عمليات التزويغ .

٣٦ - وهناك نحو عشرين بلدا كانت تمد الهيئة ، بصورة طوعية ، باحصاءات ربع سنوية عن تجارتها في المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية عام ١٩٧١ . وتتضح القيمة المحتملة لتلقي تلك الاحصاءات في أن أكثر من ٨٠ في المائة من حالات التضارب المعلقة ، والتي يجري التحقيق فيها حاليا من جانب الهيئة ، تتضمن المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع الآن . وبناء على هذا قررت الهيئة أن تعيد تصميم النموذج "P" الذي تطلب من الحكومات تقديم المعلومات فيه ، بحيث يتاح

---

(١١) انظر الفقرة ٢٥ التي تنطبق هنا كذلك .

لاكبر عدد ممكن من البلدان أن تقدم بصورة طوعية التفاصيل بشأن بلدان منشأ الواردات وجهة وصول الصادرات .

٣٧ - وتنص اتفاقية عام ١٩٧١ على أنه ينبغي للأطراف أن يقدموا الى الهيئة بيانات عن كمية المؤشرات العقلية المدرجة في الجداول الثاني ، والثالث ، والرابع والتي تستخدم في تصنيع "مواد غير المؤشرات العقلية" . بيد أن الاتفاقية لا تتطلب من الأطراف تقديم بيانات بشأن كمية المؤشرات العقلية المستخدمة في تصنيع مؤشرات عقلية أخرى . وهذه الثغرة تمنع الهيئة والحكومات من الوصول الى تفاهم بشأن الحالة برمتها فيما يتعلق بتصنيع وحركة المواد الواردة في الجدول الثاني بصفة خاصة ، وكذلك المواد الواردة في الجدولين الثالث والرابع . وينبغي للحكومات أن تنظر في اتخاذ التدابير القانونية الممكنة والتي يجوز أن تستعمل لسد الثغرة . وفي الوقت نفسه ، يجوز للبلدان المصنعة المعنية أن تقدم ، على أساس طوعي ، تلك المعلومات الاضافية الى الهيئة . ويقوم اثنان من البلدان المصنعة الرئيسية بهذا ، بالفعل .

٣٨ - وتبين التطورات المذكورة أعلاه أهمية المعلومات التي يجري تقديمها الان بصورة طوعية ، بناء على طلب الهيئة . ومع ذلك ، لا ينبغي لتلك التطورات أن تؤدي بالحكومات الى الاعتقاد بأنه من غير الضروري أن يتم التصديق على الاتفاقية من جانب أكبر عدد ممكن من الدول . وعلى العكس من ذلك ، فان استعداد هذه الكثرة من الدول لتقديم المعلومات التي لا تتطلبها الاتفاقية ، وهو استعداد يلقى ترحيب الهيئة ، يظهر أن الدول تدرك بالفعل والى حد كبير ، الحاجة الى المراقبة الفعالة . غير أن اتخاذ قرار من جانب الدول التي لم تصبح أطرافا في الاتفاقية ، بالانضمام اليها ، من شأنه أن يكون اعترافا واضحا ومقنعا بأهمية فرض مراقبة فعالة ، وبشكل رسمي ، على المؤشرات العقلية .

* * * * *

٣٩ - وتضطلع الهيئة بتنظيم حلقات دراسية وبرامج تدريبية على مراقبة العقاقير للمسؤولين الاداريين من البلدان النامية . ويتلقى المسؤولون المعنيون تدريبا محددا على تنفيذ أحكام المعاهدة ذات الصلة بتعاون الأطراف مع الهيئة . وتلقى هذه الأنشطة الدعم من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير .

المواد الأصلية والمستحضرات الكيميائية الأساسية

٤٠ - تنص كل من اتفاقية عام ١٩٦١ واتفاقية عام ١٩٧١ على أن تبذل جميع الدول الأطراف غاية جهدها لتطبيق تدابير الاشراف الممكنة على المواد التي لا تخضع لهاتين الاتفاقيتين ولكن يمكن أن تستعمل في صنع المخدرات غير المشروع (١٢). وتشمل هذه المواد كلا من المواد الأصلية والمستحضرات الكيميائية الأساسية والمواد الكاشفة. ونظرا للكشف عن المزيد من المختبرات السرية في الكثير من أنحاء العالم فمن الضروري أن يتم على الصعيدين الدولي والوطني، وبصفة عاجلة، اعداد وتنفيذ تدابير لمراقبة انتقال المواد الأصلية والمستحضرات الكيميائية الأساسية بغية الحيلولة دون امكان استعمالها في الصنع غير المشروع.

٤١ - وترحب الهيئة بالعمل الذي شرعت فيه عدة بلدان بالفعل. فقد حددت حكومة كولومبيا حصة لاستيراد الأثير الاثيلي الذي يعد أساسيا في صنع الكوكايين ووضعت نظاما للتراخيص الخاصة به. كما حددت استيراد مستحضرات كيميائية أساسية أخرى وهي تقوم بمراقبة انتقالها. وفرضت بلدان أخرى يصنع فيها الهيروين بطريقة غير مشروعة، تدابير رقابية للحيلولة دون استيراد انهيدريد الخليك. وبحثت بعض البلدان الصانعة والمصدرة الرئيسية مؤخرا عددا من التدابير لمنع تحويل المستحضرات الكيميائية والمواد الأصلية عن وجهتها. وفضلا عن ذلك سنت عدة بلدان تشريعا بقصد مراقبة المواد الأصلية والمستحضرات الكيميائية الأساسية.

٤٢ - وتسلم الهيئة بالصعاب المتعددة التي ينطوي عليها فرض تدابير رقابية على المواد الأصلية والمستحضرات الكيميائية الأساسية. ومن هذه الصعاب أن الكثير من هذه المنتجات يصنع بكميات كبيرة للاستعمال الصناعي المشروع. الا أن المجتمع الدولي قد اعترف منذ سنوات بضرورة اتخاذ تدابير رقابية، وهو ما يتضح من نداءات كل من اللجنة والمجلس والهيئة الداعية الى اليقظة. ومع ذلك فان الهيئة تدرك تماما أنه ينبغي تركيز الاهتمام على البضع القليل من المستحضرات الكيميائية الأساسية (١٣) والمواد

---

(١٢) اتفاقية عام ١٩٦١، الفقرة ٢ من المادة ٢؛ واتفاقية عام ١٩٧١، الفقرة ٩ من المادة ٢. ورغم امكان اخضاع المواد الأصلية للعقاقير المخدرة للرقابة الدولية (وفقا لاتفاقية عام ١٩٦١، الفقرة ٣ (٣) من المادة ٣) فان اتفاقية عام ١٩٧١ لم تتضمن حكما من هذا القبيل.

(١٣) أهم هذه المستحضرات الكيميائية الأثير الأثيلي المستعمل في صنع الكوكايين غير المشروع وانهيدريد الخليك المستعمل في صنع الهيروين غير المشروع.

الأصلية[١٤] التي تتيح التصنيع السري لأهم العقاقير الخاضعة لسوء الاستعمال . وتؤيد الهيئة الاقتراحات التي أعربت عنها بعض البلدان[١٥] والتي تتلخص فيما يلي :

- منعا لتحويل العقاقير عن وجهتها فان كلا من البلدان المصنعة للمستحضرات الكيميائية والمواد الأصلية والبلدان التي تصنع فيها العقاقير غير المشروعة ، بحاجة أساسا الى اقامة علاقات تعاون وثيق فيما بينها والى تبادل المعلومات في الوقت المناسب . ويمكن تحقيقا لهذا الغرض وضع اجراءات ملائمة قد تدرج في اتفاقات متعددة الأطراف أو اتفاقات ثنائية .

- وعلى الصعيد الوطني ، تقتضي الضرورة قيام تعاون وثيق فيما بين السلطات والشركات الصانعة والمصدرة . فمثلا ، يمكن أن يطلب من الشركات الرجوع الى سلطاتها الوطنية كلما تلقت طلبات استيراد مريبة ، وخاصة عندما تتجاوز المقادير المطلوبة الاحتياجات العادية للبلدان المستوردة . ولهذا التشاور مبرراته ، بصفة خاصة ، في حال مجيء طلبات الاستيراد من بلدان يعرف أن التصنيع غير المشروع يمارس فيها . ويمكن أن يطلب من الشركات الأخرى التي تقوم بتصنيع مكابس تشكيل الحبوب وغيرها من المعدات المستخدمة في المختبرات غير المشروعة ، أن تتشاور مع سلطات بلادها بصدد طلبات الاستيراد الواردة من تلك البلدان .

- على البلدان التي يمارس فيها التصنيع غير المشروع أن تفرض نظاما للتراخيص وأن تحدد حصصا للامدادات وللاستيراد . وعلى هذه البلدان أيضا أن تستجيب بلا توان لكل طلب معلومات تتقدم به البلدان المصدرة بشأن طلبات الاستيراد المريبة .

- ينبغي تدريب موظفي الجمارك والمسؤولين عن انفاذ القانون على مهام مراقبة المستحضرات الكيميائية الأساسية والمواد الأصلية .

- على جميع السلطات أن تتنبه الى وجود أو استنباط مستحضرات كيميائية أخرى يمكن أن تستعمل في صنع عقاقير غير مشروعة ، ليتسنى تطبيق التدابير الرقابية عليها في الوقت المناسب .

---

(١٤) المواد الأصلية التي تثير أشد المشاكل جسامة في الوقت الحاضر هي فنيل - ٢ - بروبانون (المادة الأصلية للأمفيتامين والميثامفيتامين) ؛ والأرغوتامين (المادة الأصلية لثاني ايثيلاميد حامض الليسرجيك (ل . س . د)) ؛ وحامض الانثرانيليك (المادة الأصلية للميثاكوالون) والبيريدين (المادة الأصلية للفينسيكليدين).

(١٥) مؤتمر بلدان المصدر المعني بتحويل اتجاه العقاقير الخاضعة للرقابة والمواد الأصلية والمستحضرات الكيميائية الأساسية من نطاق التجارة الدولية - روما ٧ - ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ .

٤٣ - وتوصي الهيئة باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ما تقدم ايجازه ، في أقرب وقت ممكن .

طلب وعرض المواد الأفيونية للاحتياجات الطبية والعلمية

٤٤ - نشرت الهيئة في عام ١٩٨١ دراسة خاصة بشأن عرض وطلب المواد الأفيونية للاحتياجات الطبية والعلمية (١٦) . ولا تزال الاستنتاجات والتوصيات التي تضمنتها هذه الوثيقة صالحة عموما . ويستند الوضع الراهن المعروض أدناه الى المعلومات التي قدمتها الحكومات بصفة رئيسية في اطار التعاون الاختياري المتوخى في عدد من القرارات التي اعتمدها المجلس بناء على توصية الهيئة .

الطلب المشروع على المواد الأفيونية

٤٥ - يكاد الكوديين وثنائي الهيدروكوديين والفولكودين والاثيل مورفين والمورفين أن يمثلوا ، من الناحية الكمية ، كل الاستهلاك من المواد الأفيونية المخصصة للاحتياجات الطبية . وخلال العقد الأخير ، استقر الطلب العالمي على المواد الأفيونية عند مستوى يبلغ زهاء ١٩٠ طنا من معادل المورفين ، وأكدت الاحصائيات لعام ١٩٨٣ هذا الاتجاه من جديد . ولم تفض وفرة المواد الخام وانخفاض الأسعار الى عودة الزيادة في الطلب التي ميزت هذه السوق طوال السنوات الخمس والعشرين قبل عام ١٩٧٤ . وظل الطلب على الكوديين خاصة ثابتا ، بل لقد انخفض في بعض الحالات . ولم يقتصر ذلك على البلدان المستوردة بل تعداها الى عدد من البلدان الصناعية والبلدان النامية المنتجة للمواد الخام والمصنعة للقلويدات . وبناء على هذه الملاحظات يمكن التنبؤ بأن الطلب على المواد الأفيونية سيحتفظ بمستواه الحالي على الأرجح .

زراعة خشخاش الأفيون وانتاج المواد الخام

٤٦ - تستهدف زراعة خشخاش الأفيون عادة الحصول على نتاج واحد بعينه وقد يكون هذا النتاج بذورا تستخدم في اعداد الحلويات أو لاستخراج الزيت ، كما قد يتمثل هذا الانتاج في جراء الأفيون أو الخشخاش لاستخلاص القلويدات . هذا بالاضافة الى استخدام جراء الخشخاش في الزخرفة الزهرية . وتزرع بعض البلدان الخشخاش طلبا للبذور وحدها ، بينما تستخدم بلدان أخرى جزءا من قش الخشخاش أيضا (الجراء الى جانب جزء من الساق يتراوح طوله بين ١٠ و ١٥ سم) لاستخلاص القلويدات . وانتاج هذه البلدان من القلويدات الذي كان كبيرا من قبل ، لا يكاد يبلغ في الوقت الحاضر ١١ في المائة من الانتاج

---

(١٦) E/INCB/52/Supp

انتاج المواد الخام الأفيونية

(المساحة المزروعة بالهكتارات والانتاج بالأطنان من معادل المورفين)

(٠٠٠) (رقم متوقع)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الهند											
المساحة	٤٣ ٧١٣	٥١ ٥٨٦	٥٧ ٢٢٤	٦٣ ٦٨٤	٥٢ ٠٨١	٣٥ ١٦٦	٣٥ ٣٧٨	٣١ ٩٥٨	٣١ ٣٥٩	١٨ ٦٢٠	(٢٥ ٥٠٠)
الانتاج	١٣٣ر٦	١٦١ر٠	١٣٨ر٩	١٨٤ر٦	١٦٠ر١	١٠٦ر٦	١٢٧ر٨	١٠٨ر٠	١١٣ر٨	٤٧ر٧	(٨١ر٢)
تركيا											
المساحة	٨ ٥٠٠	٢٢ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠	٥٠ ٦٠٠	١٨ ٠٠٠	١٨ ٤٠٠	١٥ ٣٣٠	٨ ٥٣٤	١٦ ٩٨٧	١٢ ٥٦٩	(٢٠ ٠٠٠)
الانتاج	٢٠ر٩	٥١ر١	١٢٩ر٦	١٠١ر٧	٤٣ر٢	٤٩ر٤	٣٦ر٥	١٣ر٣	١١ر٥	١٨ر٤	(٢٩ر٠)
استراليا											
المساحة	٨٣٤	٢ ٧٩٩	٥ ٧٨٣	٦ ٨٥٤	٨ ٧٧٤	١ ٥٣١	٣ ٧٤٢	٢ ٤٥٩	٥ ٢٧٣	٥ ٧٣٨	(٤ ٠٠٠)
الانتاج	٤ر٤	٩ر٩	٢١ر٣	٢٧ر٨	٥٢ر١	٩ر٥	٣١ر١	١٩ر٠	٣٩ر٠	٣٨ر٨	(٣٠ر٤)
فرنسا											
المساحة	٤ ٠٩١	٤ ٩٤٠	٥ ٢٨١	٦ ٧٧٨	٥ ٠٦٠	٤ ٥٩٧	٢ ٦١٥	٤ ٤٦٠	٣ ٧٣١	٣ ٧٠٥	(٤ ٢٠٠)
الانتاج	١٣ر٧	٨ر٢	٢٢ر٠	٢٢ر٨	١٢ر٩	١٦ر٥	١٠ر٢	٢١ر٠	١٤ر٨	٢١ر٤	(١٨ر٨)
اسبانيا											
المساحة	١٢١	٧٠٠	٩٨٠	١ ٧٩٩	١ ٧٨٣	٢ ١٥٣	–	١ ٦٠٢	٣ ٣٨٠	(٥ ٨٢٩)	(٥ ٠٠٠)
الانتاج	١ر٠	٣ر٠	٨ر٠	١ر٩	٣ر١	٢ر٥	–	٢ر٨	١٢ر٢٠	(١ر١٤)	(١ر١٢)
هولندا											
المساحة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٨٠٠) (أ)
بلدان أخرى											
الانتاج	٢٦ر٠	١٧ر٨	٢٤ر٧	٢٦ر٧	٣٢ر٨	٢٨ر٤	١٩ر٢	١٥ر٥	٢٣ر٩	(١٩ر٥)	(١٩ر٥)
مجموع الانتاج	١٩٨ر٧	٢٤٨ر٣	٣٣٧ر٣	٣٦٥ر٥	٣٠٤ر٢	٢١٥ر٦	٢٢٤ر٨	١٧٩ر٦	٢١٥ر٢	(١٥٩ر٩)	(١٩١ر٠) (ب)
مجموع الطلب	١٨٦ر٠	١٨٥ر٥	١٨٧ر١	١٩٦ر٢	١٩٢ر٦	١٨٩ر٣	١٩٧ر٤	١٨٢ر٨	١٩١ر٧	(١٩٢ر٠)	(١٩٢ر٠)
الفارق	١٢ر٧	٦٢ر٨	١٥٠ر٢	١٦٩ر٣	١١١ر٦	٢٦ر٣	٢٧ر٤	– ٣ر٢	٢٣ر٥	(–٣٢ر١)	(–١ر٠) (ب)

(أ) أنظر الفقرات ٤٦ و ٤٩ و ٥٠ .

(ب) عدا هولندا .

العالمي . وتنتج معظم المواد الخام اللازمة لمواجهة احتياجات العالم من المواد الأفيونية في خمس بلدان هي : الهند التي تنتج الأفيون ، وتركيا واستراليا وفرنسا واسبانيا التي تنتج قش الخشخاش . ويتضمن الجدول الأول بيان المساحات المخصصة لزراعة الخشخاش في هذه البلدان منذ عام ١٩٧٥ وبيان انتاج المواد الخام مقدرا بالأطنان من معادل المورفين . وبالاضافة الى البلدان الخمسة التي تقدم ذكرها ، قدمت هولندا تقديرا لزراعة ٨٠٠ هكتار من الخشخاش عام ١٩٨٥ لانتاج قش الخشخاش لاستخلاص القلويدات (اتفاقية عام ١٩٦١ الفقرة ١ (هـ) من المادة ١٩) . ونظرا لأن هذه الزراعة تتم في هولندا للمرة الأولى ، فليس في وسع الهيئة بعد بيان الانتاج المزمع مقدرا بمعادل المورفين (أنظر أيضا الفقرتين ٤٩ و ٥٠ بأدناه) .

٤٧ - في عام ١٩٨٠ ، كانت البلدان المنتجة الرئيسية تواجه أزمة نجمت عن فرط الانتاج ، ولذا فقد وافقت على خفض المساحات المخصصة لزراعة الخشخاش عقب مشاورات مع الهيئة . وكما يتضح من الجدول الثاني ، انخفض متوسط المساحة المخصصة سنويا لزراعة الخشخاش انخفاضا كبيرا فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٤ في كل من الهند وتركيا واستراليا وفرنسا ، وذلك بالمقارنة بمتوسط السنوات الخمس السابقة . على أن هذا المتوسط ازداد في اسبانيا زيادة كبيرة . ويتضح من حساب متوسط الانتاج لنفس الفترة أن المحاصيل انخفضت انخفاضا كبيرا في الهند وتركيا وازدادت قليلا في فرنسا ، كما ازدادت في استراليا واسبانيا . وفي حالة فرنسا ، وكذلك في حالة استراليا خاصة ، فان غزارة محتوى قش الخشخاش من المورفين تعوض بل وتزيد عن تأثير تخفيض المساحات المخصصة لزراعة الخشخاش . ومع ذلك تمثلت النتيجة الاجمالية في جعل انتاج المواد الخام متمشيا تقريبا مع الطلب في كل من عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ .

٤٨ - وفي عام ١٩٨٤ ، أدى الانخفاض الواضح للانتاج في الهند (- ٥٦٪) الى نقص عالمي في انتاج المواد الخام . اذ أتت موجة من البرد على الجانب الأكبر من المحصول ، ولم يؤت المحصول سوى ٦٢٠ ١٨ هكتارا ، وذلك مقابل ٣٥٩ ٣١ هكتارا في العام السابق . وفي نفس الوقت انخفضت حصيلة الهكتار الواحد من الأفيون من ٣١ر٧ كغ الى ٢٣ر٣ كغ . وفي استراليا ، من جهة أخرى ، بلغ الانتاج ٣٨ر٨ طنا من معادل المورفين في عام ١٩٨٤ . أما في فرنسا ، فعلى الرغم من أن المساحات المزروعة في عام ١٩٨٤ كانت أقل قليلا من تلك التي زرعت في عام ١٩٨٣ ، فان وفرة المحصول قد بلغت قدرا من قش الخشخاش يعادل ٢١ر٤ طنا من المورفين . ولم تتوافر للهيئة وقت اعتماد هذا التقرير ، بيانات عن قدر المحاصيل في اسبانيا . على أن المساحات المخصصة لزراعة الخشخاش في اسبانيا قد تجاوزت في عام ١٩٨٤ لأول مرة نظائرها في فرنسا واستراليا . وتزمع اسبانيا زراعة الخشخاش في مساحة قدرها ٠٠٠ ٥ هكتار في عام ١٩٨٥ ، وذلك مقابل ٢٠٠ ٤ هكتار في فرنسا و ٠٠٠ ٤ هكتار في استراليا . الا أنه يتعين ملاحظة أن الانتاج ، من حيث المحتوى من المورفين سيبلغ ١ر١٢ طنا مقابل ٨ر١٨ طنا لفرنسا و ٤ر٣٠ طنا لاستراليا .

الجدول الثاني

متوسطات الانتاج السنوي من المواد الخام الأفيونية

(غ٠م٠ = غير متوافر)

	المساحة المزروعة (بالهكتارات)		الانتاج (بالأطنان من معادل المورفين)	
	١٩٧٥ - ١٩٧٩	١٩٨٠ - ١٩٨٤	١٩٧٥ - ١٩٧٩	١٩٨٠ - ١٩٨٤
الهند	٥٣ ٦٥٨	٣٠ ٤٩٦	١٥٥ر٦	١٠٠ر٨
تركيا	٣٤ ٢٢٠	١٤ ٣٦٤	٦٩ر٣	٢٥ر٨
استراليا	٥ ٠٠٩	٣ ٧٤٩	٢٣ر١	٢٧ر٥
فرنسا	٥ ٢٣٠	٣ ٨٢٢	١٥ر٩	١٦ر٨
اسبانيا	١ ٠٧٧	٢ ٥٩٣	١ر٢	٦ر٩
بلدان أخرى	غ٠م	غ٠م٠	٢٥ر٦	٢١ر٣

٤٩ - يزرع الخشخاش المنوم في هولندا ، كما يزرع في عدة بلدان أوروبية أخرى لانتاج البذور للأغذية وانتاج جراء الخشخاش للزخرفة . ولم يستخدم قش الخشخاش الذي يعد نتاجا ثانويا لهذه الزراعة ، لاستخلاص القلويدات نظرا لقلة محتواه من المورفين ، وذلك باستثناء فترة قصيرة أثناء الحرب العالمية الثانية . والشركة التي تقوم باستخلاص القلويدات ، في هولندا ، متخصصة في معالجة قش الخشخاش ، غير المشقوق على وجه التفضيل ، وكانت تركيا تكفل تزويدها به طوال سنوات عديدة . وعندما توقفت تركيا عن زراعة الخشخاش فيما بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٤ ، بدأت الشركة تستورد قش الخشخاش المشقوق من الهند . الا أنه نظرا للصعاب التي ينطوي عليها نقل كميات كبيرة من المواد الخام التي لا تحتوي الا على القليل من المورفين ، فقد توقفت هذه الواردات واستأنفت تركيا ، من ناحيتها ، صادراتها من قش الخشخاش الى هولندا في عام ١٩٧٥ وذلك الى أن بدأت العمليات في مصنعها ، حيث فضلت بعد ذلك تصدير خلاصة قش الخشخاش المركزة بدلا من تصدير القش .

٥٠ - وكما تقدم ذكره في الفقرة ٤٦ ، أبلغت هولندا أنها تنوي زراعة ٨٠٠ هكتار من الخشخاش في عام ١٩٨٥ لانتاج قش الخشخاش لاستخدامه في صنع المورفين . وطبقا للتفسيرات التي قدمتها الحكومة فانه " ينبغي اعتبار ذلك من تدابير الطوارئ لتأمين التزود بقش الخشخاش البالغ قدرا معقولا من الجودة بوصفه مادة خام لانتاج المواد الأفيونية للأغراض الطبية " ... و " فور استعداد الحكومة التركية لاستئناف الامدادات بقش الخشخاش بشروط مقبولة ، فانها [الشركة] مستعدة للتوقف عن زراعته في هولندا ،

ولهذا السبب أبرمت عقود قصيرة الأجل مع التعاونيات الزراعية . كما يمكن التوقف عن هذه الزراعة في هولندا اذا أبدت الهند استعدادها للامداد بقش الخشخاش غير المشقوق بدلا من القش المشقوق المتميز بقلة محتواه من القلويد " . والهيئة مستمرة في مشاوراتها مع هولندا على أساس توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة .

٥١ - وحتى اذا أدت ظروف مناخية غير مؤاتية الى خفض الانتاج المقدر لعام ١٩٨٥ ، فان الاحتياطي المخزون قمين بأن يكون كافيا لتغطية أي عجز .

تصدير المواد الأفيونية من البلدان المنتجة لها

٥٢ - تحتفظ فرنسا وحدها من بين البلدان الخمسة المنتجة للمواد الخام المتقدم ذكرها بمستوى انتاج يغطي احتياجاتها الداخلية تقريبا ، وهي احتياجات تبلغ زهاء ١٦ طنا من معادل المورفين سنويا .

٥٣ - وحتى عام ١٩٨٢ ، انتجت اسبانيا مقادير من قش الخشخاش تقل عامة عن تلك التي تلزم لتلبية احتياجاتها الداخلية التي تبلغ زهاء ٤ أطنان من معادل المورفيين . الا أن انتاجها في عام ١٩٨٣ قد بلغ ما يعادل ١٢ر٢ طنا من المورفين وهو قدر مناسب لتلبية احتياجات البلاد لمدة ثلاث سنوات . وفي عام ١٩٨٣ بلغ صافي صادرات اسبانيا من قش الخشخاش الى فرنسا وهولندا ما يعادل ٥ أطنان من المورفين . واذا لم تدخل محاصيل السنوات العجاف في الحسبان (ضاع المحصول بأسره عام ١٩٨١) فان ما يستفاد من تقديرات المساحات المنتظر تخصيصها لزراعة الخشخاش في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ يحمل على الاعتقاد أنه سوف يتحقق فائض انتاج مرة أخرى يناهز ذلك الذي تحقق في عام ١٩٨٣ .

٥٤ - وقامت تركيا ، منذ أن استأنفت زراعة الخشخاش ، بتصدير قش الخشخاش غير المشقوق الى هولندا بصفة رئيسية ، الى حين بدء تشغيل مصنعها لعمليات استخلاص القلويد في بولفادين . وفيما بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٠ ، صدرت تركيا ، في المتوسط ، معادل مورفين يبلغ ٣ر٣١ طن من قش الخشخاش . وفي عام ١٩٨٢ ، استعيض عن تصدير قش الخشخاش بتصدير خلاصة قش الخشخاش المركزة الى الولايات المتحدة بصفة رئيسية . وبلغ ما صدرته من ذلك في عام ١٩٨٣ ما قدره ١٨ طنا من معادل المورفين .

٥٥ - أصبحت استراليا التي تقدر احتياجاتها الداخلية بمقدار ٤ أطنان من معادل المورفين ، مصدرا صافيا للمواد الأفيونية . لاسيما من خلاصة قش الخشخاش والكوديين وذلك ابتداء من عام ١٩٧٥ . وفيما بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢ ، بلغ متوسط صادراتها ٢٧ر٠٣ طنا من معادل المورفين . وفي عام ١٩٨٣ سجلت استراليا لأول مرة حجم الصادرات الهام البالغ ٤١ر٥ طن من معادل المورفين .

٥٦ - وبلغت صادرات الهند من الأفيون ذروتها في عام ١٩٧٦ بما قدره ١٠٧٤ طنا ، ثم انخفضت سريعا الى ٤٢٢ طنا في عام ١٩٨١ . وخلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بلغت هذه الصادرات ٨٢٠ طنا و ٦٣٦ طنا على التوالي . وتصدر الهند أيضا قش الخشخاش المشقوق الذي يستخدم معظمه في استخلاص القلويدات . وملخص القول ، أن صادرات الهند من المواد الخام

مقدرة بمعادل المورفين قد بلغ متوسطها ٧٤ طنا فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٣ مقابل ١٠٥ر٧ طن للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ .

٥٧ - ورغم خفض المساحات المخصصة لزراعة الخشخاش في الهند بدرجة كبيرة ، فقد استمر المخزون من الأفيون في الازدياد خلال السنوات القليلة الماضية بسبب انخفاض الصادرات . وفي نهاية عام ١٩٨٣ بلغ المخزون من الأفيون لدى الهند ٦٦٥ ٢ طنا . ومع ذلك ، فمن المنتظر بعد المحصول الهزيل لعام ١٩٨٤ أن ينخفض المخزون الى حد ما . الا أنه سيظل مرتفعا بشكل غير طبيعي .

٥٨ - رغم الوقف المؤقت للانتاج الزائد بفضل خفض المساحات المزروعة خفضا كبيرا ، لاسيما في كل من الهند وتركيا ، فان بعض المشاكل ظلت باقية ، وهي تهدد استقرار الوضع العام للعرض والطلب . فأولا ، لايزال لدى هذين البلدين قدر كبير من المواد الأولية المخزونة ، تشكل عبئا ماليا يثقل كاهل كل منهما ، كما أنها تحدث أثرها في السوق . ثانيا ، حال انخفاض صادرات هذين البلدين كذلك دون انخفاض الكميات المخزونة التي كان من المفروض أن تتأثر بتخفيض المساحات المستغلة في زراعة الخشخاش لو لم تنخفض الصادرات .

العمل المشترك الذي تقوم به الأمم المتحدة

٥٩ - طلب المجلس في قراره ٢١/١٩٨٤ من الهيئة " المساعدة ، بالتشاور مع البلدان المنتجة والمستهلكة ومع هيئات الأمم المتحدة المعنية ، على اعداد المزيد من الوسائل الفعالة اللازمة لتأمين التوازن بين العرض والطلب وللحد من المخزونات الزائدة للخامات الأفيونية المشروعة ، المدرج بوصفه النشاط ألف - ١ المقرر أن يضطلع به الأمين العام خلال فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ في اطار برنامج الأمم المتحدة الخمسي الأساسي الخاص بالاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات ، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ١٦٨/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١" . وتنفيذا لهذا القرار ، طلبت الهيئة من أربعة وثلاثين بلدا من أكثر البلدان المعنية بصفة مباشرة أن تقترح تدابير محددة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب والحد من المخزونات . وتتضمن الفقرات التالية موجزا لآراء هذه البلدان المتعلقة بامكان عقد اجتماعات ، من جهة ، وبشتى التدابير الكفيلة بحل المشكلة ، من جهة أخرى .

٦٠ - كما أن الاقتراح الخاص بعقد اجتماع لممثلي الحكومات الرئيسية المعنية لبحث تدابير كفيلة بتحسين الوضع لم يقابل بصورة مواتية ، بل رفضته بعض البلدان ولم يكن هناك على وجه الاجمال اعتراض من حيث المبدأ على احتمال عقد اجتماع خبراء في اطار برنامج العمل الخاص بالاستراتيجية الدولية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، بيد أن غالبية البلدان التي استشيرت أعربت عن شكوكها في جدوى عقد اجتماع كهذا .

٦١ - ولم تكن استجابة الحكومات التي استشيرت ايجابية عموما بالنسبة للتدابير التالية : ابرام اتفاقية بشأن المواد الخام ، وانشاء مخزون احتياطي تحت اشراف دولي ، وابرام عقود تجارية متوسطة الأجل ، وزيادة المخزونات الخاصة ، ونقل المخزونات من البلدان المنتجة الى البلدان المصنّعة ، وتدمير المخزونات مقابل تعويضات مالية .

٦٢ - وأعرب بلدان عن رأيهما بأن تخطيط أي اجراء علاجي لابد وأن تسبقه دراسة مستفيضة وكاملة لكل جوانب العرض والطلب فيما يتعلق بالمستحضرات الأفيونية ، بما في ذلك : التنبؤ بتطور حالة الطلب في المستقبل ، والتعديلات الهيكلية في القطاع الزراعي ، والمسائل التجارية والصناعية ، والتكنولوجيا المتصلة بالصناعة ، وتدابير الأمن اللازمة لمنع التحول الى قنوات غير مشروعة . وسوف تكون مثل هذه الدراسة أوسع نطاقا بكثير من تلك التي نشرتها الهيئة في عام ١٩٨١ ، وسوف يتعين اجراؤها بمساعدة خبراء استشارين مستقلين .

٦٣ - ورأت غالبية البلدان التي استشيرت أن أكثر الطرق فعالية للحصول على توازن بين العرض والطلب هي تقليل الزراعة . ورأى أحد البلدان أنه ينبغي لجميع البلدان المنتجة أن تخفض انتاجها الى أن يتم استيعاب المخزونات الفائضة تماما ، ورأت بعض الحكومات أنه ينبغي أن تحدث مثل هذه التخفيضات في المقام الأول في البلدان التي استهلت زراعة الخشخاش مؤخرا ، على نحو ما أوصت به قرارات المجلس المتعددة .

٦٤ - ورأت غالبية البلدان أن تحسين تقنيات تقدير الطلب ، على أساس دراسة للاحتياجات الحقيقية تجريها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الهيئة ، سوف يكون مفيدا في توجيه القرارات التي تتخذها البلدان المنتجة .

٦٥ - وكان هناك تأييد كبير للاقتراح الداعي الى تحويل المخزونات الفائضة من المواد الخام الى مستحضرات الكودايين التي يمكن توريدها الى البلدان النامية بشروط ميسرة . فبصرف النظر عن مزايا هذا النهج أو مساوئه ، ترى الهيئة أنه ينبغي دراسته على أساس محاسنه دون اشارة الى الافراط في الانتاج أو الى المخزونات الفائضة . وينبغي ألا تؤخذ في الاعتبار سوى العوامل الطبية والانسانية والعوامل المتعلقة بالمراقبة .

* * * * *

٦٦ - ترجو الفقرة ٢ من منطوق قرار المجلس ٢١/١٩٨٤ "من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن تعد وتتخذ التدابير الملائمة الرامية الى تشجيع ومراقبة التنفيذ العاجل للقرارات المذكورة أعلاه ، وذلك وفقا للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١" .(١٧) وتضم هذه القرارات أساسا العناصر التالية :

- تناشد حكومات جميع البلدان المستوردة بأن تدعم الموردين التقليديين المذكورين في الفقرة ٥٨ من تقرير الهيئة عن عام ١٩٨٠ ، وبأن تقدم مساعدة ملموسة بغية منع انتشار مصادر انتاج المواد الخام المخصصة للتصدير ؛
- تحث كذلك حكومات البلدان المنتجة التي زادت مؤخرا امكانياتها للتصدير على الحد من انتاجها عن طريق تعديله بحيث يكفي أساسا لتلبية احتياجاتها المحلية الخاصة .

٦٧ - وعلى ذلك ، بعثت الهيئة برسالة الى البلدان المعنية للاستعلام عن التدابير التي اتخذتها أو قد تفكر في اتخاذها ، لتنفيذ قرارات المجلس . وتعتزم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن تبلغ اللجنة والمجلس بأسرع ما يمكن ، بواسطة تقرير خاص، اجابات الحكومات على تساؤل الهيئة .

تحليل الوضع العالمي

٦٨ - كما ذكر في تقارير سابقة فان مسؤولية تنفيذ النظام الدولي لمراقبة العقاقير تقع في المقام الأول على السلطات الوطنية ، اذ أنها هي الوحيدة القادرة على مراقبة حركة هذه المواد داخل حدود الولاية القضائية لكل منها . وتسعى الهيئة من جانبها بالتعاون مع الأطراف وغير الأطراف على حد سواء ، الى مساعدتها على بلوغ غايات المعاهدات . ولدى قيام الهيئة بتحليل وضع مراقبة العقاقير على النطاق العالمي ، وكذلك في المناطق وفي البلدان فرادى ، فانها تستفيد من المعلومات التي تحصل عليها من الحكومات ومن هيئات الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، وغيرها من المنظمات الدولية المختصة . وبينما تواصل الهيئة استعراض الوضع من حيث تأثيره على جميع البلدان ، فانها توجه عناية خاصة الى البلدان التي تشتد فيها حدة المشاكل المتعلقة باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع فيها ، وانتاج العقاقير غير الخاضع للمراقبة أو غير المشروع ، أو حيثما تكون التطورات موضع اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي .

---

(١٧) القرارات ٨/١٩٧٩ المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، و ٢٠/١٩٨٠ المؤرخ في ٣٠ نيسان/أبريل ، و ٨/١٩٨١ المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، و ١٢/١٩٨٢ المؤرخ في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢ ، و ٣/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ .

الشرقان الأدنى والأوسط

٦٩ - تكثر اساءة استعمال المواد الأفيونية في بعض بلدان هذه المنطقة التي لاتزال أحد المصادر الرئيسية للمواد الأفيونية المتداولة في الاتجار الدولي غير المشروع . فالطلب المحلي المحتمل للاعداد الكبيرة من مسيئي استعمال الأفيون والهيروين في ايران وباكستان وحدهما يمكن أن يتراوح بين ٥٠٠ طن و ٨٠٠ طن في السنة ، محسوبة بمعادل الأفيون . وفضلا عن ذلك ، فان البيانات المتاحة توضح أن منشأ أكثر من نصف كمية الهيروين المضبوطة في أمريكا الشمالية ونحو سبعين في المائة من الكمية المضبوطة في أوروبا الغربية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٨٤ هو الشرقان الأدنى والأوسط ، كما أن حجم المضبوطات وتكرارها يواصلان الازدياد ، كما تضبط الآن كميات كبيرة في بلدان عبور لم تكن لها من قبل علاقة بذلك .

٧٠ - ومع ذلك ، فانه باستثناء باكستان حيث يعتقد أن الانتاج التقديري غير المشروع للأفيون لا يكفي لتلبية الطلب المحلي ، لم يبلغ أي بلد آخر في المنطقة عن وجود أي زراعة غير مشروعة للخشخاش تستحق الذكر . بيد أن المضبوطات داخل المنطقة نفسها وداخل مناطق أخرى تدل على أن كمية ضخمة من المواد الأفيونية مصدرها الشرقان الأدنى والأوسط . ولذلك توجه حاجة ملحة الى أن تمنح البلدان المعنية أولوية متقدمة لتقدير الوضع المتعلق بالامدادات غير المشروعة تقديرا واقعيا . وعندئذ فقط يكون من الممكن صياغة استراتيجية اقليمية تستهدف استئصال الزراعة غير المشروعة ، والتماس المساعدة المالية اللازمة لهذه الاستراتيجية والشروع في تنفيذها .

٧١ - وفي الوقت نفسه ينبغي للبلدان التي لم تفعل ذلك حتى الآن أن تجري دراسات استقصائية تتعلق بانتشار هذا الوباء لتحديد المدى الفعلي لاساءة استعمال العقاقير الذي قد يكون حاليا مبالغا في تقديره في بعض البلدان ، ومقدّرا بأقل مما ينبغي في بلدان أخرى . ويمكن بعد ذلك صياغة برامج لتخفيض الطلب بما يتناسب مع احتياجات كل بلد ، وتنفيذها بدعم مالي خارجي حسب الاقتضاء .

٧٢ - ومن الجوهري كذلك أن تعزز الجهود الرامية الى التصدي للاتجار غير المشروع على المستويات الوطنية والاقليمية والأقاليمية . وفي هذا الصدد ، ينبغي دعم التعاون فيما بين جميع البلدان في المنطقة على مستوى العمليات . وقد كانت اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع في العقاقير والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط (اللجنة الفرعية)[١٨] تجتمع بصورة منتظمة منذ انشائها في عام ١٩٧٣ . ولكن لم تعقد اللجنة الفرعية اجتماعاتها داخل المنطقة طوال السنوات العديدة الماضية . وثمة احتمال[١٩] بأن يعقد اجتماع في أحد هذه البلدان في

---

(١٨) أفغانستان ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، تركيا ، السويد .

(١٩) الوثيقة MNAR/1984/12 ، الفقرة ١٤ .

المستقبل القريب . ويسمح ترتيب كهذا بمشاركة أوسع من جانب كل من يعنيهم الأمر ، كما يتيح للموظفين المسؤولين بصورة مباشرة عن انفاذ القانون فرصة للالتقاء ولتبادل الخبرات والتجارب ، ولتطوير عمليات مشتركة .

٧٣ - وكما أن تركيزا خاصا يمكن أن يوجه بصورة مفيدة نحو تنسيق الاجراءات الوطنية والاقليمية والأقاليمية من أجل تحديد هوية المجرمين الذين يمولون الاتجار غير المشروع ومصادرة أصولهم . وينبغي كذلك أن توجه الاجراءات الاقليمية والأقاليمية نحو الحد من توافر اندريد الاسيتيل اللازم لصناعة الهيروين . وينبغي منح أولوية لمثل هذه التدابير نظرا الى مدى صناعة الهيروين غير المشروعة داخل المنطقة ، ولاسيما من جانب سلطات تلك البلدان التي يعرف عنها أن مثل هذا التصنيع يتم فيها .

أفغانستان

٧٤ - كان خشخاش الأفيون يزرع بطريقة غير مشروعة أثناء الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في ١٤ محافظة على الأقل من محافظات أفغانستان التسعة والعشرين ، وظلت هذه الزراعة غير المشروعة في اتجاه صعودي حاد لعدة سنوات . وكانت أفغانستان في ذلك الوقت أكبر منتجي الأفيون المخصص للسوق غير المشروعة . وكان الاستهلاك المحلي ، وخاصة في الجزء الشمالي الشرقي من البلد ، يمثل ما بين ١٠ و ١٥ في المائة من مجموع الانتاج السنوي، وكانت الكمية المتبقية تدخل الاتجار الدولي غير المشروع .

٧٥ - ولا يعرف حجم الانتاج غير المشروع في الوقت الراهن ، ولكن الحكومة أفادت عن مضبوطات كبيرة في عام ١٩٨٣ بلغت ما يقرب من ١٥ طنا من الأفيون و ٤٥٦ كيلو غراما من الهيروين(٢٠) . ويصعب تقدير ما اذا كان ذلك يعكس انفاذا أكثر فعالية أم زيادة في الامدادات غير المشروعة ، أم كليهما .

٧٦ - وقد أعلنت الحكومة أنها لاتزال ملتزمة بالقضاء على الامدادات غير المشروعة من المواد الأفيونية ، وبتعزيز الكفاح ضد اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع فيها ومع ذلك ، هناك حاجة الى جهود أكثر شمولا واستمرارا بالنظر الى كبر حجم الاتجار غير المشروع الذي تدل عليه المضبوطات .

مصر

٧٧ - كانت مصر تقليديا ، ولاتزال ، من البلدان التي يتسم فيها استعمال العقاقير بسوء الاستعمال ، خاصة راتنج القنّب والأفيون ، ولكن السلطات تعتبر عودة ظهور الاتجار غير المشروع في الهيروين واساءة استعماله أمرا ينذر بالشؤم في المستقبل . وهناك أيضا زيادة في اساءة استعمال مواد أخرى مثل مستحضرات الأمفيتامين والميثاكوالون. وقد ضبطت أجهزة انفاذ القانون في عام ١٩٨٣ كمية كبيرة من مادة ديكسامفيتامين

---

(٢٠) الوثيقة MNAR/1984/12 ، صفحة ١٩ .

السائل المعروف باسم "ماكسيتون فورت" ، التي ربما تكون قد صنعت في أحد بلدان أوروبا الغربية . وكانت هذه الكمية أكثر من ضعف الكمية التي ضبطت في العام السابق ، ويبدو أن هذا الاتجاه استمر في عام ١٩٨٤ . وتعتبر مصر هدفا رئيسيا لراتنج القنّب ، الذي يأتي معظمه من لبنان ، وهو ما يشهد عليه ضبط شحنات مقدراها عدة أطنان مرسلة من ذلك البلد . وعلاوة على ذلك فان الأراضي المصرية ، بسبب موقعها الجغرافي بين ثلاث قارات ، تستخدم بصورة متزايدة كنقطة عبور للعقاقير التي يتم تهريبها من الشرق الى الغرب ، وكثيرا ما يتم ذلك عبر قناة السويس أو ميناء القاهرة الجوي . وأخيرا ، فانه في السنوات الأخيرة كان القنّب وخشخاش الأفيون يزرعان بصورة غير مشروعة في صعيد مصر والدلتا ، غير أن الجهود الفعالة من جانب الحكومة أدت الى نقص هام في مثل هذه الزراعة .

٧٨ - وتتخذ السلطات تدابير جادة لاحتواء الاتجار غير المشروع في العقاقير والحد منه ، وهي جديرة بالدعم المستمر من جانب صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ومن المجتمع الدولي . والحكومة مهتمة بتوسيع البرامج الرسمية وغير الحكومية لمنع الارتهان للعقاقير ولعلاج مسيئي استعمالها ، وتأمل في النهوض بهذا النشاط الهام بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والصندوق .

جمهورية ايران الاسلامية

٧٩ - كان هناك في ايران حتى موسم الزراعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، عندما حظرت زراعة الخشخاش في جميع أنحاء البلد ، برنامج لتزويد مدمني الأفيون المسجلين الذين بلغ عددهم ٣١٥ ١٦٣ في عام ١٩٧٨ و ٠٠٠ ١٦٠ في عام ١٩٧٩ . وبلغ المتوسط السنوى للانتاج المشروع من الأفيون ١٥٧ طنا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٩ ، بحد أقصى مقداره ٣٧٤ طنا في عام ١٩٧٢ ، وحد أقصى مقداره ٢٦ طنا في عام ١٩٧٣. وكان المتوسط السنوي لاستهلاك المدمنين المسجلين ١٧١ طنا في السنة خلال الفترة نفسها . وبلغ الاستهلاك حدا أقصى مقداره ٢٢٥ طنا في عام ١٩٧٥ ، وحدا أدنى مقداره ٨٦ طنا في عام ١٩٧١ . ومع ذلك ، قدر بصفة عامة أن عدد المدمنين غير المسجلين أكبر بكثير من عدد المدمنين المسجلين . وحصل مسيئو استعمال الهيروين ومسيئو استعمال الأفيون غير المسجلين على امداداتهم من مصادر غير مشروعة .

٨٠ - ومازال الأفيون اليوم أهم العقاقير التي يساء استعمالها ، اذ تقدر السلطات عدد مسيئي استعماله بنصف مليون شخص . ويقدر عدد مسيئي استعمال الهيروين بنحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص ، وأكثرهم من الشباب في المدن . وعلى ذلك يكون الطلب غير الشرعي المحتمل نحو ٦٠٠ طن ، محسوبا بمعادل الأفيون . وهذا الرقم يفترض بطبيعة الحال أن جميع مسيئي الاستعمال يستطيعون الحصول على ما يلزمهم كل يوم ، وهذا أمر ليس قوي الاحتمال .

٨١ - وتقول السلطات انه لم تعد هناك أية زراعة غير مشروعة للأفيون في البلد ، وأن المواد الأفيونية التي يساء استعمالها تأتي من الخارج . وتضبط كميات كبيرة

بصورة منتظمة في المحافظات المتاخمة لأفغانستان وباكستان . ففي عام ١٩٨٣ ، ضبط ما يقرب عن ثلاثة أطنان ونصف طن من الهيروين ، وأكثر من طن من المورفين وخمسة وثلاثين طنا من الأفيون(٢١) . وصادرت الشرطة في عملية ضبط واحدة في أيار/مايو ١٩٨٤ قرابة ثلاثة أطنان ونصف طن من الأفيون الذي تم تهريبه عبر الحدود مع باكستان(٢٢) . وتدل هذه المضبوطات على كبر حجم الاتجار غير المشروع في المواد الأفيونية وكذلك على يقظة أجهزة أنفاذ القانون .

٨٢ - وتعتزم الحكومة زيادة أنشطتها لمكافحة التهريب على حدودها الشرقية ، حيث تتم غالبية المضبوطات ، وذلك لتحديد المجموعات المشتغلة بالاتجار غير المشروع والقبض عليها . وقد اقترحت الحكومة (٢٣) اجراء مسح لجميع المناطق التي يعتقد أنه تتم فيها زراعة الخشخاش غير المشروعة في كل أنحاء المنطقة التابعة للجنة الفرعية بغية تحديد مصدر الأفيون داخل المنطقة بمزيد من الدقة ، والتركيز على استئصال الخشخاش . ورغم ما يمكن من صعوبات واضحة في تنفيذ مثل هذا الاقتراح ، فهو ذو جدوى اذ يجب بالضرورة تحديد مناطق الزراعة غير المشروعة للخشخاش قبلما يمكن الشروع في برامج ملائمة للاستئصال .

لبنان

٨٣ - لايزال لبنان مركزا هاما للانتاج والاتجار غير المشروع ، خاصة لكميات كبيرة من راتنج القنّب ، كما يتضح من المضبوطات خارج البلد التي تبلغ عدة أطنان . وثمة تطور جديد يدعو الى القلق ، الا وهو الزيادة في الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون . ويتعين على السلطات أن تضع نصب عينيها ضرورة السيطرة على الوضع المتدهور لمراقبة العقاقير واساءة استعمالها بمجرد أن تسمح الظروف المحلية بذلك .

باكستان

٨٤ - بينما أحرزت باكستان قدرا ملموسا من النجاح في تقليل زراعة الخشخاش غير المشروعة وتشجيع برامج لزراعة محاصيل بديلة ، فان الاستهلاك والاتجار غير المشروعين يتزايدان . وفي أذار/مارس ١٩٨٤ ، أوفدت الهيئة الدولية لمراقبة العقاقير بعثة لدراسة الوضع العام لمراقبة العقاقير في باكستان ، استجابة لدعوة من هيئة باكستان لمراقبة العقاقير . ولمست البعثة بنفسها الجهود التي تبذلها الحكومة ، ولذلك فان الوضع يعرض بالتفصيل أدناه .

---

(٢١) الوثيقة MNAR/1984/12 ، الصفحة ١٩ .

(٢٢) أبلغت شعبة المخدرات بذلك .

(٢٣) الاجتماعان السابع عشر والثامن عشر للجنة الفرعية ، شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ .

٨٥ - تستمر زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في محافظة الحدود الشمالية الغربية. ومنذ أن بلغ الانتاج غير المشروع ذروته التي قدرت بنحو ٨٠٠ طن من الأفيون أثناء السنة المحصولية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، تم تخفيض الانتاج باطراد ، فقدر بنحو ٦٣ طنا في السنة المحصولية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وتعتقد هيئة باكستان لمراقبة العقاقير انه يمكن تخفيضه بدرجة أكبر .

٨٦ - يجري في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية تنفيذ ثلاثة مشاريع شاملة غايتها توفير امكانات بديلة لتأمين الدخل للفلاحين ، حيث يجري استئصال زراعة الخشخاش. وفي عام ١٩٧٦ ، اختارت الحكومة ناحية بورنر التابعة لمنطقة سوات الواقعة في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية لينفذ فيها أول مشروع لاستبدال المحاصيل ، اذ أنها كانت نموذجا لمناطق انتاج الخشخاش وكانت تنتج نسبة عالية من اجمالي محاصيل الأفيون غير المشروعة في باكستان ؛ وهذا المشروع يحظى بدعم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير . ومشروع بونر اليوم مشروع ناجح حقا ، فالخشخاش لم يعد يزرع في منطقة المشروع ، والفلاحون راضون عن كسب معاشهم من المحاصيل الغذائية. وسيتطلب الأمر مزيدا من العمل لتوطيد هذا النجاح وتوسيع منافعه حتى تشمل منطقة أكبر . كما بوشر في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بمشروعين شاملين آخرين تدعمهما الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتضمنان مجموعة واسعة من الأنشطة الزراعية والانمائية ، واستئصال زراعة الخشخاش على مراحل ، وقد بوشر بعملية الاستئصال هذه خلال السنة الأولى من المشروعين .

٨٧ - وقد اقترحت الحكومة ، من أجل بلوغ هدفها في استئصال زراعة الخشخاش بكاملها خلال السنوات القليلة القادمة ، أن ينسّق صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير تنفيذ خطته الخاصة المتعلقة بالتنمية وانفاذ القانون ، التي تركز على مناطق معينة يزرع أو يمكن أن يزرع فيها الخشخاش . وفي الاجتماع الذي عقده "كونسورتيوم باكستان" في نيسان/أبريل ١٩٨٤ ، تعهدت ثلاث حكومات[٢٤] بتقديم زهاء ٣ر١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير من أجل المباشرة بهذه الخطة ، ويمثل هذا كله تطورات هي موضع الترحيب .

٨٨ - يمكن التوقع من المهربين أن يستخدموا باكستان بلد عبور وسوقا غير مشروعة للعدد الكبير المتزايد من المدمنين على الهروين في البلد . وتظهر الكميات الكبيرة التي تضبط ، سواء داخل البلد أو خارجه ، تحقق زيادة فعلية في الاتجار غير المشروع.

٨٩ - وقد أنشئت اللجنة الاتحادية لانفاذ قوانين المخدرات لتنسيق جهود الانفاذ المتزايدة الرامية الى تقليص الاتجار . ويدرك المجلس الباكستاني لمراقبة المخدرات الحاجة الى التركيز على نحو خاص على تحديد كبار المهربين وتعطيل منظماتهم. ويتمثل

---

(٢٤) ايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

أحد العناصر الأساسية في هذا الميدان في الجمع المنهجي للبيانات الاستخبارية ونشرها على وكالات انفاذ القوانين . كما أن انفاذ القوانين على نحو مكثف لازم على صعيد بيع التجزئة ، ولذلك يمكن زيادة عدد الفرق العاملة التنفيذية .

٩٠ - وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، سن تشريع جديد يزيد العقوبة القصوى على الاتجار من خمس سنوات الى السجن مدى الحياة ويقيم عقوبة دنيا هي سنتان سجن لمرتكبي الجرم للمرة الأولى وأربع سنوات للعائدين الى الاجرام . يضاف الى ذلك أن نطاق تنفيذ قانون الجمارك قد وسع في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ليشمل المناطق القبلية الخاضعة للادارة الاتحادية ، فعزز مكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود. والهيئة ترحب بهذه التطورات . والمفترض في القوانين المشددة أن تحدث أثرا قويا عند تطبيقها على نحو تام .

٩١ - منذ سنوات عديدة وباكستان تؤدي دورا نشطا في أنشطة اللجنة ولجانها الفرعية. كما أنها تعمل على تعزيز التعاون الاقليمي والاقاليمي عن طريق الترتيبات الثنائية. ثم ان المجلس الباكستاني لمراقبة المخدرات يقدر تمام التقدير المنافع التي تحققها زيادة توسيع هذا التعاون على الصعيد التنفيذي حتى يشمل سائر بلدان المنطقة . وفي اعتقاد الهيئة أن مثل هذا التعاون الوثيق بين سلطات انفاذ قوانين المخدرات في باكستان والهند يمكن أن يؤدي الى زيادة فعالية الاجراءات التي تتخذ لتقليل التهريب عبر البلدين .

٩٢ - ويساور الحكومة قلق عميق ازاء ضخامة وتفاقم مشكلة اساءة استعمال العقاقير في كل أنحاء البلد ، هذه المشكلة التي ربما بلغ عدد المتأثرين بها ١ر٣ مليون شخص . وتدخين الـ " شاره " (راتنج القنب) ، المنتجة داخل باكستان ، هو أكثر مشاكل اساءة الاستعمال شيوعا ، يليه تناول الأفيون وتدخينه ، وهما مازالا واسعي الانتشار. كما تنتشر اساءة استعمال العقارات المهدئة والميثاكوالون .

٩٣ - لكن أكثر التطورات اثارة للقلق يتمثل في تصاعد اساءة استعمال الهيروين في كل أنحاء البلد . فقبل أربع سنوات كان الأفيون يشكل المادة المخدرة الرئيسية التي يساء استعمالها ، ولم يكن هناك بالفعل مرتهنون للهيروين في باكستان . أما اليوم فيدخن الهيروين بانتظام عدد يصل الى ما بين ٠٠٠ ١٢٠ و ٠٠٠ ١٤٠ من الأشخاص. وتعمل السلطات الآن على وضع برنامج للعلاج من ذلك ، وقد أنشأ المجلس الباكستاني لمراقبة المخدرات حتى الآن ٢١ مركز معالجة تشرف عليها الحكومة ، كما أنه يدعم المبادرات غير الحكومية . والواقع أن أحد التطورات المؤثرة في هذا المجال هو البروز العفوي للترتيبات التطوعية غير الحكومية التي يديرها المواطنون وتعزز الوعي العام باساءة استعمال العقاقير وتبحث عن المرتهنين للعقاقير وتستحثهم، تحت اشراف العائلة في أحيان كثيرة ، على الخضوع لعلاج ازالة التسمم . وفي تعبئة القادة الدينيين والعاملين الاجتماعيين وسائر عناصر المجتمع ، ووجود العائلات القوية اللحمة ، ما يبعث على الأمل ، ليس فقط في أن المرتهنين للعقاقير سيزال عنهم التسمم ، بل كذلك في أنهم سيعودون الى الاندماج في مجتمعاتهم .

٩٤ - ولايزال برنامج العلاج الحالي حتى الآن ينفذ بالحد الأدنى من الموارد ، وبمساعدة مالية خارجية لاتزال محدودة . وقد تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم مساهمة قدرها ١ر٢ مليون دولار الى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير لمساعدة باكستان فيما يبذله من جهود التثقيف الوقائي والعلاج واعادة التأهيل ، وهذا تطور يقابل بالترحيب .

٩٥ - وقد جرى تقييم مدى اساءة استعمال العقاقير في باكستان وذلك في دراسة استقصائية وطنية اضطلع بها في عام ١٩٨٢ واستكملت في عام ١٩٨٣ ، وخلصت هذه الدراسة الى أن العدد الاجمالي لمتعاطي الأفيون بانتظام سيبلغ في آخر عام ١٩٨٣ زهاء ٠٠٠ ٣٠٠ وللمرتهنين للهيروين ٠٠٠ ١٠٠ . وعلاوة على ذلك يمكن توقع ازدياد عدد المرتهنين للهيروين بمعدل ٠٠٠ ٤٠ في السنة .

٩٦ - استنادا الى الاستهلاك اليومي عند مسيئي استعمال الأفيون والهيروين ، معبرا عنه بما يعادل الأفيون ، سيكون الطلب المحلي لكل مسيئي استعمال المواد المخدرة قد بلغ في عام ١٩٨٣ زهاء ٢٤٠ طنا من الأفيون ، أي أربعة أمثال الكمية المقدرة من الانتاج المحلي غير المشروع ، البالغ ٦٣ طنا في السنة . ويدل هذا على أن الأفيون غير المشروع المنتج داخل باكستان هو مجرد جزء من الطلب الاجمالي ، المحلى والخارجي على السواء . لا شك اذن في أن المتاجرين يسدون الآن النقص الحاصل في باكستان باستخدام مخزوناتهم أو بتهريب الامدادات من الخارج و/أو بالحصول محليا على امدادات اضافية . وهذه الحالة تبين بوضوح الحاجة الى توسيع وتنسيق الاجراءات الاقليمية والاقاليمية .

٩٧ - وتبين الاجراءات الشاملة التي اتخذتها حكومة باكستان ، والتي تفكر في اتخاذها ، التزامها الراسخ باستئصال خشخاش الأفيون من كل أنحاء البلد . وبمكافحة الاتجار غير المشروع وتقليل اساءة الاستعمال . وباكستان تستحق تماما مواصلة وتوسيع الدعم الذي يقدمه اليها المجتمع الدولي .

تركيا

٩٨ - تواظب الحكومة على مكافحتها القوية للاتجار غير المشروع بالعقاقير . ويدل على التزامها القوي بمكافحة المخدرات نجاحها في حظر ومنع انتاج الأفيون وفي عدم سماحها بزراعة الخشخاش الا لانتاج قش الخشخاش غير المحزوز وبذور الخشخاش . ويجري التصدي لكل محاولة لزراعة الخشخاش على نحو غير مشروع ، كما يجري استئصال زراعة القنّب غير المشروعة .

٩٩ - وتبذل السلطات كذلك جهدا حازما لوقف تدفق المخدرات عبر البلد ، الذي لايزال يستغل استثمار كطريق للتهريب عبره بسبب موقعه الجغرافي . وقد أسفرت التدابير المضادة الصارمة التي اتخذتها السلطات عن تنفيذ عدد كبير من المصادرات وأدت ببعض المهربين الى تغيير طرقهم الى مناطق أخرى في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط .

وفي أواخر عام ١٩٨٣ وأوائل عام ١٩٨٤ اكتشف وصودر في مقاطعة ديار بكر الجنوبية الشرقية مختبرا هيروبين متنقلان كان فيهما مقادير كبيرة من الهيروين واندريد الاسيتيل . وتقوم الحكومة الآن بتوسيع تحقيقاتها في ميدان المخدرات حتى تشمل اجراءات انفاذ القوانين ضد المتاجرين بالمستحضرات الكيميائية الضرورية وبالمواد الأصلية .

١٠٠ - وتواصل الحكومة تخصيص موارد هامة لمراقبة المخدرات ، وتستخدم بفعالية المساعدة الثنائية التي تقدم اليها أو التي يقدمها اليها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير . وقد أنشأ كل من الادارة العامة للأمن ، والدرك ، مكاتب مخدرات أو أفرقة تعمل في كل أنحاء البلد ، كما أنه توجد لدى سلطات الجمارك وحدات متخصصة لمكافحة التهريب . وجرى في عام ١٩٨٣ تدريب زهاء ٢٠٠ ١ شخص في مجال أنشطة مكافحة المخدرات ، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ أنشئت لجنة وزارية خاصة رفيعة المستوى هي المجلس الأعلى للتنسيق في مجال المخدرات .

١٠١ - وعلى وجه الاجمال لا تشكل اساءة استعمال العقاقير في الوقت الحاضر مشكلة اجتماعية هامة لتركيا . وقد لوحظ في البلد شيء من اساءة استعمال القنب والمواد الأفيونية والباربيتيورات والبنزوديازيبين .

١٠٢ - والحكومة التركية ، التي تؤدي دورا نشيطا في أنشطة مراقبة المخدرات على الصعيدين الاقليمي والدولي ، تستحق من المجتمع الدولي مواصلة دعمه لها .

جنوب آسيا

الهند

١٠٣ - يتزايد استخدام الهند كبلد عبور لما يرسل الى مناطق أخرى في العالم من مواد أفيونية وقنّب ، ويفاد أن نيودلهي وبومباي هما أهم نقاط الخروج للمخدرات المذكورة . ويدل على ذلك ازدياد عدد مصادرات الأفيون والهيروين والمقادير المصادرة منهما . ويبدو أن منشأ القسم الأكبر من هذه المخدرات هو الشرق الأوسط ، وهذا يعكس اتساع نطاق الصناعة غير المشروعة في تلك المنطقة والامداد منها . لقد اكتشف حتى الآن شيء من الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون في الهند ، لكنه مازال ضيق النطاق. كما وردت معلومات عن تسرب قليل من الزراعة المشروعة . واكتشفت شبكات لتهريب الأفيون عبر ولايات شمالية عديدة . وخلال السنوات الأخيرة اكتشفت بعض المختبرات السرية وتم التخلص منها . كما أن هناك تزايدا في مصادرات راتنج القنّب الذي يرد على ما يبدو من الشرقين الأدنى والأوسط ، وكذلك مصادرات القنّب الوارد من نيبال .

١٠٤ - وتدل بيانات المصادرات على أن بعض الميثاكوالون الهندي الصنع يتاجر به الآن في شرق أفريقيا وجنوبها . وقد قامت الحكومة الآن ، سعيا منها الى تقليص هذا التحويل من المصادر المشروعة ، بمنع صنع وبيع واستيراد الميثاكوالون ابتداء من ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، وهذا تطور يرحب به .

١٠٥ - وأكثر ما يحصل تعاطي الأفيون بين فئات المتقدمين في السن . ويفاد الآن عن القنّب ، الذي جرت العادة أن يسيء استعماله العمال الصناعيون وعمال المزارع خاصة ، أنه يتعاطى الآن الى حد ما في أوساط الطلاب . وقد تبين أن قدرا من اساءة استعمال المؤثرات العقلية يحصل في الأحياء الميسورة من المراكز الحضرية في أنحاء مختلفة من البلد . أما الهيروين ، فالسلطات واعية للخطر الذي يحدثه اتجار العبور الذي تدل أمثلة عديدة على أنه يعجل اساءة الاستعمال بين السكان المحليين .

١٠٦ - وقد تبين أن التشريع النافذ الآن غير كاف لمعالجة المشاكل المتصاعدة لاساءة الاستعمال ، ولذلك تنظر الحكومة الآن في اصدار قانون شامل عن المخدرات والمؤثرات العقلية ، يقصد منه تضييق المراقبات التي تجري الآن وادخال زيادة كبيرة على العقوبات التي يحكم بها على المجرمين . وعلاوة على ذلك يجري الآن ، وفي أعقاب اجتماع وزاري رفيع المستوى ، انشاء لجنة من كبار موظفي الوزارات المعنية ستعالج مختلف أوجه حالة مراقبة المخدرات وستقدم التقارير مباشرة الى الوزراء المعنيين للتأكد من اتخاذ اجراءات سريعة موجهة لتحقيق النتائج تكون جزءا من استراتيجية كثيرة التشعب .

١٠٧ - وفي اعتقاد الهيئة ، كما سبق قوله في الفقرة ٩١ ، ان زيادة التعاون بين الهند وباكستان على صعيد التنفيذ العملي لقوانين المخدرات يمكن أن يؤدي الى زيادة فعالية الاجراءات التي تتخذ لتقليص اتجار العبور .

سري لانكا

١٠٨ - لقد أدى دور سري لانكا بوصفها نقطة عبور للمواد الأفيونية دراتنج القنب الى ازدياد مشاكل اساءة الاستعمال داخل البلد . وقد بلغت كميات الهيروين المصادرة خلال فترة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ١٩٨٤ ما وزنه ٢٣ كغم ، ففاقت الكميات التي كانت تصادر سنويا خلال السنوات الخمس الأخيرة . وقد تصاعدت اساءة استعمال الهيروين بين الشباب بسرعة . ففي عام ١٩٨١ كان مجموع مسيئي الاستعمال المعروفين خمسين تقريبا ، غير أن هذا الرقم زاد في أوائل عام ١٩٨٤ الى ٢ ٠٠٠ .

١٠٩ - وفي أيار/مايو ١٩٨٤ ، عدلت الحكومة مرسوم "السموم والأفيون والعقاقير الخطرة" لتضمنه عقوبات صارمة بحق المتاجرين بالمخدرات . ويجري الآن انشاء مجلس وطني لمراقبة العقاقير الخطرة لصياغة سياسة المراقبة واعادة تأهيل مسيئي استعمال العقاقير ولتنسيق أنشطة كل المنظمات المعنية .

نيبال

١١٠ - ليست نيبال طرفا في أية من معاهدات مراقبة المخدرات ، وقلما ترد معلومات منها . لكن من المعروف أن القنّب مازال يهرب من هذا البلد بكميات كبيرة . كما أن اساءة استعمال المخدرات ، وضمنها الهيروين ، قد أصبحت مشكلة متزايدة الخطورة داخل البلد . وتقترح الهيئة مواصلة الحوار مع حكومة نيبال .

شرق وجنوب شرقي آسيا

١١١ - لا تزال بعض بلدان المنطقة منتجة ومصدرة رئيسية للمواد الأفيونية المعدة للاتجار غير المشروع ، وأهمية توسيع وتعجيل استئصال الخشخاش أمر واضح . كما أن القنّب متيسر بسهولة ، والاتجار بالمؤثرات العقلية واساءة استعمالها هما ، على ما يبدو ، في تزايد . ويتأثر معظم البلدان بشدة باساءة استعمال العقاقير ، مقترنة خصوصا باتساع انتشار تيسر المواد الأفيونية . وما لم يحصل تخفيض كبير في الطلب غير المشروع ، فان النجاح في تقليل انتاج المخدرات والاتجار بها سيكون محدودا . ويجري رصد دقيق للحالة في بلدان مثل سنغافورة ، حيث تم احتواء الانتشار السريع لاساءة استعمال المواد الأفيونية .

١١٢ - ويدل المقدار الكبير من الهيروين الذي يصنع الآن في المنطقة على أن المستحضرات الكيميائية اللازمة لهذا الصنع غير المشروع لا تزال متيسرة . وينبغي أن تتخذ الحكومات ، في الوقت المناسب ، الاجراءات اللازمة لمنع تحويل المستحضرات المذكورة الى هذا الغرض . وتعلق أهمية كبرى على اقامة تعاون وثيق بين بلدان المنطقة وبلدان سائر المناطق التي تصنع فيها هذه المستحضرات الكيميائية ، وترد مناقشة هذه المسألة في موضع آخر من هذا التقرير(٢٥) .

١١٣ - يتزايد حلول التهريب في شحنات كبيرة ، لاسيما بطريق البحر، محل التهريب بواسطة السعاة الأفراد . وتزداد منظمات الاتجار اتساقا بتعدد الجنسيات ، اذ أن أعضاءها يختارون من عدة بلدان .

١١٤ - وقد جرى في بعض البلدان تعديل قوانين مكافحة المخدرات لتسهيل التحقيقات والنص على عقوبات أشد صرامة ، علاوة على أن هناك قوانين أخرى تستخدم الآن للتضييق على تحركات المتاجرين بالمخدرات . فالمتاجرون يستفيدون من التساهل في قوانين بعض البلدان ، ولذلك تسعى الآن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا(٢٦) الى اعتماد نهج منسق في قوانين مكافحة المخدرات . وتستمر وكالات انفاذ القوانين في البلدان الواقعة في المنطقة وخارجها في التعاون على الصعيد التنفيذي . والهيئة تحث على مواصلة اتباع التدابير التي تتخذ الآن من أجل تنسيق الاجراءات الرامية الى مكافحة المنظمات التي تمارس التهريب في مناطق زراعة الخشخاش .

بورما

١١٥ - تستمر الحكومة بنشاط في اتباع سياسة شاملة ترمي الى معالجة مسيئي استعمال

---

(٢٥) الفقرات ٤٠ - ٤٣ .

(٢٦) رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تتألف من أندونيسيا ، وبروني، دار السلام، وتايلند ، وسنغافورة ، والفلبين ، وماليزيا .

المخدرات واعادة تأهيلهم ، وتوفير امكانات بديلة لتأمين الدخل لمزارعي الخشخاش، واستئصال الانتاج غير المشروع وصد الاتجار . ويواصل المجتمع الدولي دعم جهود الحكومة عن طريق البرامج المتعددة الأطراف والبرامج الثنائية . ومنذ أواسط السبعينات انطلقت الحكومة بعمليات موسعة لتدمير زراعة الخشخاش والمختبرات السرية . فهناك زهاء ٥٠٠ ٤ هكتار من الخشخاش دمرت خلال الموسم الزراعي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، أهمها في ولاية شان ، كما عطلت خمسة مختبرات في المنطقة الواقعة شرقي نهر سلوين . ويزيد من صعوبة وخطورة العمليات التي تضطلع بها الحكومة في هذا الجزء من البلد تعذر الوصول الى مناطق زراعة الخشخاش وكون المختبرات تحت حماية حراس مدججين بالسلاح. وتقوم الحكومة باستكشاف طرائق أكثر منهجية تتيح استئصال زراعة الخشخاش على نطاق أوسع .

١١٦ - ولا تزال القوافل المسلحة تقوم بتهريب المواد الأفيونية وغيرها من السلع المحظورة عبر الحدود التايلندية بصورة رئيسية . وفي عام ١٩٨٣ اشتملت المهربات المضبوطة في تلك المنطقة على ثلاثة أطنان من الأفيون و ٤٨ كيلوغراما من الهيروين و ٩٠٠ كيلوغرام من القنب (الحشيش). وقد حمل الضغط المتواصل على طول الحدود التايلندية بعض المهربين على سلوك طرق تتجه نحو الشمال الغربي والجنوب . وبلغت كميات المورفين التي ضبطت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ أربعة أضعاف الكميات التي ضبطت منه خلال عام ١٩٨٣ بأكمله . وتم في حالة واحدة ضبط أكثر من ١٥٠ كيلوغراما من المورفين كانت في طريقها الى مختبر قرب الحدود الهندية ، وتم هدم المختبر بعد ذلك. وتقوم الشرطة الشعبية بالتحضير لاعادة تنظيم خططها لمكافحة المخدرات ، بغية انشاء وحدات خاصة في خمسة مواقع رئيسية .

١١٧ - وبنهاية عام ١٩٨٣ بلغ عدد المدمنين المسجلين لدى السلطات أكثر من ٤٠ ألفا - معظمهم من الذين يتعاطون الأفيون و ٠٠٠ ٧ تقريبا ممن يتعاطون الهيروين . وفي آذار/ مارس ١٩٨٣، تم تعديل قانون المخدرات لزيادة الغرامات على المدمنين الذين يتخلفون عن التسجيل .

١١٨ - وعلاوة على ذلك ، فقد أنشأت الحكومة مراكز متعددة القطاعات في مناطق كانت تزرع الخشخاش ، وهي مراكز لا تعمل كمحطات زراعية فقط بل تقوم كذلك بخدمات التعليم والمعالجة الطبية واعادة التأهيل . وقد شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج شامل يهدف الى تخفيض النسبة العالية من المدمنين الذين يعودون الى تعاطي العقاقير.

١١٩ - ولتأمين سبل العيش البديلة لزراع الخشخاش ، قام برنامج مكافحة العقاقير المتعدد القطاعات ، الذي يحظى منذ عام ١٩٧٦ بمساندة صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير ، بانشاء محطات للبحوث الزراعية والارشاد ، وزود المزارعين بالتدريب والمواد . غير ان فوائد برنامج ابدال المحاصيل ما زالت محدودة ، وخاصة في المناطق الواقعة شرقي نهر سلوين . وهناك ترتيبات ثنائية تدعم كذلك جهود الحكومة ، وهي جهود تبرر استمرار الدعم الخارجي .

تايلند

١٢٠ - ان زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة، التي ذكر أنها امتدت في أواخر الستينات فوق أرض قدرت مساحتها بحوالي ٠٠٠ ١٨ هكتار وأنتجت قرابة ١٤٥ طنا من الأفيون ، قد تدنت حسب التقديرات بما يقرب من الثلثين بحلول عام ١٩٨٠٠ ثم حدث تخفيض آخر في العامين التاليين ٠ الا أن هذا الاتجاه المبشر بالخير لم يكن بالامكان الابقاء عليه خلال موسم محصول ١٩٨٣/١٩٨٤ حيث ذكر أن مساحة الأراضي المزروعة بالخشخاش بلغت ٦٠٠٠ هكتار تقريبا ، أي بزيادة قدرها ٣٨ بالمائة عما كانت عليه في عام المحصول السابق٠ ومع ذلك فقد اقتصر الانتاج الفعلي للأفيون على ٣٦ طنا تقريبا بسبب رداءة الأحوال الجوية ٠

١٢١ - أما زراعة القنّب (الحشيش) غير المشروعة فهي مستمرة على نطاق كبير ، وخاصة في القسم الشمالي الشرقي من البلاد ٠ وقد شنت بعض الحملات لاقتلاع نبات القنّب بالأيدي٠ وهناك كميات من الحشيش تتراوح بين ألف وألفي طن تم الاستيلاء عليها أو اتلافها في الحقول ، وقد بوشر فعلا بالتخطيط لعمليات الاستئصال التي ستتم في عام ١٩٨٥٠ وعلاوة على ذلك ، تمت عمليتا ضبط لكميات من القنّب (الحشيش) كانت في طريقها الى الأسواق المحظورة في الخارج وقدرت بـ ٢٥ طنا ٠

١٢٢ - وتواصل السلطات متابعة حملة شديدة لمنع أعمال التهريب والاتجار بالمواد الأفيونية والقنّب ٠ الا أن المواد الأفيونية المهربة من بورما وجمهورية لاو الشعبية الى تايلند لا تستهدف مجرد العبور الى بلدان أخرى عن طريق تايلند بل تستهدف أيضا العدد الكبير من المدمنين المستهلكين داخل تايلند نفسها٠ والتهريب عبر البلاد موجه بنوع خاص الى البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة واستراليا ٠

١٢٣ - وتواصل السلطات المعنية بانفاذ القوانين في تايلند احراز تقدم في ملاحقة كبار المتاجرين بالمخدرات ٠ وتشير عمليات التوقيف وضبط العقاقير التي تمت خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٨٤ الى أن نتائج عمليات انفاذ القوانين ستتجاوز الرقم القياسي الذي وصلته في عام ١٩٨٣ ٠

١٢٤ - وقد أصدرت المحاكم في السنوات الأخيرة أحكاما أشد صرامة على المتاجرين بالهيروين ٠ وتفكر الحكومة في تعزيز قوانينها لتيسير الاهتداء الى ممولي عمليات الاتجار بالعقاقير وتوقيفهم ووضع اليد على أموالهم٠

١٢٥ - ومع أن المواد الأفيونية، وخاصة الهيروين ، تظل تعتبر العقاقير الرئيسية التي يساء استعمالها، فان هناك موادا أخرى يساء استعمالها أيضا بصورة متزايدة ومن بينها المذيبات العضوية٠ وقد أسفر وجود مختبرات الهيروين في جنوب البلاد عن تزايد تعاطي الشباب للمواد الأفيونية في هذه المنطقة٠ ولا يعرف مدى اساءة استعمال المؤثرات العقلية في البلد ٠

١٢٦ - وتبلغ المراكز المعنية بمعالجة المدمنين على العقاقير عن تزايد عدد الحالات، ومازالت نسبة المعالجين الذين يعودون الى تعاطي العقاقير عالية. وتنوي الحكومة انشاء المزيد من مراكز منع العقاقير في مناطق داخل بانكوك حيث تعتبر مشكلة اساءة استعمال العقاقير خطيرة .

١٢٧ - وخلال موسم زراعة الخشخاش ١٩٨٣/١٩٨٤ بدأت الحكومة عملية اقتلاع هذا النبات بالأيدي في بعض المناطق . وتم تنفيذ هذه العملية في أراضي مساحتها أكثر من ١١٠ هكتارات ، وتشير الدلائل الى أن عملية الاقتلاع ستتواصل خلال موسم الزرع القادم . كما تم التوصل الى اتفاق مع بعض القبائل الجبلية على تخفيض طوعي للزرع يتم على مراحل مقابل تحقيق مكاسب انمائية. وقد ساعد مشروع ابدال المحاصيل وتنمية المجتمعات المحلية الذي يتولاه صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير ، والذي بوشر به في عام ١٩٧٢ كمشروع نموذجي ، في اجتذاب المساعدات الانمائية الخارجية. وأن بعض هذه البرامج الممولة من طرفين ومن أطراف متعددة ، قد بلغت من الزخم ما جعل بعض المزارعين من أبناء القبائل الجبلية يرون الآن أن هناك تقدما ملموسا قد تم احرازه. وتقوم الحكومة الآن بدراسة خطة شاملة للتنمية الاقتصادية في المناطق التي تزرع الخشخاش. وتقترح الخطة تنفيذ ثمانية مشاريع في ست مقاطعات ، تشمل حوالي ٤٤ ألفا من أبناء القبائل الجبلية في أكثر من ٢٠٠ قرية. ويتوقع أن تسفر عن تخفيض مساحة الأراضي التي يزرع فيها الخشخاش بمقدار ١ ٨٦٠ هكتارا اضافية .

١٢٨ - وتواصل الحكومة جهودها لمنع الاتجار غير المشروع بالعقاقير وتسفر هذه الجهود عن عمليات ضبط كبيرة. وترحب الهيئة بالعمل الذي بوشر به والهادف الى استئصال الزراعة غير المشروعة للقنّب والخشخاش ، وترجو أن يكون بالامكان توسيع نطاق هذا العمل تدريجيا .

ماليزيا

١٢٩ - لا يزال تهريب المواد الأفيونية من تايلند جاريا، بعضها يستهلك من قبل المدمنين في ماليزيا والبعض الآخر يتابع طريقه الى البلدان الأخرى . وقد تم اكتشاف المزيد من المختبرات السرية، وخاصة في شمال شبه الجزيرة الماليزية. وتنقل المواد الأفيونية جنوبا، عبر الحدود التايلندية - الماليزية، الى المدن الرئيسية وتتولى توزيعها داخل البلاد شبكة من العصابات الاجرامية المنظمة .

١٣٠ - ان تعاطي الهيروين يبعث على القلق الشديد ، ولكن هناك ، الى جانبه مواد أفيونية أخرى يتعاطاها البعض أيضا ، وهناك القنب (الحشيش) والمؤثرات العقلية. ويبدو أن تعاطي الهيروين قد انتشر وامتد الى شرقي ماليزيا، التي أصبح يجري استخدامها كنقطة عبور على الطرق التي يسلكها المهربون الى البلدان والمناطق الأخرى. ومع أن هناك بعض الزراعة غير المشروعة للقنّب داخل ماليزيا ، الا أن الجزء الأكبر من هذا العقار يأتي من الخارج .

١٣١ - وقد ترتب على الحملة، التي شنتها الحكومة في شباط/فبراير ١٩٨٣ لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، أن اشتدت أعمال انفاذ القانون وأسفرت عن المزيد من عمليات ضبط العقاقير وتوقيف عدد أكبر من المخالفين . وتتضافر الجهود الآن لتخفيف اساءة استعمال العقاقير. وقد جرى توسيع خدمات المعالجة الطبية واعادة التأهيل، ويجري التركيز على التثقيف الوقائي . وتم تعديل القوانين في نيسان/ابريل ١٩٨٣ لزيادة العقوبات على المهربين ولتزويد المسؤولين عن انفاذ القوانين بصلاحيات أوسع في التحري والتحقيق . وقيد البحث الآن تشريع جديد لتيسير اعتقال المهربين والمتاجرين بالعقاقير .

١٣٢ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير بتمويل البحوث الجارية لتطوير تحليل المواد الأفيونية غير المشروعة والمؤثرات العقلية الشائع استعمالها لكي يصبح بالامكان اكتشاف مصادرها وأنماط توافرها .

اقليم هونغ كونغ

١٣٣ - مازالت شحنات كبيرة من الهيروين تهرب من تايلند الى هونغ كونغ. ويجري في المياه الدولية نقل المواد الأفيونية من سفن الصيد (الترولة) التايلندية الى تلك التي تخص هونغ كونغ . وقد تم اكتشاف مختبرات سرية لتكرير الهيروين ؛ وهناك منظمات عديدة للتهريب والاتجار بالمحظورات . ورغم عمليات الضبط الكبيرة فان المواد الأفيونية غير المشروعة مازالت متوافرة بيسر ؛ وأكثرها يأتي من مصادر في جنوب شرقي آسيا، غير أن بعضها يأتي من الشرق الأوسط .

١٣٤ - ونظرا للتفاوت الحالي بين أسعار الهيروين المحلية وأسعاره في الخارج التي هي أعلى بكثير ، فقد بدأ المتاجرون بهذا العقار يعيدون تصديره الى الأسواق المحظورة الأخرى . وأهم الأماكن المقصودة هي بلدان أوروبا الغربية وأوقيانيا. ومع أن الكميات التي يعاد تصديرها صغيرة حاليا، فان هذا الاتجاه جدير بأن يراقب .

١٣٥ - ومازال الهيروين يعتبر العقار الرئيسي الذي يساء استعماله في الأقليم. وهناك زيادة ملحوظة في عدد الشبان والشابات الذين بدأوا يتعاطون الهيروين . وأغلب المتعاطين الجدد الذين جيء بهم للمعالجة الطبية ضبطتهم الأجهزة المكلفة بانفاذ القوانين . وهناك أيضا من يتعاطى الحشيش والمؤثرات العقلية .

١٣٦ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، سنت تعديلات على القانون المحلي الخاص بالعقاقير الخطرة. وهي موجهة ضد المهربين الذين ينقلون العقاقير عبر الاقليم وتسمح بالقرنية القانونية التي تفترض أن الأشخاص المشتركين في صنع العقاقير يعرفون طبيعة هذه العقاقير .

الفلبين

١٣٧ - يستخدم هذا البلد كنقطة عبور (ترانزيت) للمهربين ، وخاصة مهربي مادتي الهيروين والقنّب (الحشيش) الآتيتين أصلا من أماكن أخرى في المنطقة. وتعطي الحكومة الآن الأولوية للتركيز على انفاذ القوانين . ولتشديد منع المخدرات ، أذنت الحكومة في آذار/مارس ١٩٨٤ بانشاء قوة عسكرية خاصة ، مكلفة بانفاذ القوانين ، للعمل في مطار مانيلا الدولي . وقد بدأت السلطات المحلية مؤخرا بزيادة جهودها لحمل الناس على عدم تعاطي العقاقير .

الشرق الأقصى

جمهورية الصين الشعبية

١٣٨ - تعزيزا للمباحثات التي عقدت أثناء الزيارة التي قامت بها بعثة من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الى الصين في عام ١٩٨٣، طرأ المزيد من النمو على الحوار والتعاون بين الصين الشعبية والهيئة. فقد أمضى موظفان من مكتب ادارة العقاقير في وزارة الصحة العامة شهرين مع أمانة الهيئة لتلقي تدريب مفصل على تنفيذ أحكام المعاهدات الخاصة بمراقبة العقاقير المتعلقة بتقديم المعلومات الى الهيئة. وبالنظر لاحتمال انضمام الصين الى هذه المعاهدات ، قام وفد رفيع المستوى يمثل الوزارات المعنية في الدرجة الأولى ، بزيارة لفيينا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ليدرس بالتفصيل مع أمانات أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة العقاقير المسائل المتعلقة بتطبيق هذه المعاهدات . وقد أعدت هذه الزيارات بمساندة صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير . والهيئة ترحب بهذه التطورات الايجابية وتتطلع الى تزايد التعاون مع الصين باستمرار والى انضمامها الى الاتفاقيات المعقودة .

أوقيانيا

استراليا

١٣٩ - يعتبر تعاطي المواد الأفيونية التي تؤخذ غالبا مع الباربيتيورات وغيرها من العقاقير المسكنة ، مشكلة كبيرة . ومن العقاقير الأخرى التي يساء استعمالها القنّب (الحشيش) والكوكايين والمؤثرات العقلية ، وخاصة الأمفيتامينات . ويبدو أن تيسر توافر معظم هذه العقاقير يساعد على تلبية الطلب المتزايد عليها . وتتكرر ، أكثر من ذي قبل ، عمليات وقف الاستيراد غير المشروع من الهيروين والحشيش والكوكايين للاستهلاك المحلي . ومعظم كميات الهيروين التي ضبطت أتت من جنوب شرقي آسيا ، ولكن جزءا من الهيروين الذي يصادر في بعض أنحاء استراليا يأتي من الشرق الأدنى والأوسط . وقد صودف تصنيع غير مشروع لكميات صغيرة من الهيروين المستخلص من مستحضرات الكودايين

التي يتم شراؤها محليا . أما الحشيش فمصادره الرئيسية هي الشرق الأدنى والشرق الأوسط وبلدان آسيا الجنوبية ، ولكنه يزرع أيضا محليا بصورة غير مشروعة .

١٤٠ - وقد تم انشاء مراكز للمعلومات الخاصة بالعقاقير ، تشتمل وظائفها على مقارنة البيانات الاحصائية عن الاستعمال المشروع وغير المشروع للعقاقير . ويقاوم الرأي العام في بعض أنحاء البلاد المقترحات الرامية الى اضعاف التشريعات القائمة الخاصة بالعقاقير.

١٤١ - وقد أنشئت هيئة وطنية للجنايات تعمل على تعزيز صلاحيات الشرطة في معالجة الاجرام المنظم ، وبنوع خاص الاتجار بالعقاقير . ولايزال التعاون الاقاليمي قائما على الصعيد التنفيذي .

نيوزيلندا

١٤٢ - تشتمل اساءة استعمال العقاقير التي تم التبليغ عنها على الاستهلاك غيرالمشروع للقنّب (الحشيش) ومشتقاته ، والمورفين والهيروين والبرينورفين وثاني ايثيلاميد حامض الليسرجيك(ل . س . د.) . وقد انتشرت زراعة القنّب غير المشروعة مما حدا بالسلطات الى اتخاذ تدابير مضادة ، من بينها عمليات الاستئصال التي يقوم بها رجال يتم نقلهم بطائرات الهليكوبتر . وكما هي الحال في استراليا ، فقد تبين أن هناك من يصنع سرا المورفين أو الهيروين من مستحضرات الكوديين التي تتم حيازتها بدون وصفة طبية . وتقوم السلطات باتخاذ الخطوات لمنع هذا النشاط غير المشروع . وقد وضعت برامج على صعيد المجتمعات المحلية لمنع اساءة استعمال العقاقير ومعالجة المدمنين،وهي مكملة للمعالجة الطبية في المستشفيات .

أوروبا

أوروبا الشرقية

١٤٣ - ان جميع بلدان اوروبا الشرقية تقريبا أطراف في كلتا الاتفاقيتين الرئيسيتين لمراقبة العقاقير . ولا تشكل اساءة استعمال العقاقير، على العموم، مشكلة خطيرة بالنسبة للصحة العامة ، وعدد الأشخاص الذين يسيئون استعمالها قليل . وتنص التشريعات في معظم هذه البلدان على اخضاع هؤلاء الأشخاص للمعالجة الطبية . وفي أغلب الأحيان ، يحصل هؤلاء على العقاقير عن طريق تحويلها عن القنوات المشروعة باستخدام وصفات طبية مزيفة أو باللجوء الى السرقة . وقد تم التبليغ في أحد البلدان عن حالة تم فيها صنع مخدر بصورة غير مشروعة وعلى نطاق صغير، باستخلاص مواد افيونية من عقاقير وصفة طبية ، وفي حالة أخرى ، أسيىء استعمال مغلي تم تحضيره بصورة غير مشروعة من قش الخشخاش .

١٤٤ - ويجري استخدام أراضي بعض هذه البلدان في عمليات تهريب المخدرات التي تتجه عبرها من الشرق الى الغرب . وتواصل السلطات تركيز جهودها على قمع هذا التهريب عبر أراضيها .

١٤٥ - واستمرارا للحلقات الدراسية المفيدة السابقة التي انعقدت في الاتحاد السوفياتي حول الاستعمال الطبي الرشيد للمؤثرات العقلية، قامت منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة السوفياتية بتنظيم حلقة دراسية أخرى من هذا النوع عقدت من ٨ الى ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ وحضرها ممثلون عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات .

أوروبا الغربية

١٤٦ - ان حالة اساءة استعمال العقاقير والاتجار بها في اوروبا الغربية مخيفة وآخذة في التدهور . وعدد الأشخاص الذين يتعاطون العقاقير، ومنهم الصغار جدا، آخذ في الازدياد، كما أن عدد الوفيات الناجمة عن استعمال العقاقير يرتفع في كثير من البلدان ويحتمل أن يتجاوز، في أقل تقدير، ٥٠٠ ١ حادث وفاة في عام ١٩٨٣ . وفي وقت يتميز بتصاعد سريع للجوء البعض الى المواد الخطرة المؤدية الى الارتهان ، دون مبالاه بالعواقب ، لابد أن يكون هناك تواصل لا ينقطع لكافة اجراءات المكافحة في جميع بلدان هذه المنطقة . فممارسة احدى الحكومات لمكافحة العقاقير بصورة غير كافية قد تؤثر على الوضع لا في ذلك البلد بالذات فحسب بل وفي البلدان الأخرى كذلك ، وخاصة البلدان المجاورة .

١٤٧ - ويظهر الوضع المتأزم أيضا في كميات العقاقير المضبوطة التي ضربت رقما قياسيا فقد صودرت خلال عام ١٩٨٣ مقادير متزايدة من كافة أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية تقريبا . هذه العمليات الكبيرة، حجما وعددا، من ضبط المخدرات هي، في جزء منها، نتيجة التحسّن والتنسيق الذي طرأ على أعمال انفاذ القوانين، بيد أنها تعكس أيضا توافر العقاقير المعنية الذي ازداد كثيرا . ولقد أسفر التركيز على تفكيك المنظمات الاجرامية، التي تتولى تهريب العقاقير وغيرها من البضائع المهرّبة ، عن اعتقالات عديدة، وعلى الأخص في ايطاليا .

١٤٨ - ان حجم العقاقير في السوق المحظورة يؤكد ضرورة الحؤول دون تحوّل المواد الكيميائية، التي تصنع بصورة مشروعة في اوروبا الغربية وتصدر منها ، عن غاياتها كي تستخدم في صنع العقاقير غير المشروع في مناطق أخرى ثم تهرّب هذه العقاقير بدورها لتعود الى أوروبا الغربية على شكل هيروين وكوكايين في الغالب . وقد تباحث عدد من البلدان مع البلدان المعنية في مناطق أخرى حول ضرورة وضع ترتيبات ، أو إحكام الترتيبات الموضوعة، لمنع المواد الكيميائية الضرورية والمواد الأساسية التي تتشكل منها، المصنوعة في اوروبا الغربية، من التحول عن أغراضها الى استعمال المهربين والمتاجرين بالعقاقير لها . وقد قامت بعض البلدان فعلا باتخاذ خطوات فعّالة في هذا السبيل، سواء كانت على الصعيد التشريعي أو الاداري أو غير الرسمي . وتود الهيئة أن تكرر القول بأن قيام جميع البلدان في هذه المنطقة بعمل موحّد هو شرط أساسي لتحقيق نتائج فعّالة على أكمل وجه .

١٤٩ - لاتزال أوروبا الغربية متأثرة بشدة باساءة استعمال الهيروين التي هي مشكلة رئيسية من مشاكل الصحة العامة . وخلال العقد الماضي كانت كمية الهيروين المصادر تزداد كل سنة تقريبا . وفي عام ١٩٨٣ أفيد عن ضبط ٦ر١ طن ، أي بزيادة حوالي ٤٠ في المائة عن رقم عام ١٩٨٢ . والبلدان الثلاثة التي صودرت فيها أكبر المقادير هي ايطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة . وفي المملكة المتحدة ، يبدو أن ممارسة استنشاق أدخنة الهيروين آخذة في الانتشار بسبب اعتقاد خاطىء لدى مسيئي الاستعمال ، بأن هذه الطريقة في التعاطي لا تسبب الارتهان . أما البلدان الأخرى الأشد تأثرا بالهيروين فهي فرنسا وهولندا وبلجيكا . وتدل البيانات الخاصة بالمصادرة أن القسم الأكبر من الهيروين المصادر في معظم هذه البلدان وفي أوروبا الغربية اجمالا ، انما كان مصدره الشرق الأوسط . لكن المعلومات الواردة مؤخرا تشير الى أن الهيروين الوارد من جنوب شرقي آسيا ، الذي يهرب في العادة الى أوروبا الغربية ، متاح من جديد بكميات متزايدة ويزيد من الكميات المعروضة غير المشروعة في السوق .

١٥٠ - وطرأ ارتفاع حاد على مصادرات الكوكايين فازدادت مما يقل عن كيلو غرام واحد منذ خمسة عشر عاما الى ما يزيد على طن واحد في عام ١٩٨٣ . وهذا الارتفاع السريع يدل على أن الكوكايين قد أصبح من العقاقير الرئيسية التي يساء استعمالها وان الاتجار به قد كسب موطىء قدم ثابتا في أوروبا الغربية . وقد تمت معظم المصادرات في المطارات أو في قطارات دولية متوجهة من أحد المطارات الى بلد الاستهلاك . وحتى فترة قريبة كانت البلدان التي صودرت فيها أكبر الكميات ، من حيث المقادير ، هي فرنسا وايطاليا واسبانيا . أما أحدث ترتيب فهو كما يلي : جمهورية المانيا الاتحادية ، بلجيكا ، فرنسا ، اسبانيا ، بينما هبطت المصادرات في ايطاليا هبوطا ملحوظا .

١٥١ - وارتفع ما صودر في أوروبا الغربية في عام ١٩٨٣ من القنب ومشتقاته الى درجة لم يبلغها قط من قبل ، حيث بلغ ١١٢ طنا ، أي ما يزيد عن رقم عام ١٩٨٢ بنسبة تفوق الثلث . وراتنج القنب هو المهيمن في السوق غير المشروعة ، وأهم المناطق التي يرد منها هي الشرقان الأدنى والأوسط وشمال افريقيا .

١٥٢ - وهناك أيضا اتجاه الى الارتفاع في اساءة استعمال بعض المؤثرات العقلية . ولا يزال الطلب على الامفيتامينات عند مستوى عال ، ولاسيما في اسكندينافيا والمملكة المتحدة ، لكن اساءة الاستعمال تتسع جغرافيا . وخلال عام ١٩٨٣ عطل في أوروبا الغربية ما مجموعه ٢١ مختبرا سريا للامفيتامينات ، وهو أكبر عدد من المختبرات اكتشف فيها في سنة واحدة من السنين ، ولوحظ ازدياد في الطلب على المثبطات أيضا ، ولاسيما في بلدان أوروبا الغربية والجنوبية . أما فيما يتعلق بالميثاكوالون ، فقد أدى انخفاض الانتاج واتخاذ تدابير جديدة للمراقبة التشريعية الى حصول هبوط في الاتجار غير المشروع . لكن هناك مخزونات مشروعة كبيرة في هذه المادة محفوظة في بعض البلدان الأوروبية ، وقد جرت محاولات لتزويغ أجزاء منها . وأما عقار ل . س . د ، فيبدو أن هولندا هي النقطة الرئيسية ، وربما الوحيدة ، لتوزيع هذا المهلوس ، ولم تطرأ تغييرات هامة على الكميات التي أفيد أنها صودرت .

١٥٣ - ومنذ تقرير الهيئة الأخير ، زاد بعض بلدان المنطقة مساهماتها من المساعدة التقنية و/أو المالية للبلدان النامية من أجل مساندة مكافحة المخدرات ببرامج داعمة الموجهة ، فيما هي موجهة اليه ، الى توفير الامكانيات البديلة لتأمين الدخل لمزارعي محاصيل العقاقير المخدرة غير المشروعة . وقدمت ايطاليا أكبر مساهمة تلقاها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير في تاريخه ، اذ بلغت ٤٠ مليون دولار مقسمة على خمس سنوات ، لتستخدم في المنطقة الفرعية الآندية . ولا يزال التعاون الاقليمي والأقاليمي موضع التشديد ، فهناك بلدان أوروبية عديدة تستمر في تعيين موظفي اتصال لها في الشرقين الأدنى والأوسط وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية لتسهيل اتخاذ الاجراءات الاقاليمية المشتركة ضد تهريب المخدرات . وأدت زيادة الجهود التي تبذلها بلدان عديدة في ميدان انفاذ القوانين الى تحقيق حالات المصادرة التي ضربت فيها أرقاما قياسية . فبلدان الصنع والتصدير الرئيسية ، سواء كانت أطرافا أو غير أطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، تتعاون مع الهيئة تعاونا نشيطا نجم عنه أن عمليات تزويغ المؤشرات العقلية كثيرا ما منعت . والبلدان الأطراف شأنهم شأن غير الأطراف، تقدم المعلومات عن هذه المواد وفقا لما تتوخاه الاتفاقية . لكن هناك طرقا واحدا ، هو أحد بلدان الصنع والتصدير الرئيسية ، لم يبدأ حتى الآن بتقديم معلومات كاملة عن المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع وفقا لما تقضي به الاتفاقية .

١٥٤ - وكان من التقارير التي أفادت أن القيود القانونية والقيود الأخرى المفروضة فيما يتعلق باساءة استعمال العقاقير قد وهنت في بعض بلدان أوروبا الغربية ، أن أثارت القلق في البلدان الأخرى ، ولاسيما المجاورة منها للبلدان المذكورة ، بشأن النتائج الضارة التي يمكن أن ترتبها هذه التطورات على انتشار اساءة الاستعمال . وتقيم الهيئة حوارا مع البلدان المعنية من أجل الحصول على معلومات عن الأوضاع الفعلية والاجراءات العلاجية المتخذة أو المعتزم اتخاذها .

القارة الأمريكية

أمريكا الشمالية

كندا

١٥٥ - تعد اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها موضع اهتمامات جدية متزايدة . ولا يزال القنب ومشتقاته هي التي يساء استعمالها على أوسع نطاق ، وهي متيسرة الى حد بعيد في كل أنحاء البلد تقريبا . ومعظم الكميات المعروضة واردة من الخارج رغم أن هناك مقادير صغيرة تزرع في البلد سرا . ويتحول الكوكايين شيئا فشيئا ليصبح ثاني عقار بين العقاقير التي يساء استعمالها في معظم مقاطعات كندا ، والكميات المعروضة منه وافرة . وقد حصل مؤخرا ، في اطار مصادرة كوكايين جرت في مونتريال ، أن صودرت أيضا معدات ومستحضرات كيميائية تستخدم لتحويل عجينة الكوكا الى هيدروكلوريد الكوكايين ، وهذا أول مختبر للكوكايين يكتشف في كندا . ويبدو

كذلك أن هناك كميات وافرة من الهيروين في السوق غير المشروعة . ومعظم هذه المخدرات يدخل كندا بطريق الجو أو بطريق البحر وعبر مونتريال وتورنتو وفانكوفر أو عبر حدود كندا مع الولايات المتحدة ، وطولها أكثر من ٠٠٠ ٦ كلم . ويحصل تزويغ الامدادات المشروعة من المواد الأفيونية المختلفة وكذلك من البنزوديازيبينات والبنتازوسين ، عن طريق أعمال السرقة والسطو والوصفات الطبية المزورة ، وفي مناطق المدن على نحو رئيسي . ويترتب على التصنيع السري للميثامفيتامين والفينيسيكليدين وزيت القنب مشاكل تتعلق بانفاذ القوانين . وال ل . س . د . المتيسر في كندا يصنع سرا في هذا البلد وكذلك في الولايات المتحدة .

١٥٦ - وتتخذ الحكومة الكندية الآن تدابير حازمة لاحتواء اساءة استعمال العقاقير والتصدي للاتجار غير المشروع . وقد أدت اجراءات انفاذ القوانين الى مصادرات عديدة . وتستخدم السلطات القوانين المتعلقة بالتواطؤ الاجرامي وغيرها من القوانين التي تسهل تعقب ايرادات الجرائم ، وضمنها جرائم المخدرات ، وملاحقة الحائزين على الأصول المالية .

المكسيك

١٥٧ - حصل مؤخرا في انتاج العقاقير غير المشروعة والاتجار بها ارتفاع حمل السلطات على تصعيد جهود المواجهة الحازمة . ورغم تدابير التقشف الاقتصادي التي تهيمن الآن في البلد ، ما زالت الأولوية في المعالجة تعطى لاستئصال المخدرات .

١٥٨ - وعززت في بعض أنحاء البلاد الحملة الواسعة الفعالة المنصبة على انفاذ القوانين والتي ما زالت تشن منذ عام ١٩٧٦ . وقد زيدت مراقبة المناطق الريفية النائية من أجل كشف وتدمير مزارع القنب وخشخاش الأفيون ، وكثفت العمليات الجوية والأرضية التي يقدم فيها الجيش الوطني تعاونا نشيطا . وتستخدم السلطات طائرات الرش لتكثيف عملية الاستئصال والتعجيل بها ، وهي الآن تعيد النظر في اجراءات التصدي لأساليب التزويغ التي يستخدمها المزارعون والمتجرون . وقد شددت المراقبة في مراكز الحدود والموانىء والمطارات .

١٥٩ - وليس انفاذ القوانين الا واحدا من أوجه برنامج الحكومة الشامل لمكافحة المخدرات . والتشديد الرئيسي هو على الوقاية من اساءة استعمال العقاقير والعلاج منها واعادة تأهيل مسيئي الاستعمال . وتتابع الأبحاث الوبائية الرامية الى تقييم مدى اساءة الاستعمال ووضع الأساس لتصميم اجراءات تخفيض الطلب .

١٦٠ - ولايزال القنب هو المخدر الذي يساء استعماله على أوسع نطاق . ويفاد أيضا عن اساءة استعمال الكوكايين ، بينما يتعاطى الهيروين ، أكثر ما يتعاطى ، قرب الحدود الشمالية للمكسيك ، وفي المراكز السياحية الكبيرة . كما أن الاستعمال غير الطبي للمنبهات والمثبطات يثير القلق هو أيضا . واساءة استعمال القاصرين للمذيبات العضوية مشكلة قديمة واسعة الانتشار ، ولذلك منعت السلطات بيع المذيبات المذكورة لغير البالغين حاصرة اياه ببعض المؤسسات التجارية المحددة .

١٦١ - وتتعاون المكسيك بنشاط مع سائر البلدان ومع الأجهزة الدولية لمراقبة المخدرات . وقد قدمت السلطات معلومات عن برنامجها الناجح المتعلق بالاستئصال الى البلدان المعنية بالأمر التي تواجه الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والقنب وورق الكوكا ، كما أنها قدمت المساعدة التقنية الى البلدان المجاورة .

١٦٢ - وتشيد الهيئة بالتزام السلطات المكسيكية الراسخ باجراءاتها الحازمة .

الولايات المتحدة الأمريكية

١٦٣ - لايزال استهلاك العقاقير على نحو يساء فيه استعمالها مشكلة خطيرة من مشاكل الصحة العامة . لكن البيانات المحصلة عن طريق شبكة شاملة للرصد وعن طريق الأبحاث توحي بأن النسب المئوية الاجمالية لمسيئي الاستعمال الجدد والحاليين لعدد من العقاقير داخل فئات سن معينة هي ، على وجه التقدير ، آخذة في الانخفاض أو في الوقوف عند مستواها . لكن هناك أنماطا من الاستعمال أقوى وأخطر ، أو استعمالا لمواد أقوى فاعلية ، تنشأ عند فئات فرعية كبيرة من المستعملين .

١٦٤ - يبدو أن اساءة استعمال الهيروين ظلت ثابتة نسبيا في عام ١٩٨٤ ، لكن تزايد استعماله مقترنا بعقاقير أخرى يؤدي الى ارتفاع حالات الطوارئ المرتبطة بالهيروين في المستشفيات . ويزيد من قسوة المشكلة في بعض أنحاء البلد تيسر الهيروين الأكثر نقاء . ولايزال الهيروين الوارد من الشرق الأوسط هو المهيمن ، رغم أن نسبة الهيروين الوارد من جنوب شرقي آسيا قد ازدادت . وما زال بعض الهيروين يرد من المكسيك .

١٦٥ - وتأخذ عمليات اساءة استعمال الكوكايين والاتجار به ، فحالات قبول المرضى في غرف الطوارئ بسبب الكوكايين قد ازدادت الى أكثر من ضعفها في السنوات الخمس الأخيرة ، وكان ذلك ، جزئيا ، نتيجة لانتشار أشكال من اساءة الاستعمال تنطوي على خطر أكبر . وأكثر ما يجهز الكوكايين في كولومبيا ، لكن عدة مختبرات سرية لتحويل الكوكايين اكتشفت خلال العام الماضي في الولايات المتحدة ، وخصوصا في منطقة ميامي . وهذا التطور ناجم ، على ما يبدو ، عن تزايد الصعوبة التي يواجهها المتجرون العاملون في أمريكا الجنوبية في الحصول على المستحضرات الكيميائية الضرورية .

١٦٦ - والقنب هو أكبر مخدر يساء استعماله ، ويقدر عدد من يتعاطونه مرة أو أكثر في الشهر بأكثر من ٢٠ مليون . ويزداد الطلب على النوع الفعال من القنّب ، واسمه " سنسيميلا " ، ويزرع على نحو غير مشروع ، أساسا في جامايكا كما يزرع في الولايات المتحدة نفسها . ومن العلامات الايجابية انخفاض عدد من يتعاطون القنب بين طلبة الصفوف المتقدمة في المدارس الثانوية ، وذلك للسنة الخامسة على التوالي ؛ ويعزى هذا الاتجاه الى التعليم ، والتغيرات الحاصلة في الموقف الأساسي لدى الشباب ازاء اساءة استعمال العقاقير اجمالا ، وانخفاض النسبة المئوية للمراهقين بين السكان . وتزداد الزراعة غير المشروعة للقنب داخل الولايات المتحدة تفننا وانتشارا ، لكن بيانات المصادرات تبين أن القسم الأكبر من هذا المخدر يهرب الى البلد . ولاتزال

كولومبيا هي المصدر الخارجي الرئيسي له ، لكن الكميات المعروضة الواردة من هذا البلد آخذة في الانخفاض ، ويرجح استمرار هذا الانخفاض . وتعد جامايكا هي مصدره الرئيسي الثاني . وللسنة الثالثة اضطلع في الولايات المتحدة ببرنامج لاستئصال القنب يمثل جهدا منسقا تشترك فيه السلطات الاتحادية وسلطات الولايات والسلطات المحلية ، وتشترك فيه الآن أكثر من ٤٠ ولاية . وفي عام ١٩٨٣ ، استؤصلت حوالي ٤ ملايين نبتة كان ربعها من نوع "السنسيميلا" الأقوى في الفعالية . وهناك مشكلة خاصة تواجهها السلطات فيما يتعلق بالقنب الذي يزرع على نحو غير مشروع داخل البيوت - وتستخدم فيه أكثر التقنيات الزراعية تقدما - تلافيا للانكشاف .

١٦٧ - ولا يزال مستوى اساءة استعمال بعض المؤثرات العقلية موضع قلق عميق . والمادة التي يساء استعمالها على أوسع نطاق هي الديازيبام التي يدل ما يحصل في المستشفيات من حالات الطوارئ المفاد عنها على أنها تفوق كل المخدرات الأخرى ، وضمنها الهيروين . ومن أسباب الازدياد في اساءة استعمال الديازيبام وفي الاتجار بها الانخفاض الشديد في الكميات المعروضة من الميثاكوالون نتيجة لتحسين المراقبة على الصعيد الدولي وكذلك داخل الولايات المتحدة حيث حظر استعمال هذا المنتج وأوقف صنعه قانونا . أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى ، فالامفيتامينات والفينيسيكليدين والبنتازوسين و ل . س . د . ، هي الأخرى ، من المخدرات التي تحتل اساءة استعمالها مركزا بارزا .

١٦٨ - وتبذل الولايات المتحدة الآن ، من أجل تخفيض الطلب غير المشروع على العقاقير والآثار الصحية الضارة التي يرتبها استهلاك المخدرات ، ببذل جهود جبارة في مجالي التعليم والوقاية . لقد أدت الأبعاد التي وصلت اليها مشكلة اساءة استعمال العقاقير الى الاشتراك العفوي للمجتمع والأهل في حملات الوقاية وأنشطة اعادة التأهيل . وفي الولايات المتحدة الآن أكثر من ٤٠٠٠ جماعة من الآباء ، متجمعة في منظمة وطنية ، وتسعى الى تعزيز الدور الذي يمكن أن يؤديه الأفراد في مكافحة اساءة استعمال العقاقير بأنفسهم وبالتعاون مع السلطات ومع وسائل الاعلام . وتسعى هذه الجماعات الآن الى الانطلاق بحركة دولية للمواطنين المعنيين بالموضوع .

١٦٩ - وتشكل الاستراتيجية الوطنية لمنع اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها الاطار الذي تربط ضمنه الموارد المأخوذة من السلطات الاتحادية وسلطات الولايات والسلطات المحلية ، وكذلك من القطاع الخاص ، للتأثير على مجموعة المشاكل كاملة . وتعمل الآن فرق العمل المعنية بانفاذ قوانين المخدرات ضد الاجرام المنظم في ١٢ منطقة من مناطق الولايات المتحدة ، وهي تضم خبراء في التحقيقات التقليدية والمالية على السواء ، وتركز الموارد على المستويات العليا لمؤسسات الاتجار بالمخدرات وترمي الى شلها تماما . ومن النتائج الهامة التي حققت خلال عام ١٩٨٤ توجيه التهم الى زهاء ٦٠ عضوا في حلقتين تتعاطيان الاتجار بالكوكايين والهيروين على نطاق واسع . وتقوم فرق العمل برصد الصفقات المالية وصفقات العملات والاعلانات الضريبية . وخلال عام ١٩٨٣ ، أي العام الأول لاشتغالها ، ضبط ما قيمته ٥٠ مليون دولار تقريبا من الأصول الموجودة بحوزة المتجرين على شكل نقد وأموال منقولة وغير منقولة .

١٧٠ - وكان من فعالية فرقة عمل جنوبي فلوريدا - التي أطلقت في عام ١٩٨٢ - أن جعلت مهربي المخدرات يعملون في مناطق جغرافية بديلة . ونتيجة لذلك ، يعمل النظام الوطني لحظر دخول المخدرات عبر الحدود تحت ادارة نائب الرئيس لتنسيق أنشطة الحظر التي تضطلع بها مختلف الوكالات الاتحادية علاوة على الوكالات المشتركة ، التابعة للولايات والمحلية . ويتعاون النظام أيضا مع حكومات البلدان الأخرى في مجال الجهود المشتركة التي تبذل لصد المتجرين . وقد انتهت الولايات المتحدة من التفاوض بشأن زهاء ١٣ معاهدة تتناول انفاذ القوانين في ميدان المساعدة المتبادلة وتسليم المجرمين ، كما وقعت عليها ، وهي الآن تتفاوض مع حكومات أخرى بشأن ثمانية ترتيبات اضافية . وتقوم الولايات المتحدة أيضا ، على الصعيدين الوطني والدولي ، بدور قيادي في تشجيع اتخاذ الاجراءات الرامية الى منع تحويل المستحضرات الكيميائية الضرورية والمواد الأصلية ليستخدمها المتجرون .

١٧١ - وتواصل الولايات المتحدة قيامها بدور نشيط في الحملة الدولية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، وتقديم دعم قوي لها ، عن طريق الأمم المتحدة وعن طريق الترتيبات الثنائية والاقليمية . والحكومة تمد الهيئة بمعلومات واسعة عن أنشطتها .

منطقة الكاريبي ، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية

١٧٢ - اشترك ممثلو عدد من الحكومات في المنطقة ، خلال عام ١٩٨٤ ، في اصدار اعلان يبينون فيه رسميا اقتناعهم بأن الاتجار بالمخدرات يشكل جريمة ضد الانسانية ويقترحون تدابير تساعد على مكافحة هذا الاتجار(٢٧) . وقد أيد هذا الموقف ، على الصعيد الوزاري ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأمريكية التابع لمنظمة الدول الأمريكية . وكان من بين ما أكد عليه قراره(٢٨) ، أهمية اتخاذ اجراءات متشددة وعاجلة وجماعية ضد الاتجار غير المشروع ، كما اقترح عددا من التدابير اللازمة لبلوغ هذه الغاية . وعلاوة على ذلك ، عقدت سلطات بعض البلدان مناقشات تتعلق بمختلف جوانب مسألة الاتجار . وتناولت أحدى هذه المناقشات ، وقد ضمت البرازيل وفنزويلا وكولومبيا ، المشكلة الخطيرة التي يثيرها اتساع الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا . وخلال عام ١٩٨٤ ، وسعت في بلدان مختلفة برامج انفاذ القوانين والاستئصال ، والترتيبات المتخذة لتيسير عمليات اعتقال وتسليم المجرمين المنصرفين الى الاتجار بالمخدرات .

١٧٣ - وتبين هذه الجهود الالتزامات السياسية للبلدان الأمريكية لمكافحة جميع جوانب اساءة استعمال العقاقير ودعم التعاون الاقليمي والأقاليمي . وهي تعتبر ردا على التوسع

---

(٢٧) اعلان كيتو ، الوثيقة A/39/407 .

(٢٨) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأمريكية ٣١٥ (XIX-O/84) .

المتواصل للانتاج والاتجار غير المشروعين ، وخصوصا بالكوكايين ، وعلى خطورة تزايد اساءة استعمال العقاقير التي تمس جميع بلدان المنطقة وتثير قلقها الشديد .

١٧٤ - ويرحب المجلس بالتدابير المتخذة بغية توسيع التعاون الاقليمي الذي انطلق على الصعيد السياسي العالي . ويمكن التأكيد أكثر بصورة خاصة على التوسع في صياغة الترتيبات التعاونية على الصعيد التشغيلي . وشرعت كولومبيا في مبادرة لهذا الغرض وهي موجهة نحو انشاء مركز معلومات تستطيع بواسطته الشرطة المعنية بالمخدرات في المنطقة ، تبادل البيانات التشغيلية بسرعة . ومن شأن توسيع هذا التعاون التشغيلي بين أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى أن ييسر دعم العمليات ويؤدي الى تحقيق تقدم أكبر في مواجهة المتاجرين بالمخدرات .

١٧٥ - ومما ييسر أنشطة المتاجرين غير المشروعة امتداد السواحل والجزر المتعددة فضلا عن اتساع رقعة غالبية دول المنطقة الموجودة على اليابسة . كما أن المتاجرين يستفيدون من مجاملات الموانئ الحرة وعدم كفاية وسائل المراقبة المصرفية في بعض البلدان . وتلفت الهيئة الانتباه الى أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ (٢٩) اللتين تجبران الأطراف على أن تمارس في الموانئ الحرة على أقل تقدير نفس الاشراف والمراقبة اللتين تمارسهما في أنحاء أخرى من أقاليمها .

١٧٦ - وللاتجار في المخدرات آثار سلبية ، تتسبب في عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على السواء ، وتتبدى هذه الآثار من ذي قبل في بعض المناطق . وتعترف السلطات بالحاجة الى التدخل السريع والحازم لمنع الأرباح المالية الضخمة التي يدرها الاتجار غير المشروع من تقويض الاقتصادات الشرعية والمؤسسات السياسية . ومن بين الجوانب التي تستدعي مزيدا من الاهتمام ، تعزيز اللوائح المصرفية لتيسير التعرف على المتجرين ، ومصادرة أموالهم .

١٧٧ - وتحقيق تقدم حقيقي ودائم في مكافحة الزراعة والاتجار غير المشروعين في المنطقة يتطلب أولا وقبل كل شيء التزام الحكومات الراسخ مثلما برهنت على ذلك بالفعل بلدان عديدة . وتستحق هذه الالتزامات رفع المساعدة المقدمة اليها والتمادي فيها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء . ومن شأن الدعم المستفيض الذي تقدمه أوروبا الغربية لبرامج مراقبة الكوكايين في أمريكا الجنوبية أن يكمل بدرجة كبيرة الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة على الصعيد الثنائي . ويعد موضع الترحيب بشكل خاص ما سبق أن أعلنته الحكومة الايطالية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ عن تبرعها بما قدره ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير على مدى فترة خمس سنوات دعما لمشاريع مكافحة الكوكا في المنطقة الفرعية الآندية .

---

(٢٩) المادة ٣١ (٢) من اتفاقية سنة ١٩٧١ والمادة ١٢ (٣) (أ) من اتفاقية سنة ١٩٧١ .

١٧٨ - وكما سيلاحظ فيما بعد ، أخذت اساءة استعمال العقاقير في الانتشار بسرعة في بلدان عديدة من بلدان المنطقة . ويصدق هذا بصورة خاصة في البلدان المنتجة وبلدان العبور . وشرع في حملات الوقاية والعلاج في شتى البلدان واستهلت في بعضها دراسات استقصائية عن الآثار الوبائية في هذا الشأن . وينبغي للمجتمع الدولي الاستجابة فورا وبالايجاب لطلب المساعدة من أجل دعم هذه الجهود .

١٧٩ - وفي بوليفيا وبيرو تتفشى زراعة شجرة الكوكا بصورة غير خاضعة للمراقبة وغير مشروعة في مناطق بأكملها ويشترك فيها عدد كبير من المزارعين . والحد بشدة من هذا الانتاج الضخم يتطلب بالضرورة برامج واسعة النطاق للابادة ولانفاذ القوانين فضلا عن التنمية الريفية المتكاملة . وكما يرد وصف ذلك أدناه ، تشكل بعض الجهود التي اضطلع بها حديثا بداية مشجعة . وتأمل الهيئة في أن يكون بالامكان توسيع هذه الأنشطة وأن تكون المساعدة الخارجية المناسبة وشيكة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في هذا الشأن .

١٨٠ - وفي السنة الماضية ، التزمت حكومة بوليفيا بتنفيذ برنامج خمسي للحد من انتاج الكوكايين . وسيبدأ البرنامج في منطقة شاباره التي تعتبر أهم منطقة تنتج أوراق الكوكا . وينتظر أن يتم تخفيض الانتاج عن طريق اجتثاث شجيرة الكوكا بطريقة طوعية واجبارية . ويعد برنامج الابادة في منطقة شاباره جزءا لا يتجزأ من خطة شاملة لاعادة النظام الى المنطقة وممارسة مراقبة أشد على نقل أوراق الكوكا والاتجار فيها، ولتوفير مصادر دخل بديلة للمزارعين فضلا عن البنى التحتية التي تتطلبها المحاصيل المشروعة . وفي آب/أغسطس ١٩٨٤ وقعت حكومة بوليفيا وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير مذكرة تفاهم التزم فيها الطرفان بتنفيذ برنامج انمائي زراعي وصناعي - زراعي لمنطقة يونغاس . وتبلغ تكلفة البرنامج ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى فترة خمس سنوات وينتظر أن يبدأ في نهاية عام ١٩٨٤ .

١٨١ - وتواصل الهيئة حوارها مع السلطات البوليفية وتأمل في ايفاد بعثة الى بوليفيا في المستقبل القريب .

١٨٢ - وفي بيرو ، تحقق شيء من التقدم نحو تنفيذ البرامج الرامية الى مراقبة زراعة أوراق الكوكا والحد منها في منطة هوالاغا العليا . وقد بدأت في عام ١٩٨٣ ، عمليات الابادة بمقتضى الاتفاقيات الثنائية بشأن المشاريع . وتمت عملية الابادة من حوالي ٩٠٠ هكتار مزروعة بالكوكا في وادي هوالاغا العليا خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٨٤ .

١٨٣ - وتشعر الحكومة بالقلق ازاء احتمال وجود علاقة بين تجار العقاقير والاضطرابات المسلحة ضد النظام الاجتماعي . ولذلك كثفت الجهود لانفاذ القوانين . وقد ألقي القبض على عديدين فضلا عن عمليات المصادرة التي اشتملت على المخدرات والمواد الكيميائية الأصلية والأسلحة والمتفجرات . علاوة على تدمير ٢٨ مهابط طائرات سرية في احدى عمليات انفاذ القانون .

١٨٤ - ويعتري السلطات في بيرو القلق الشديد ازاء تعاطي العقاقير ولاسيما بين الشباب في سن الدراسة . وقد أخذت اساءة استعمال العقاقير هذه في عدة حالات شكل تدخين مزيج من عجينة الكوكا والقنّب ، وتولي وسائط الاعلام اهتماما لم يسبق له مثيل لما تشكله اساءة استعمال العقاقير من أخطار متزايدة .

١٨٥ - قبل نهاية عام ١٩٨٤ ، يعتزم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير الموافقة على الأنشطة في وادي هوالاغا العليا وفي اقليم كوزكو ، وهما أهم منطقتين لزراعة الكوكا في بيرو . وفيما يتعلق بمنطقة هوالاغا العليا ، ينظر الصندوق في امكانية توفير مليونين من دولارات الولايات المتحدة لاتمام مصنع لتجهيز الكاكاو مقابل التزام أكيد من طرف الجمعية التعاونية التي تملك المصنع بالحد تدريجيا من المساحة المخصصة لزراعة شجيرة الكوكا . أما فيما يتعلق باقليم كوزكو، سيمول الصندوق انشاء فرقة عمل تحدد وتصوغ المشاريع المؤدية الى الحد من زراعة شجيرة الكوكا في المنطقة .

١٨٦ - وقد اجتمعت لجنة مشتركة بين بيرو وكولومبيا . وستركز اجتماعات أخرى على تنسيق العمل ضد المهربين ومن أجل معالجة المدمنين .

١٨٧ - وترغب الهيئة في أن تكرر أن مراقبة انتاج أوراق الكوكا هو العامل الأساسي في تقليص توافر الكوكاايين في السوق غير المشروعة وانتشار اساءة استعمال هذه المادة . وعلى الرغم من الصعوبات الجمة ، من الأهمية بمكان أن تحد بوليفيا وبيرو ، وهما أهم بلدين منتجين في العالم ، من حجم الانتاج الضخم وغير المراقب لأوراق الكوكا الى مستوى الاحتياجات الطبية المشروعة البسيطة من الكوكاايين والى مستوى الاستعمال الصناعي المحدود لأوراق الكوكا . وتسلم الهيئة بأن هذه العملية الطويلة والشاقة التي يجب أن تشمل الحد التدريجي من مضع أوراق الكوكا ، يتطلب الالتزام السياسي الأكيد والمتواصل من قبل البلدان المعنية ، ليس هذا فحسب ، بل تتطلب أيضا جهودا نشيطة تدعمها المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي . وتقترح الهيئة مواصلة حوارها مع الحكومات المعنية .

١٨٨ - وفي كولومبيا ، تعكس مكافحة الأنشطة غير المشروعة ذات الصلة بالمخدرات، والتي تضاعفت باطراد ازدياد الوعي من جانب الحكومة والشعب على السواء لما ينطوي عليه الاتجار في المخدرات على نطاق واسع من آثار ضارة على بنية البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

١٨٩ - اتسمت الثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٨٤ بتحقيق تقدم هائل . وكانت التطورات التالية أهم ما طرأ :

- حملة قامت بها الشرطة الوطنية على كاكويتا أدى الى تحطيم الرقم القياسي العالمي بمصادرة ١٠ أطنان من الكوكايين وعجينة الكوكا بالاضافة الى ١٤ مختبرا ومواد كيميائية وأسلحة وطائرات .

- ترتب عن ذلك اغتيال وزير العدل رودريغو لارا بونيلا ، وهو معروف بأنه مكافح شجاع للاتجار في المخدرات ، ورئيس اعلان كولومبيا " لشن حرب شاملة لمكافحة المتجرين في المخدرات ".

- أسفرت ٣٠٠ ٢ قضية مخدرات ، علاوة على الحملة القياسية المذكورة أعلاه، عن اعتقال ٥٠٠ ٢ شخص ومصادرة أكثر من ٢٣ طنا من الكوكايين وحوالي ٢٠٠٠ طن من القنّب ؛ وتدمير أكثر من ١٣٠ مختبرا للكوكايين؛ ومصادرة وسائل النقل الجوي والبري التي كان يستعملها المهربون فضلا عن مواد كيميائية ومعدات أخرى .

- إبادة أكثر من ٨ ملايين شجيرة قنّب و ٣٤ مليون شجيرة كوكا .

- البدء في إبادة القنّب جوا بمبيدات الأعشاب وفي الاضطلاع بدراسات لتطبيق هذه الطريقة لابادة شجيرات الكوكا .

- مراسيم تحيل الاختصاص القضائي بشأن قضايا المخدرات الى المحاكم العسكرية بغية التعجيل بالمحاكمات ومنح السلطات صلاحيات أكبر لمصادرة أموال المهربين .

- قرارات اتخذتها السلطات لتسليم المهربين المجرمين .

- الأخذ بالتدابير الشاملة والفعّالة لضبط تهريب المواد الكيميائية المستعملة لصنع الكوكايين .

- تنفيذ الاتفاقات الثنائية مع فنزويلا والبرازيل واكوادور وهندوراس والجمهورية الدومينيكية بغية مكافحة الاتجار غير المشروع ومنع اساءة استعمال العقاقير .

١٩٠ - وتفاقم اساءة استعمال العقاقير في كولومبيا الناتج عن سهولة توفر القنّب وعجينة الكوكا والكوكايين يثير قلقا عاما على نطاق واسع . وكما هو الحال في بيرو، فان احدى الطرائق الخطيرة بصورة خاصة مما يتعلق باساءة استعمال المخدرات أوجدت مشكلة خطيرة من مشاكل الصحة العامة، وتشمل تدخين خليط من القنّب وعجينة الكوكا. وعجلت الحكومة بعمليات الوقاية والمعالجة واعادة التأهيل . ويدعم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير الجهود التي تبذلها الحكومة لصياغة خطة لمراقبة الكوكا مع أنشطة في مجالات احلال المحاصيل وأنشطة الوقاية والمعالجة واعادة التأهيل .

١٩١ - وأعطى برنامج العمل الذي اضطلع به بقيادة رئيس جمهورية كولومبيا نتائج مرموقة، وهذا جدير بالملاحظة أكثر نظرا للظروف الصعبة التي تحققت فيها . وتشيد الهيئة بتفاني الحكومة التي يؤمل أن يؤدي التزامها الواضح بمراقبة العقاقير الى إحراز مزيد من التقدم . ويستحق برنامج كولومبيا لمراقبة العقاقير أقصى ما يمكن من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي .

١٩٢ - كان البرازيل في الماضي أساسا بلد عبور للكوكايين ومشتقات الكوكا الآتية من بوليفيا والقنّب من باراغواي، ولكن اكتشفت مؤخرا مزارع شجيرات الكوكا ومختبرات الكوكايين السرية في الادغال الواسعة بحوض الأمازون . ويبدو أن المهربين قد شجعوا قبائل الهنود في تلك المناطق ،على زراعة كميات كبيرة من الصنف الأمازوني لورقة الكوكا مستغلين ظروفهم الاقتصادية الصعبة .وأجرت شرطة المخدرات البرازيلية في منطقة الامازون العليا عدة عمليات ابادة لمزارع الكوكا بعد اكتشافها عن طريق المراقبة بالتوابع الاصطناعية . وعلى الرغم من أن الهنود قد تعلموا في مناطق عديدة كيفية صنع عجينة الكوكا للاتجار غير المشروع فيها، يبدو أن معظم كميات الكوكا تترك البلد في شكل أوراق مجففة تجهز في شكل عجينة الكوكا أو الى كوكايين في كولومبيا أو بيرو .

١٩٣ - ونظرا للأبعاد المحتملة الكامنة في مشكلة العقاقير في البرازيل ، أعربت السلطات عن قلقها ازاء تزايد الاتجار غير المشروع فيها وانعدام الموارد لديها لمكافحته . ولكن السلطات قد زادت من جهودها لتنفيذ القوانين . وفي شهر تموز/يوليه، اتفق مسؤولون من وزارتي العدل في البرازيل وكولومبيا على مراجعة معاهداتها بشأن تسليم المجرمين واتخاذ تدابير أخرى ملائمة في هذا الصدد .

١٩٤ - وسيعقد المؤتمر السادس للدول الأطراف في اتفاق امريكا اللاتينية بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية في بوغوتا من ٦ الى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . ويتعلق أهم موضوع سيناقش بالاتجار غير المشروع في أوراق الكوكا ومشتقاتها. وستكون الهيئة ممثلة في هذا المؤتمر .

١٩٥ - وفي ضوء الاهتمام المتزايد الذي تعيره سلطات بليز الى زراعة القنّبُ والاتجار فيه غير المشروعين ، ينتظر أن تتواصل جهود الابادة اذا ما تلقت الحكومة الدعم اللازم من بلدان أخرى .

١٩٦ - ونظرا للموقع الجغرافي لبلدان عديدة في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ووجود مراكز تمارس فيها الاعفاءات الضريبية والمحمية بقوانين السرية المصرفية الصارمة، لاتزال هذه البلدان تشكل مراكز عبور هامة للاتجار غير المشروع ومراكز العمليات المالية المريبة المتصلة بعمليات الاتجار هذه . وسعيا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة لوضع حد للأنشطة غير المشروعة هذه، فقد وقعتا اتفاقية تبين تصميم السلطات على تأمين أن قوانين جزر كايمان التي تحمي العلاقات السرية لن تحمي المتجرين في المخدرات .

١٩٧ - وفي جامايكا يزرع القنّب على نطاق واسع ويستخدم البلد كنقطة عبور لتهريب الكوكايين . وقد صعّدت حكومة جامايكا حملتها لمكافحة زراعة القنّب والاتجار فيه . وأدى تكثيف الجهود لانفاذ القوانين الى ابادة عدة مئات الهكتارات من مزارع القنّب وتحطيم عدة مهابط طائرات غير مشروعة تستعمل للتهريب . ومنحت قوانين الملاحة الجوية الجديدة قوات الأمن سلطة اطلاق النار على الطائرات المجهولة الهوية، وتعتزم الحكومة اقتناء معدات الملاحقة بالرادار لاكتشاف الطائرات التي تشترك في التهريب . وعززت دوريات خفر السواحل مما أدى الى ازدياد عمليات المصادرة ازديادا هاما . علاوة على أن الحكومة تتعاون في عمليات القاء القبض وتسليم الأشخاص المطلوب القبض عليهم بتهم تتعلق بالمخدرات .

١٩٨ - ويبدو ان اساءة استعمال الكوكايين والقنّب أيضا تتفشى بصورة متزايدة بين السكان المحليين في جامايكا . وسعيا من السلطات في جامايكا للرفع من الوعي العام وتوفير الدعم اللازم للقيام بحملة وطنية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير . وتقوم وزارة الصحة باعداد دراسة تتعلق بالآثار الوبائية في هذا الصدد .

١٩٩ - ونظرا لوضع مراقبة العقاقير في جامايكا، ستبدأ الهيئة في اجراء حوار مع الحكومة في أقرب وقت ممكن .

افريقيا

٢٠٠ - لا تزال هذه القارة تتعرض لخطر شديد . وعلى الرغم من قلة المعلومات عن مدى اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع فيها، تظهر البيانات المتوفرة أن المهربين يستفيدون من قلة المراقبة الوافية والقدرات على انفاذ القوانين في عدد من البلدان الافريقية . وتزداد اساءة استعمال العقاقير وتهريبها انتشارا . ويشترك الآن مواطنون من بعض البلدان الافريقية في تهريب الهيروين ومخدرات أخرى . وقد ازدادت عمليات مصادرة القنّب من أصل افريقي، داخل القارة وخارجها على السواء . علاوة على انه تجري في بلدان عديدة أساءة استعمال المؤثرات العقلية والاتجار فيها بصورة متزايدة . وتوضح هذه الاتجاهات تدهور الوضع وهي تتطلب الاهتمام العاجل بها .

٢٠١ - وتوضح البيانات المقدمة الى الهيئة ان بلدين فقط من بين البلدان الافريقية البالغ عددها ٥١ ، في حاجة الى كيلوغرام واحد سنويا من عدد محدود من المؤثرات العقلية الخاضعة للرقابة بمقتضى الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١ . ولا تحتاج غالبية البلدان الى أي مادة من المواد الواردة في الجدول الثاني . ولذلك، لا يوجد أي مبرر لتصدير هذه المواد الى تلك البلدان الافريقية . يطلب بالحاح اذن من البلدان ولا سيما تلك البلدان التي ليست لها احتياجات تماما من هذه المواد، ولحمايتها استعمال الاجراء الذي يمنع استيراد المؤثرات العقلية غير المرغوب فيها والمفصّل في المادة ١٣ من اتفاقية سنة ١٩٧١ . ومثل هذا الاجراء من شأنه جعل عملية التزويغ بهذه المواد أكثر صعوبة .

٢٠٢ - والمغرب ، وفي شمال افريقيا ، يعد المغرب مركزا هاما لزراعة القنّب غير المشروعة ، الذي يهرب الى أوروبا الغربية بصفة رئيسية ، وفي كثير من الأحيان في شكل راتنج وزيت . وتقتضي الأبعاد الحالية والممكنة لهذه المشكلة جهودا مكثفة من السلطات لابادة المزروعات وحظر الاتجار غير المشروع . ولاشك أن الأخير سيسهله التعاون الوثيق مع سلطات انفاذ القوانين في بلدان أوروبا الغربية المتأثرة .

٢٠٣ - وفي بلدان معينة في غربي افريقيا ، تتزايد الآن زراعة القنّب بصفة غير مشروعة ، بعد أن كان ينمو قبل الآن بريا ، وهو الآن في سبيله الى أن يصير من المحاصيل النقدية . وقد تدل حالات مصادرة راتنج القنّب في بعض البلدان ، رغم أنها مازالت حالات محدودة ، على تركيز أكبر على انتاج هذا المنتج ذي الفعالية . وتقتضي هذه الاتجاهات بذل عناية وطيدة . واضافة الى ذلك ، تدل تقارير المضبوطات على أن مواطني بعض بلدان افريقيا الغربية ، ولاسيما نيجيريا ، يعملون سعاة للاتجار غير المشروع في الهيروين الموجه الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وتدل التجربة على أن التجارة العابرة تنتج عنها اساءة استعمال المواد الأفيونية . ولذلك فالتطورات القريبة العهد في هذا الاتجار خطيرة وتتطلب عناية خاصة من قبل السلطات .

٢٠٤ - ويحدث في أجزاء معينة من افريقيا الشرقية والجنوبية اتجار غير مشروع في القنّب وكذلك زيت وراتنج القنّب . وعلاوة على ذلك ، يتزايد استعمال هذا الجزء من القارة منطقة عبور للاتجار غير المشروع في المواد الأفيونية الصادرة عن الشرق الأوسط وجنوبي آسيا .

٢٠٥ - وفي عدد محدود من البلدان ، تقرن اساءة استعمال القنّب باستهلاك القات . والقات ، الذي ليس خاضعا للمراقبة الدولية ، ينتج أساسا في كينيا وأثيوبيا ، ويرسل منها الى بلدان أخرى في المنطقة الفرعية وأجزاء من شبه الجزيرة العربية . ويتعين على البلدان المعنية أن تتعاون فيما بينها لمواجهة الأخطار الصحية والنتائج الاقتصادية الضارة التي لاستعمال القات محليا .

٢٠٦ - وفي جميع أرجاء القارة ، لايزال ما لوحظ عبر عدد من السنين من اساءة استهلاك المؤثرات العقلية ظاهرة تسبب القلق . ولاتزال المواد التي يساء استعمالها هي ، بصفة رئيسية ، مستحضرات الامفيتامين والميثاكوالون والسيكوباربيتال .

٢٠٧ - وهذه المؤثرات العقلية يجري تزويغها ، بصفة رئيسية ، من التجارة المشروعة بتقديم مستندات مزورة . وقد أدى التعاون بين البلدان المصنّعة والمصدرة والبلدان الافريقية المعنية ، والهيئة ، الى احراز تقدم كبير . وقد قررت بلدان معينة صدّرت في الماضي موادا الى افريقيا أن تتوقف عن القيام بهذا . وبالاضافة الى ذلك ، اكتشفت شبكات للاتجار غير المشروع وتم اعتقال متجرين اتجارا غير مشروع . وفي الآونة الأخيرة ، تم احباط محالاوت لتزويغ كميات كبيرة من المؤثرات العقلية . وتود الهيئة ، في هذا الصدد ، أن تذكر أنه يمكن تسهيل تحقيق مراقبة أكثر فعّالية ووفورات اذا حدت البلدان المستوردة من عدد المواد الطبية المصرح بها وكذلك نقاط الدخول لاستيراد العقاقير .

٢٠٨ - وترغب الهيئة أيضا في أن تلفت الانتباه الى ازدياد الاتجار غير المشروع، وأن تدعو السلطات الدولية الى مضاعفة جهودها مرة أخرى لتحسين الموقف . ومضاعفة تدابير المراقبة أمر جوهري . ومن الجوهري أيضا أن تستجيب السلطات استجابة ناجزة لطلبات الهيئة الحصول على معلومات تتعلق بطلبات الاستيراد المشبوهة حتي يمكن اتخاذ اجراءات سريعة لمنع التزويغ .

٢٠٩ - ويوفر التعاون بين البلدان الافريقية اطارا مناسبا للاستفادة المثلى من الموارد المحدودة المتاحة للحكومات . ولذلك ينبغي توسيع هذا التعاون الى أقصى حد ممكن . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر على جناح السرعة وبعين التأييد في طلبات البلدان الافريقية الحصول على مساعدات تستهدف تحسين ادارات مراقبة العقاقير فيها ومحاربة الاتجار غير المشروع واساءة الاستعمال . وتستطيع البلدان الافريقية من جانبها أن تساعد المجتمع الدولي بأن تصبح أطرافا في معاهدات مراقبة العقاقير التي لم تنضم اليها بالفعل ، وبأن تقدم في حينه المناسب المعلومات الحديثة التي يطلبها الأمين العام والهيئة عملا بما جاء في المعاهدات .وان الارادة السياسية من جانب كل البلدان شرط جوهري لاحراز تقدم .

الاستنتاجات

٢١٠ - أثناء عام ١٩٨٤ أصبح الموقف أكثر خطورة فيما يتعلق بالانتاج غير المشروع والاتجار غير المشروع واساءة الاستعمال . ويتأثر بذلك عدد من البلدان والبشر لم يسبق له مثيل ، وقد بلغ من توسع المشكلة أن غدت اقتصادات ومؤسسات سياسية وحتى أمن بعض الدول نفسه معرضة للخطر .

٢١١ - غير أن هذا الخطر قد أدى بدوره الى شن حملات مضادة لا مثيل لها للقضاء على الزراعة غير المشروعة للعقاقير ، وتوفير امكانات دخل بديلة للمزارعين ، والقاء القبض على المتجرين اتجارا غير مشروع ومعاقبتهم ، ولمصادرة أموال المتجرين اتجارا غير مشروع . ويجري تكريس عناية أكبر لمكافحة اساءة الاستعمال واعادة تأهيل مسيئي الاستعمال .

٢١٢ - وتقوم الحكومات ، عن طريق صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال المخدرات ، وكذلك عن طريق ترتيبات متعددة الأطراف وثنائية أخرى ، بتوفير موارد متزايدة دوما . لدعم هذه الحملات المضادة الشاملة . وهذا تطور مشجع . وتأمل الهيئة أن يستمر هذا الاتجاه لكي يتم توفير الموارد الكبيرة المطلوبة لدعم جهود الحكومات .

٢١٣ - وان أي فهم دقيق لنطاق ونمط اساءة الاستعمال وخصائص مسيئي الاستعمال يعد أمرا حاسما بالنسبة لوضع برامج شاملة لمراقبة العقاقير قادرة على احداث تأثير هام . ويبدو أن قلة من البلدان أقامت شبكات للسماح بجمع البيانات على نحو منظم. وترحب الهيئة ، في هذا الصدد ، بالقرار الذي اتخذته مؤخرا جمعية الصحة العالمية الذي يدعو الحكومات الى أن تضم جهودها لتحسين المعلومات بشأن اساءة استعمال

العقاقير ومكافحتها ، وهي تتطلع الى أن تساعد منظمة الصحة العالمية في تعزيز نظم المراقبة الوبائية (٣٠)

٢١٤ — وفيما يتعلق بالزراعة غير المشروعة ، يلزم بالضرورة أن تستند البرامج الهادفة الى الحد منها والقضاء عليها في النهاية الى أكمل معلومات ممكنة بشأن موقع ومدى تلك الزراعة . ولهذا ترغب الهيئة في أن تعيد القول أنه يمكن للحكومات المعنية أن تدخل ضمن مناهجها امكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة التي يمكن أن تساعد في بلوغ هذه الغاية . وفي كثير من الأحيان في مناطق لايمكن الوصول اليها الا جوا ، الى أساليب الابادة الجوية .

٢١٥ — وعند اختيار الأساليب لابادة الزراعة غير المشروعة ، فان البلدان المعنية سوف تراعي دون شك موقع ومدى تلك الزراعة . ولذلك تلجأ بعض البلدان التي تحدث فيها زراعة واسعة النطاق .

٢١٦ — ويحدث الآن تصنيع الهيروين والكوكايين في عدد متزايد من البلدان . ومن الأهمية الفائقة وضع تدابير لمراقبة توفر المواد الكيميائية اللازمة لهذا التصنيع في تلك البلدان . ولكي يكون هذا العمل فعالا ، يلزم أن يكون اقليميا وأقاليميا في طبيعته ، وينبغي أن يشمل لا البلدان التي تصنّع المواد الكيميائية فحسب بل أيضا تلك التي يحدث فيها تصنيع غير مشروع للعقاقير . ويلزم بصفة عاجلة عمل تعاوني مماثل فيما يتعلق بما يتواتر الاتجار فيه أكثر من غيره اتجارا غير مشروع من المواد الأصلية لهذه المؤثرات العقلية . وترحب الهيئة بالتدابير المتخذة والمتوخاة لمجابهة هذه المشكلة ، بالرغم من أنه يلزم القيام بما هو أكبر من ذلك بكثير لاحداث أثر ذي شأن في الموقف .

٢١٧ — ويعمل نظام المراقبة الدولية بصورة مرضية عموما فيما يتصل بحركة المخدرات للأغراض المشروعة ، بالرغم من أن التطورات القريبة العهد تدل على أن المشابرة المستمرة من جانب الحكومات جوهرية . وفيما يتعلق بالعرض والطلب على المواد الأفيونية للأغراض الطبية والعلمية ، ينبغي أن يفي الانتاج المقدّر من المواد الافيونية الخام بالاحتياجات اللازمة لعام ١٩٨٥ . والخطوة التالية التي تقوم الهيئة باتخاذها ، بهدف دعم التوازن الدائم بين العرض والطلب ، كما هو وارد في قرارات المجلس هي أن تطلب من الحكومات المعنية أن تقدم معلومات عن التدابير التي اتخذتها أو تفكر في اتخاذها لتنفيذ هذه القرارات . وستدرج ردود الحكومات في تقرير خاص الى المجلس .

٢١٨ — وقد بدأت الضوابط الدولية للمؤثرات العقلية في أداء وظيفتها بفعالية أكبر. وقد تمكنت اللجنة ، بفضل البيانات التي قدمتها غالبية البلدان ، الأطراف منها في اتفاقية سنة ١٩٧١ وغير الأطراف على السواء ، من كشف محاولات تسريب واسعة النطاق وتنبيه السلطات الوطنية . ونظرا لتكرار لجوء المتجرين اتجارا غير مشروع الى تقديم

---

(٣٠) WHA 23.37 (جمعية الصحة العالمية ٢٣ — ٣٧) .

طلبات وتصاريح الاستيراد المزيفة ، فان كثيرا من البلدان المصنّعة - المصدّرة تتخذ الآن خطوات خاصة للتعرف على هذه المستندات المزيفة .

٢١٩ - وبفضل المعلومات التي قدمها كثير من الحكومات طواعية فيما يتعلق بالاحتياجات المقدّرة والاحصائيات التجارية ربع السنوية عن المؤشرات العقلية الخاضعة للمراقبة بموجب الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١ ، أمكن للهيئة تقديم التوجيه للبلدان المصنّعة في وضع برامجها الانتاجية بحيث يمكن الوفاء بالاحتياجات الطبية بصورة كافية ، وأمكن في الوقت نفسه ، تجنب الافراط في الانتاج . كما أن هذه البيانات تمكّن الهيئة ، بالتشاور مع الحكومات ، من أن تكشف وتمنع التزويغ . وتقوم الهيئة الآن باعادة تصميم الاستمارة " أ " ، التي تقدم الحكومات المعلومات عليها الى اللجنة ، بحيث تسمح لأكبر عدد ممكن من البلدان بأن تقدم طواعية تفاصيل عن بلدان المنشأ للواردات وبلدان المقصد للصادرات فيما يتعلق بالمواد الخاضعة للمراقبة بموجب الجدولين الثالث والرابع . ولكي يتم فهم الحالة العامة فيما يتعلق بتصنيع المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع وحركتها فهما كاملا ، يطلب الآن من الحكومات النظر في التدابير التي ترمي الى توفير المعلومات والبيانات ، وخاصة بالنسبة لمواد الجدول الثاني ، عن كميات المواد التي تصنّع منها مؤثرات عقلية أخرى .

٢٢٠ - وتقتضي الأحكام الموجهة ضد الاتجار غير المشروع الواردة في كل من اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ أن تكون العقوبات على هذا الاتجار كافية . وينبغي استعراض الموقف في كل بلد حتي يمكن تشديد القوانين واللوائح حسب الاقتضاء . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للأطراف في الاتفاقية ، عملا بالتزاماتهم ، أن يستعرضوا اتفاقات تسليم المجرمين الحالية والحاجة الى اتفاقات جديدة . والحاجة الى أن يضطلع الأطراف بشكل عاجل بالتزاماتهم بموجب هذه الاتفاقات تعد جوهرية للقيام بأعمال فعّالة ضد المتجرين اتجارا غير مشروع . ونذكر الحكومات بأن اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدّلة يمكن ، في ظروف معينة ، أن تكون بمثابة معاهدة تسليم مجرمين .

٢٢١ - وتقتضي خطورة الحالة السائدة أن تشن كل الجهات المعنية بأقصى قدر من التصميم حملات مضادة شاملة مبتكرة للحد من الكميات المعروضة والاتجار غير المشروع والطلب . ويتوقف احراز تقدم دائم على الالتزامات القوية من جانب الحكومات ، ووضع الأولويات ، وتخصيص موارد كافية من جانب السلطات الوطنية ، لأنها هي ، وهي وحدها ، القادرة على اتخاذ التدابير الملائمة في حدود الاختصاص القانوني لكل منها . ولتحقيق أقصى تأثير ، يجب أن تنسق بصفة مستمرة كل هذه الجهود ، على الصعيدين الاقليمي والدولي .

(توقيع) فيكتوريو ف . أولغوين
الرئيس

(توقيع) ياسجيت سينغ
المقرر

(توقيع) عبدالعزيز باهي
الأمين

فيينا ، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤

المرفق الأول

العضوية الحالية للهيئة

السيد/ أدولف - هينريش فون آرنيم

محام ، متخصص في تشريعات الشؤون الصحية ؛ مندوب جمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يتعلق بأعمال لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٥٧ - ١٩٦١) ؛ وخبير استشاري بوزارة الشباب والشؤون العائلية والصحة في بون (١٩٦٢ - ١٩٧٥) ؛ ورئيس ادارة الأدوية بتلك الوزارة (١٩٧٦ - ١٩٨١)ومستشار فيما يتعلق باقرار التشريع الجديد لجمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٨١ بشأن المواد الكيميائية والمخدرة ؛ وعضو الهيئة ورئيس لجنة الميزانية فيها في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ٠

الدكتور بيلا بولكس

رئيس سابق لقسم الصيدلة بوزارة الصحة في هنغاريا ٠ ورئيس الوفد الهنغاري لدى لجنة المخدرات من ١٩٦٦ الى ١٩٧٩ (ماعدا عام ١٩٧٥) ، ولدى مؤتمر الأمم المتحدة المعني باقرار بروتوكول المؤثرات العقلية (فيينا عام ١٩٧١) ، ولدى مؤتمر الأمم المتحدة لبحث تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ، عام ١٩٧٢)،وعضو الهيئة منذ عام ١٩٨٠ ومقررها في عام ١٩٨٠ ؛ ونائب رئيس اللجنة الدائمة للتقديرات في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ٠

الأستاذ جون ايبي

أستاذ الصحة العقلية بجامعة بنن ، مدينة بنن ، نيجيريا (منذ عام ١٩٧٦) ؛ رئيس ، وكبير الخبراء الاستشاريين ، بالمركز التعاوني للأبحاث والتدريب في مجال الصحة العقلية التابع لمنظمة الصحة العالمية ، بمستشفى الطب النفسي ، ابيوكوتا ، منذ عام ١٩٨١ ؛ خبير استشاري في الطب النفسي (المستشفى الجامعي ، أبادان ؛١٩٧٠- ١٩٧١ ، والمستشفى التعليمي بجامعة بنن منذ عام ١٩٧٢)؛ والمدير الأول بالمشروع التدريبي النيجيري المتعلق بالارتهان للعقاقير منذ عام ١٩٨١ ؛ وعميد مدرسة الطب بجامعة بنن (١٩٧٨ - ١٩٨١) ؛ ورئيس مجلس ادارة مستشفيات الطب النفسي في نيجيريا (١٩٧٧ - ١٩٨١) ؛ والمفوض الصحي لولاية بندل في نيجيريا (١٩٧٢-١٩٧٤) ؛ وعضو بالأفرقة الاستشارية الدولية بمركزي تعاون منظمة الصحة العالمية بآرهوس ونغازاكي ؛ وعضو فريق الخبراء الاستشاريين المعني بالصحة العقلية والتابع لمنظمة الصحة العالمية (منذ عام ١٩٧٩) ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٨٢ ، ومقررها في عام ١٩٨٣ ٠

المرفق الأول (تابع)

الأستاذ رامون دي لا فونتي مونيز

أستاذ ورئيس قسم الطب النفسي والصحة العقلية بكلية الطب بجامعة المكسيك الوطنية ، ومدير المعهد المكسيكي للطب النفسي ؛ والرئيس السابق لرابطة الطب النفسي المكسيكية ؛ والرئيس السابق لأكاديمية الطب الوطنية ؛ وسابقا نائب رئيس الرابطة العالمية للطب النفسي ؛ وعضو سابق بمجلس الصحة العامة في جمهورية المكسيك ؛ والمدير العام السابق للصحة العقلية ؛ وعضو هيئة خبراء منظمة الصحة العالمية ؛ وعضو الهيئة من عام ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ ومرة أخرى منذ عام ١٩٨٢ ؛ ونائب الرئيس في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ .

الدكتور دييغو غارسيز - جير الدو

طبيب وجراح ، وعضو كلية الجراحين الملكية ، وحاصل على اجازة كلية الأطباء الملكية وماجستير في الآداب (كمبردج) ؛ ومندوب مناوب لكولومبيا لدى اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة (لندن١٩٤٥) ؛ ووزير مفوض لكولومبيا في كوبا (١٩٤٨-١٩٤٩) ؛ وسفير كولومبيا لدى فنزويلا (١٩٥٠-١٩٥١) ؛ ومحافظ مقاطعة فال دل كاوكا في كولومبيا (١٩٥٣-١٩٥٦) ؛ وعضو في مجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا (١٩٥٨-١٩٦٢) وممثل كولومبيا الدائم لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف (١٩٧١-١٩٧٦) ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٧٧.

الآنسة بيتي س . غو

دبلوماسية سابقة وأخصائية في المنظمات الدولية ؛ وخبيرة استشارية سابقة لشؤون المخدرات في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف ؛ ومستشارة سابقة في بعثة الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا ؛ ومندوبة سابقة في الوفد الدائم للولايات المتحدة لدى اليونسكو؛ وعضو بوفد الولايات المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة لبحث تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ١٩٧٢) ؛ وفي دورات لجنة المخدرات (١٩٧١-١٩٧٦) ، وعضو الهيئة منذ عام ١٩٧٧، ومقررة في عام ١٩٧٩ ، ونائبة للرئيس في الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٤ .

الدكتور محسن كشوك

بيولوجي صيدلي ، وطالب سابق بمعهد باستير في باريس ، ونائب مدير سابق لمعهد باستير في تونس ، ومدير مختبرات البيولوجيا الطبية بوزارة الصحة العامة في تونس ، وزميل (أجنبي) بالجمعية الفرنسية للطب الشرعي وعلم الجريمة ، وعضو الهيئة منذ عام ١٩٧٧ ومقررها في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، ونائب رئيس اللجنة الدائمة للتقديرات في عام ١٩٨٤ .

المرفق الأول (تابع)

الأستاذ فيكتوريو ف. أولغوين

أستاذ الطب بكلية العلوم الطبية بجامعة بوينس آيرس الوطنية ، وقائد (اللواء الطبي) ومدير عام الخدمات الطبية بالقوات الجوية الأرجنتينية ، ومدير المؤسسات العلاجية وخبير استشاري بوزارة الرعاية الاجتماعية والصحة العامة ، ومدير العلاقات الدولية بالوزارة وأمانة الصحة العامة وأمانة العلم والتكنولوجيا ، ورئيس جمعية الصحة العالمية الثامنة عشرة ، وعضو الهيئة التنفيذية وعضو فريق خبراء منظمة الصحة العالمية ،وعضو المؤسسات العلمية الوطنية والدولية ؛ وممثل حكومة الأرجنتين لدى مؤتمر الأمم المتحدة لاقرار بروتوكول المؤثرات العقلية ، (فيينا ، عام ١٩٧١) ، ولدى مؤتمر الأمم المتحدة لبحث تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١. (جنيف عام ١٩٧٢) ، وعضو الهيئة منذ عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٧ ومرة أخرى في عام ١٩٨٢ ، ورئيس الهيئة في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤.

الأستاذ بول رويتر

أستاذ فخري بكلية الحقوق والاقتصاد بباريس ، وعضو هيئة التحكيم الدائمة في لاهاي ، وعضو لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ، وحائز على جائزة بالزان للقانون الدولي العام في عام ١٩٨١ ، وعضو الهيئة المركزية الدائمة للمخدرات من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٦٨ ، وعضو الهيئة منذ عام ١٩٦٨ .

الأستاذ برور أ. ركسيد

دكتوراه في الطب ، معهد كارول ، ستوكهلم ، ودكتوراه فخرية في الطب بجامعات هلسنكي وأوسلو وبوزنان ، وعضو الأكاديمية السويدية للعلوم الهندسية ، وزميل بأكاديمية نيويورك للعلوم ، وزميل كلية الأطباء الملكية بلندن ، وحائز لجائزة ليون برنارد ، منظمة الصحة العالمية ، جنيف عام ١٩٧٩ ، وأستاذ علم الأنسجة العضوية المساعد بمعهد كارول بستوكهلم ١٩٤٥-١٩٥٤ ، وأستاذ التشريح بجامعة أوبسالا ١٩٥٤-١٩٦٧، وأمين المجلس السويدي للبحوث الطبية ١٩٥١-١٩٦٢، والمستشار العلمي لرئيس الوزراء وأمين وعضو المجلس الاستشاري السويدي للعلوم ١٩٦٢-١٩٦٧، والمدير العام للهيئة الوطنية السويدية للصحة والرعاية ١٩٦٧-١٩٧٨، ورئيس الوفد السويدي لدى جمعية الصحة العالمية ١٩٦٨ - ١٩٧٨ ، وممثل السويد في لجنة المخدرات ١٩٦٨ - ١٩٧٨ ، ورئيسها في عام ١٩٧٧ ، ورئيس اللجنة المخصصة للتعليم والتخطيط الصحي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ؛ والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير ، فيينا ، ١٩٧٩ - ١٩٨٢ ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٨٢ .

المرفق الأول (تابع)

السيد ياسجيت سينغ

رئيس سابق للمجلس المركزي للضرائب والجمارك وسكرتير خاص لحكومة الهند في وزارة المالية . وعمل في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ بوصفه رئيس الهيئة الادارية العليا شبه القضائية لسماع دعاوى الاستئناف النهائية فيما يتعلق بقضايا الرسوم الجمركية والضرائب والرقابة على العملات الأجنبية والذهب ، ورئيس الوفد الهندي لدى لجنة المخدرات (١٩٧٣ - ١٩٧٦ ؛ ١٩٧٨ - ١٩٧٩) ورئيسها في عام ١٩٧٥ . ورئيس الوفد الهندي لدى مجلس التعاون الجمركي (١٩٧٣ - ١٩٧٦ ؛ ١٩٧٨) ورئيسه في عام ١٩٧٥ . ومرة أخرى في عام ١٩٧٦ . وعضو الهيئة منذ عام ١٩٨٠ ، ورئيس لجنة الميزانية بها في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ؛ ونائب رئيس الهيئة في عام ١٩٨٣ ومقررها في عام ١٩٨٤ .

السير ادوارد ويليامز (حامل وسام سانت مايكل وسانت جورج بدرجة فارس ، وحامل وسام الامبراطورية البريطانية بدرجة فارس)

قاض في المحكمة العليا في كوينزلاند باستراليا ، ١٩٧١ - ١٩٨٤ ، ورئيس هيئة العفو المشروط في كوينزلاند منذ ١٩٧٦ - ١٩٨٣ ؛ وممثل كوينزلاند لدى المجلس الاستشاري الوطني السابق للعقاقير (استراليا) ؛ ترأس في عام ١٩٧٥ التحقيقات التي طلبتها وزارة الصحة بولاية كوينزلاند عن اساءة استعمال العقاقير ؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ عينته الحكومة الاسترالية مفوضا ملكيا للجنة الملكية الاسترالية للتحقيق في أمر المخدرات ؛ وعهدت اليه فيما بعد حكومات ولايات فيكتوريا وكوينزلاند واستراليا الغربية وتاسمانيا بمهام مماثلة ، وقدم تقاريره في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ؛ رئيس اللجنة الجنائية الوطنية الاسترالية في عام ١٩٨٣ ؛ عضو الهيئة منذ عام ١٩٨٢ ، ورئيس لجنة الميزانية فيها منذ عام ١٩٨٤ .

* * * * *

وقد قامت الهيئة ، في دورتها الربيعية المعقودة في ايار/مايو ١٩٨٤ ، باعادة انتخاب الاستاذ فيكتوريو أولغوين رئيسا لها ، والآنسة بيتي س. غو نائبة أولى للرئيس ، وأعادت انتخاب الأستاذ سوكرو كايماكالان الراحل الآن ، نائبا ثانيا للرئيس ورئيسا للجنة التقديرات التابعة لها ، والدكتور محسن كشوك نائبا لرئيس تلك اللجنة . وانتخب السيد ياسجيت سينغ مقررا ، وعين السيد ادوارد ويليامز رئيسا للجنة الميزانية .

المرفق الثاني

دورات الهيئة في عام ١٩٨٤

عقدت الهيئة دورتها الخامسة والثلاثين في الفترة من ١٤ الى ٢٥ أيار/مايو ، ودورتها السادسة والثلاثين في الفترة من ٨ الى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر . وقد مثل الأمين العام السيد أ. زدرويوفي من مكتب الأمم المتحدة في فيينا في الدورة الخامسة والثلاثين ، والسيد موفق العلاف ، المدير العام لهذا المكتب في الدورة السادسة والثلاثين . ومثل شعبة المخدرات نائب مديرها ، السيد راموس ـ غالينو ، في الدورة الخامسة عشرة ، ومديرتها السيدة ت . أبونهايمر ، في الدورة السادسة والثلاثين . ومثل صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير السيد ج. دي جنارو ، مديره التنفيذي ، ومثل منظمة الصحة العالمية الدكتور آ. خان من شعبة الصحة العقلية . وفي الدورة السادسة والثلاثين ، القى السيد فالتر ج. ليمي ، رئيس الشعبة الفرعية للعقاقير في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) ، بيانا أمام الهيئة حول الاتجار غير المشروع في العقاقير .

التمثيل في المؤتمرات الدولية في عام ١٩٨٤

الأمم المتحدة

شعبة المخدرات

الدورة الاستثنائية الثامنة (فيينا ، شباط/فبراير)

لجنة منع الجريمة ومكافحتها

الدورة الثامنة (فيينا ، أذار/مارس)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الأولى ، ١٩٨٤ (نيويورك ، أيار/مايو)

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المؤتمر العام الرابع (فيينا ، آب/أغسطس)

الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن تنسيق المسائل المتعلقة بالمراقبة الدولية للعقاقير (جنيف ، أيلول/سبتمبر)

الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بمصادرة الأرباح والايرادات المكتسبة نتيجة لجرائم العقاقير (فيينا ، تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر)

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون (نيويورك ، تشرين الثاني/نوفمبر)

المرفق الثاني (تابع)

منظمة الصحة العالمية

الدورة الثالثة والسبعون للمجلس التنفيذي (جنيف ، كانون الثاني/يناير)

الفريق العامل الأول المعني بتخطيط البرامج المتعلقة باستعراض العقاقير ذات التأثير النفساني المفضية الى الارتهان (جنيف ، آذار/مارس)

اللجنة المخصصة لاستعراض الامفيتامينات غير الخاضعة للمراقبة (جنيف ، اذار/مارس)

اجتماع لاستعراض المستحضرات المستثناة بموجب المادة ٣ من اتفاقية عام ١٩٧١ (واشنطن ، نيسان/أبريل)

الاجتماع المعني بتقدير الجدوى العلاجية للمؤثرات العقلية (أوسلو ، تشرين الأول/أكتوبر)

الحلقة الدراسية المتنقلة المعنية بالمبادىء التوجيهية لتحسين مستوى الوصفات الطبية للعقاقير ذات التأثير النفساني وطرق تسليم العقاقير واستعمالها (موسكو ، تشرين الأول/أكتوبر)

مجلس التعاون الجمركي

الدورتان الثالثة والعشرون بعد المائة والرابعة والعشرون بعد المائة للجنة الفنية الدائمة (بروكسل ، نيسان/أبريل)

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/انتربول

الجمعية العامة الثالثة والخمسون (لكسمبرغ ، أيلول/سبتمبر)

المجلس الدولي للكحول ومواد الادمان

المعهد الدولي الرابع عشر المعني بالوقاية من الارتهان بالعقاقير ومعالجته (أثينا ، حزيران/يونيه)

التمثيل في المؤتمرات الاقليمية في عام ١٩٨٤

الشرقان الأدنى والأوسط

اللجنة الفرعية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط (فيينا ، شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر)

المرفق الثاني (تابع)

آسيا

الحلقة التدريبية دون الاقليمية التابعة للأمم المتحدة بشأن انفاذ قوانين المخدرات (نيودلهي ، نيسان/ ابريل)

الاجتماع الحادي عشر لرؤساء الهيئات الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات في منطقة الشرق الأقصى (بانكوك ، تشرين الثاني/نوفمبر)

منطقة الكاريبي ، والأمريكتان الوسطى والجنوبية

اتفاق أمريكا الجنوبية بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية ، المؤتمر السادس للدول الأعضاء (بوغوتا ، تشرين الثاني/نوفمبر)

أوروبا

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/ انتربول ؛ الاجتماع الأوروبي العاشر لرؤساء الدوائر الوطنية للعقاقير (سان كلو ، نيسان/ ابريل)

افريقيا

حلقة تدريبية تابعة للأمم المتحدة بشأن انفاذ قوانين العقاقير للدول الناطقة بالفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أبيدجان ، نيسان/ ابريل)

الدورة التدريبية النيجيرية المعنية باساءة استعمال المستحضرات (مدينة بنن ، أيلول/سبتمبر)

اجتماعات أخرى

مؤتمر بلدان المصدر بشأن تزويغ العقاقير الخاضعة للرقابة والمواد الأصلية والمواد الكيميائية الأساسية من التجارة الدولية (روما ، أيار/مايو)

المرفق الثالث

الاتفاقات الدولية لمراقبة العقاقير

اتفاقية عام ١٩١٢	اتفاقية الأفيون الدولية الموقعة في لاهاي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٢ ، في صيغتها المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
اتفاق عام ١٩٢٥	الاتفاق المتعلق بصنع الأفيون المجهز والتجارة الداخلية فيه واستعماله ، الموقع في جنيف في ١١ شباط/فبراير ١٩٢٥ ، في صيغته المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
اتفاقية عام ١٩٢٥	اتفاقية الأفيون الدولية الموقعة في جنيف في ١٩ شباط/فبراير ١٩٢٥ ، في صيغتها المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
اتفاقية عام ١٩٣١	اتفاقية تحديد تصنيع المخدرات وتنظيم توزيعها الموقعة في جنيف في ١٣ تموز/يوليه ١٩٣١ في صيغتها المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
اتفاق عام ١٩٣١	الاتفاق المتعلق بمكافحة تدخين الأفيون في الشرق الأقصى ، الموقع في بانكوك في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١ في صيغته المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
اتفاقية عام ١٩٣٦	اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير الخطرة الموقعة في جنيف في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٣٦ في صيغتها المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
بروتوكول عام ١٩٤٦	البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ، والمعدل للاتفاقات والاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالمخدرات ، والموقعة في لاهاي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٢ ، وفي جنيف في ١١ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٢٥ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٣١ ، وفي بانكوك في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١ ، وفي جنيف في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٣٦ ٠
بروتوكول عام ١٩٤٨	البروتوكول الموقع في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر

المرفق الثالث (تابع)

	١٩٤٨ ، والذي يخضع للمراقبة الدولية العقاقير الخارجة عن نطاق اتفاقية ١٣ تموز/يوليه ١٩٣١ ، المعنية بتحديد تصنيع المخدرات وتنظيم توزيعها ، والمعدل بالبروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ .
بروتوكول عام ١٩٥٣	بروتوكول تحديد وتنظيم زراعة نبات الخشخاش ، وانتاج الأفيون والاتجار فيه دوليا وبالجملة واستعماله ، الموقع في نيويورك في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٥٣ .
اتفاقية عام ١٩٦١	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، الموقعة في نيويورك في ٣٠ آذار/مارس ١٩٦١ .
اتفاقية عام ١٩٧١	اتفاقية المؤثرات العقلية ، الموقعة في فيينا في ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١ .
بروتوكول عام ١٩٧٢	البروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، والموقع في جنيف في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢ .
اتفاقية عام ١٩٦١ بصيغتها المعدلة	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، بصيغتها المعدلة بالبروتوكول المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢ ، المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ .

- - - - -

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تضطلع الهيئة ، بمقتضى المعاهدات الخاصة بمراقبة المخدرات بمسؤوليات السعي ، بالتعاون مع الحكومات ، في سبيل زراعة وانتاج المخدرات وصنعها واستخدامها ، في الكميات اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، وذلك ضمانا لتوفير الكميات المطلوبة من هذه المواد للأغراض المشروعة ، ولمنع زراعة هذه المواد وانتاجها وصنعها والاتجار بها واستعمالها على نحو غير مشروع . ومنذ بدء نفاذ اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، أصبحت من مهام الهيئة ، أيضا ، المراقبة الدولية للعقاقير التي تتناولها هذه الاتفاقية .

وتقتضي ممارسة هذه المسؤوليات من الهيئة أن تتحرى عن كافة مراحل التجارة المشروعة في المخدرات ، وأن تتأكد من قيام الحكومات باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لقصر صنع واستيراد المخدرات على الكميات الضرورية للأغراض الطبية والعلمية ، وأن تتأكد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تحويل هذه المواد الى الاتجار غير المشروع ، وأن تقرر ما اذا كان ثمة مخاطرة من أن يصبح بلد ما مركزا رئيسيا للاتجار غير المشروع ، وأن تطلب ايضاحات في حالة حدوث انتهاكات ظاهرة للمعاهدات ، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقا تاما أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها ، وأن تساعد ، عند الاقتضاء ، هذه الحكومات في التغلب على تلك الصعوبات . لذلك، فان الهيئة كثيرا ما أوصت ، بل انها ستوصي أكثر بمقتضى بروتوكول سنة ١٩٧٢ ، بأن تقدم المساعدات المتعددة الأطراف أو الثنائية ـ التقنية أو المالية أو كلاهما معا ـ الى أي بلد يواجه مثل هذه الصعوبات . ومع هذا ، فللهيئة ، اذا لاحظت تقاعسا في اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج أحدى الحالات الخطيرة ، أن تلفت اليها أنظار الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك في الحالات التي تعتقد فيها بأن ذلك سيكون السبيل الأفعل لتسيير التعاون وتحسين الموقف . وللهيئة أن توصل الأطراف ، كوسيلة أخيرة يلجأ اليها في نهاية الأمر بمقتضى أحكام المعاهدات ، بأن توقف استيراد المخدرات من البلد المخالف أو تصديرها اليه أو كليهما معا . ومن الطبيعي أن الهيئة لا تكتفي باتخاذ الاجراءات عند اكتشاف مشاكل خطيرة فقط ، بل انها ـ على العكس ، تسعى الى المشاكل الكبيرة قبل ظهورها . وتعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات في جميع الحالات .

وحتى يمكن للهيئة أن تؤدي مهمتها ، يتعين تزويدها بالمعلومات الخاصة بالوضع العالمي للمخدرات ، وذلك بالنسبة للتجارة المشروعة والاتجار غير المشروع . ومن ثم تنص المعاهدات على أن تقوم الحكومات بتزويد الهيئة بهذه المعلومات بصفة منتظمة ، وتتبع معظم الحكومات ـ الأطراف وغير الأطراف على حد سواء هذه الممارسة . وبناء على ذلك ، تقوم الهيئة ـ بالتعاون مع الحكومات ـ بضبط نظم تقدير الاحتياجات العالمية من المخدرات والاحصاءات المتعلقة بها . وان أول هذه النظم ، ويتمثل في تحليل الاحتياجات المشروعة المقبلة ، يمكن للهيئة من التحقق من مدى معقولية هذه الاحتياجات. وثاني هذه النظم يمكن الهيئة من ممارسة رقابة ذات أثر رجعي . وأخيرا ، تستطيع الهيئة ، من خلال المعلومات عن الاتجار غير المشروع ، التي تتلقاها مباشرة من الحكومات أو عن طريق الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة ، أن تقرر ما اذا كانت أهداف اتفاقية سنة ١٩٦١ تتعرض لخطر كبير من أي بلد، وأن تطبق، عند الاقتضاء ، الاجراءات الموصوفة في الفقرة السابقة .

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed in Austria
V.84-89957—October 1984—350

00500P

United Nations publication
Sales No. A.84.XI.4